

جامعة 08 ماي 1945

- قائمة -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص نقود و مؤسسات مالية

تحت عنوان:

الآثار الاقتصادية لسياسة تخفيض سعر الصرف
-دراسة حالة الجزائر-

إشراف الأستاذة:

ظريفة سلايمية

إعداد الطلبة

- أمين زناقي

- منيرة زناقي

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة

الدرجة العلمية

الاسم و اللقب

رئيس

أستاذ محاضر -أ-

1- د. عبد المالك بضيف

مؤطرا

أستاذ محاضر -ب-

2- د. ظريفة سلايمية

عضوا ممتحنا

أستاذ محاضر -ب-

3- د. مراد صاوي

الموسم الجامعي: 2015/2014

تشكرات

إن الحمد لله وحده، ونحمده و نشكره على أن تفضل علينا على إنجاز و إتمام هذا العمل فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.

و الصلاة و السلام على شمس الأنبياء، و قمر الأصفياء، و سراج الأولياء، و أركن التحيات على مثال الرحمة بالأنام الذي لا تكفينا لذكر محاسنه الأعداد و الأرقام، همد عليه الصلاة و السلام.

و عملاً بقول رسول الله صلى الله عليه و سلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة " سلايمة ظريفة " أطال الله في عمرها و أصلح عملها على قبول الإشراف على هذا العمل، و أدين لها بالفضل بعد الله على ما منحتنا إياه من وقت و مساعدة للخروج بالبحث على أحسن صورة ممكنة، و أرجو أن أكون وفقته في تقديم ما يرضيها.

كما أتقدم بالشكر الخاص لأعضاء لجنة المناقشة الدكتور " براهيم محمد المالك " و الدكتور " صاوي مراد " على قبولهم مناقشة المذكرة و صرفهم من وقتهم الثمين لأجل قراءتها، وإلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية و عمال المكتبة.

نرجو من الله الكريم أن يختم بحاقبتنا بالخير في الدنيا و الآخرة و نستغفر الله من كل ما زلت به نفوسنا، أو طغى به القلم في هذه المذكرة.

و ما توفيقني إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب.

فهرس المحتويات

الصفحة	العناوين
	تشكرات
I	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
{أ-ج}	مقدمة عامة
	الفصل الأول: دراسة نظرية لسعر الصرف
15	تمهيد
16	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
16	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف
17	المطلب الثاني: صيغ سعر الصرف
17	الفرع الأول: سعر الصرف الاسمي
18	الفرع الثاني: سعر الصرف الحقيقي
19	الفرع الثالث: سعر الصرف الفعلي
19	الفرع الرابع: سعر الصرف الفعلي الحقيقي
19	المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف
20	المبحث الثاني: تحديد سعر الصرف
20	المطلب الأول: النظريات المحددة لسعر الصرف
21	الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية
24	الفرع الثاني: النظرية الكمية
25	الفرع الثالث: نظرية معدل الفائدة
27	الفرع الرابع: نظرية الأرصدة
27	الفرع السادس: نظرية الإنتاجية

28	المطلب الثاني: نظم سعر الصرف
28	الفرع الأول: سعر الصرف الثابت
30	الفرع الثاني: نظام سعر الصرف المعوم
34	الفرع الثالث: أنظمة الصرف الوسيطة
35	الفرع الرابع: نظام الرقابة على الصرف
36	الفرع الخامس: ترتيبات أسعار الصرف الحديثة
37	المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية لأنظمة الصرف
38	الفرع الأول: عوامل محددة متعلقة بوضعية و نمط التجارة الخارجية
39	الفرع الثاني: العوامل النقدية و المالية المحددة لأنظمة الصرف
40	المبحث الثالث: ماهية سوق الصرف
40	المطلب الأول: تعريف سوق الصرف و خصائصه
40	الفرع الأول: تعريف سوق الصرف
41	الفرع الثاني: خصائص سوق الصرف
42	المطلب الثاني: المتدخلون في سوق الصرف
42	الفرع الأول: البنوك المركزية
42	الفرع الثاني: البنوك التجارية
43	الفرع الثالث: سمسرة الصرف
43	الفرع الرابع: المؤسسات التجارية و الصناعية
43	الفرع الخامس: شركات الاستثمار
43	الفرع السادس: المستخدمون التقليديون
44	المطلب الثالث: وظائف و أنواع سوق الصرف
44	الفرع الأول: وظائف سوق الصرف
46	الفرع الثاني: أنواع سوق الصرف
49	خلاصة

	الفصل الثاني: الإطار النظري لسياسة تخفيض سعر الصرف
51	تمهيد
52	المبحث الأول: ماهية سياسة التخفيض
52	المطلب الأول: مفهوم سياسة التخفيض
53	الفرع الأول: تخفيض قيمة العملة
56	الفرع الثاني: انخفاض قيمة العملة
57	المطلب الثاني: أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة
59	المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسياسة تخفيض قيمة العملة
59	الفرع الأول: نظرية أسلوب المرونات
64	الفرع الثاني: نظرية الاستيعاب
66	المبحث الثاني: شروط تخفيض سعر الصرف
66	المطلب الأول: شروط الفعالية في الداخل
66	الفرع الأول: شروط فعالية التخفيض بالنسبة للصادرات
68	الفرع الثاني: شروط فعالية التخفيض بالنسبة للواردات
69	الفرع الثالث: الشروط الخاصة بالتدفقات المالية
70	المطلب الثاني: الشروط الخاصة بالأوضاع الخارجية
70	الفرع الأول: تمتع الطلب الخارجي على صادرات الدول المنخفضة بمرونة عالية.
71	الفرع الثاني: تميز العرض الأجنبي للواردات بمرونة كافية.
71	الفرع الثالث: انعدام المعاملة بالمثل
73	المطلب الثالث: السياسات التكميلية أو المرافقة
74	المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لسياسة تخفيض سعر الصرف
75	المطلب الأول: أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات و الواردات
75	الفرع الأول: أثر التخفيض على الصادرات
78	الفرع الثاني : أثر التخفيض على الواردات

79	المطلب الثاني: أثر تخفيض سعر الصرف على عملية انتقال رؤوس الأموال دوليا
80	المطلب الثالث: أثر تخفيض قيمة العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية
80	الفرع الأول: أثر التخفيض على الدخل
81	الفرع الثاني: أثر التخفيض على الاستيعاب
82	الفرع الثالث: التخفيض و أثره على مستوى الأسعار
83	الفرع الرابع: التخفيض و أثره على عبء القروض الخارجية
84	خلاصة
	الفصل الثالث: سياسة تخفيض سعر الصرف في الجزائر
86	تمهيد
87	المبحث الأول: مسار تطور سياسة الصرف في الجزائر
87	المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الوطني قبل و في ظل الإصلاحات
87	الفرع الأول: الاقتصاد الوطني قبل الإصلاح
89	الفرع الثاني: الاقتصاد الوطني في ظل الإصلاح
91	المطلب الثاني: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر
91	الفرع الأول: مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة
92	الفرع الثاني: مرحلة ربط الدينار بسلة العملات بداية من سنة 1993
93	الفرع الثالث: مرحلة سياسة الصرف الإيجابية أو التسيير الديناميكي لسعر الصرف
95	الفرع الرابع: مرحلة تطور نظام التعويم المدار 1994 إلى يومنا هذا
98	المطلب الثالث: نظام الرقابة على الصرف على الصرف
98	الفرع الأول: مفهوم الرقابة على الصرف الأجنبي
99	الفرع الثاني: أهداف الرقابة على الصرف الأجنبي
100	الفرع الثالث: مراحل تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر
105	المبحث الثاني: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري، الأسباب و المراحل
106	المطلب الأول: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري
106	الفرع الأول: تدهور أسعار البترول
106	الفرع الثاني: المغالاة في قيمة الدينار

107	الفرع الثالث: عجز في ميزان المدفوعات
108	الفرع الرابع: ارتفاع الديون الخارجية
108	الفرع السادس: العجز المالي (عجز الموازنة)
109	الفرع الخامس : التوسع التضخمي
110	المطلب الثاني: مراحل تخفيض قيمة الدينار الجزائري
111	الفرع الأول: برنامج الاستعداد الائتماني الأول و تخفيض الدينار الجزائري
112	الفرع الثاني: برنامج التعديل الهيكلي و تخفيض الدينار (1998-1994)
113	الفرع الثالث: تخفيض قيمة الدينار (2009-2003)
114	المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري
116	المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية الناتجة عن تخفيض قيمة الدينار الجزائري
116	المطلب الأول: أثر تخفيض قيمة الدينار على بعض مؤشرات التوازن الداخلي
116	الفرع الأول: أثر التخفيض على التضخم
118	الفرع الثاني: أثر التخفيض على النمو الاقتصادي
119	المطلب الثاني: أثر تخفيض قيمة الدينار على التوازن الخارجي الجزائري
119	الفرع الأول: أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري
125	الفرع الثاني: أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية
127	الفرع الثالث: تحليل أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات
128	الفرع الرابع: تحليل أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات
129	المطلب الثالث: أثر التخفيض على المديونية الخارجية
134	خلاصة
136	خاتمة عامة
139	قائمة المراجع
148	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
36	ترتيبات أسعار الصرف الحديثة	01
56	الفرق بين التخفيض والانخفاض في قيمة العملة المحلية	02
88	بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر (1990-1985)	03
94	تطور سعر صرف الدينار الجزائري من (1991-1987)	04
107	تطور أرصدة ميزان المدفوعات (2005-1998)	05
108	تطور مخزون الديون الخارجية (1990-1971)	06
114	سعر صرف الدينار الجزائري أمام العملات الإرتكازية (2009-2002)	07
117	علاقة تطور معدل التضخم بالتغير في سعر الصرف خلال الفترة (2012-2000)	08
118	علاقة تطور معدل النمو بالتغير في سعر الصرف خلال الفترة (2011-2000)	09
120	الميزان التجاري (2009-2000)	10
122	رصيد ميزان العمليات غير المنظورة خلال الفترة (2011-2000)	11
123	رصيد ميزان التحويلات (2011-2000)	12
124	رصيد الميزان الجاري (2011-2000)	13
125	رصيد ميزان العمليات الرأسمالية خلال الفترة (2011-2000)	14
126	رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2011-2000)	15
130	تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال فترة التصحيح (1998-1989)	16
131	تطور مؤشرات المديونية الخارجية	17
132	تطور المديونية الخارجية حسب فترة الاستحقاق (2006-1990)	18

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
22	معدل الصرف و مستوى الأسعار	01
61	أثر عملية التخفيض في تحقيق التوازن بين المطلوب و المعروض من العملة الأجنبية	02
63	حالة لتحقق شرط مارشال - ليرنر دون تحقق مرونة الصادرات	03
75	أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة أكبر من 1	04
77	أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة أقل من 1	05
78	أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة تساوي 1	06
127	تطور سعر الصرف و أسعار البترول و الصادرات الجزائرية (1990-2012)	07
128	تطور سعر الصرف و مؤشرات أسعار الاستهلاك و الصادرات	08

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
148	تطور سعر الصرف و سعر برمبيل النفط و الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2012-1990)	01
149	تطور كل من سعر الصرف و مؤشر الأسعار و الواردات الجزائرية من (2012-1990)	02

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها الدول، سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، حيث يحتل مركزا محوريا في السياسة النقدية، بسبب استخدامه كهدف أو أداة أو ببساطة كمؤشر على تنافسية الدولة من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي، مثل الاستثمار ودرجة الانفتاح على التجارة الدولية و التدفقات الرأسمالية و تطور القطاع المالي.

كما يعتبر سعر الصرف من أهم الوسائل النقدية التي تحاول السلطة السيطرة عليها للتحكم في مجرى الاقتصاد الداخلي أو الخارجي، وقد تعكس أهمية هذا الدور مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأساسية الكلية، و التي تستخدم لتقييم مدى نجاح و سلامة أي منظومة اقتصادية، ففي البلدان المتقدمة عادة تحدد الإدارة الاقتصادية هدف استقرار النمو و معدلات التضخم كأهم أهداف سياسة سعر الصرف، فيما نجد أن معظم البلدان النامية تسعى إلى تقليص معدلات التضخم و تحسين وضع ميزان المدفوعات كهدف رئيسي لسياسة إدارة سعر الصرف.

ومن المعلوم أن التحكم في سعر الصرف هو من إحدى المهام الأساسية التي يسعى البنك المركزي إليها، فقد نجد في الاقتصاديات المعاصرة أنه من خلال السياسة النقدية يحاول البنك المركزي التحكم في قيمة العملة، و يعتبر الاستقرار النقدي أحد أهم الشروط لتحقيق استقرار القيمة الخارجية للعملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية من خلال محاولة تلك السياسة تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، و كذلك تحقيق نمو العرض النقدي بمعدل يقترب من معدل نمو الإنتاج السلعي.

وفي الواقع فإن دراسة العملة يرتبط ارتباطا وثيقا بدراسة أسعار الصرف، و ذلك أن سعر الصرف هو الذي يحدد قيمة العملة، هذه القيمة غالبا ما تكون انخفاضا و قلما تكون ارتفاعا، باعتبار عملية تخفيض قيمة العملة هي الأكثر تداولاً نظرا لآثارها الهامة و المتعددة على الاقتصاد، لكن هذه السياسة لها من الآثار ما ينعكس على الأعوان الاقتصاديين (الأفراد، المشروعات، الحكومة)، و على الاقتصاديات الوطنية.

فعملية تخفيض قيمة العملة قد تهدف إلى تقليص العجز في ميزان المدفوعات، و بالتالي الميزان التجاري باعتباره أحد مكونات ميزان المدفوعات الذي يؤثر بشكل كبير على تغيرات العملة سواء كان رفعا أو خفضا، قد تهدف عملية تخفيض العملة إلى تشجيع الصادرات و الذي سوف يترتب عليها زيادة الدخل الوطني، إلا أن نسب التخفيض نجدها مختلفة من دولة إلى أخرى، و حسب طبيعة الوضع الاقتصادي لكل دولة، و قد يكون لصندوق النقد الدولي في بعض الأحيان دورا بارزا في إجبار عدد من هذه الدول على تخفيض قيمة عملتها، محاولة منه إصلاح الوضع الاقتصادي في

مقدمة عامة

هذه الدول أو إصلاح العجز في موازين المدفوعات ، لذلك تبرز أهمية تخفيض سعر صرف العملة المحلية كوسيلة لمعالجة العجز في الميزان التجاري.

و الجزائر واحدة من الدول التي باشرت هي الأخرى بإحداث إصلاحات و تعديلات تدريجية على نظام صرفها، قصد تقريب الدينار من قيمته الحقيقية و التي تجسدت في سلسلة التخفيضات التي شرعت تطبيقها السلطات النقدية في نهاية 1987، لتواصل عملية إصلاح سياسة الصرف في إطار برنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي. و بناء على ما سبق، فإن السؤال الجوهرى الذي تحاول الدراسة الإجابة عليه يمكن صياغته على النحو التالى:

– فيما تكمن الآثار الاقتصادية لسياسة تخفيض سعر الصرف، و ما هي انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري؟

و يؤدي هذا التساؤل إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بسعر الصرف؟ و ما هي أهم وظائفه و أهدافه؟
- 2- ماذا نعني بتخفيض سعر الصرف؟ و ما هي أبرز شروطه و الآثار الناجمة عنه؟
- 3- فيما تكمن أهم أسباب تخفيض الدينار الجزائري؟ و ما هي أبرز مراحله و آثاره على الاقتصاد الجزائري؟

الفرضيات:

بغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة و تحقيق أهدافها، فإننا اعتمدنا في تحليلنا لهذا الموضوع على الفرضيات

التالية:

- 1- تنتج تقلبات أسعار الصرف عن التفاوت في الطلب على العملات المختلفة و المعروض منها.
- 2- تقوم السلطة النقدية بتخفيض قيمة العملة في حالة تدهور الأوضاع الاقتصادية.
- 3- ساهمت سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في انخفاض الواردات و تحسين الأداء التصديري.

أسباب اختيار الموضوع:

مقدمة عامة

يمكن حصر أسباب و دوافع اختيار الموضوع في النقاط الرئيسية التالية:

- 1- يدخل البحث ضمن صميم التخصص و هو نقود و مؤسسات مالية.
- 2- الرغبة الشخصية للبحث في مختلف التطورات التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري.
- 3- الحرص على دراسة سعر الصرف، و معرفة مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بسياسة تخفيض قيمة الدينار.
- 4- يعتبر من المواضيع الحيوية و المهمة في مظهرها، المعقدة في تحليلها و دراستها.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال المكانة التي يلعبها سعر الصرف لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، و على موقف ميزان المدفوعات، و من ثم تأثيره على التوازن الداخلي، كما أن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات، حيث أن الجزائر لجأت إلى سياسة تعديل سعر الصرف للوصول إلى التوازن الخارجي من خلال تخفيض قيمة الدينار في الفترة التي تبعت الإصلاح الاقتصادي.

أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تقديم إطار نظري حول سعر صرف العملة، و أهم النظريات المحددة له.
- 2- تسليط الضوء على مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة، و على أهم أهدافها و شروطها.
- 3- معرفة الأسباب الحقيقية وراء تخفيض الدينار الجزائري.
- 4- تحليل أثر سياسة تخفيض الدينار الجزائري على مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي.

المنهج المتبع:

مقدمة عامة

تتوقف مناهج البحث على طبيعة الموضوع محل الدراسة، و لقد ارتأينا استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى إجراء مسح وصفي لسياسة سعر الصرف و مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة، كما تم استخدامه في تحليل سعر الصرف . و كذلك قمنا باستخدام منهج دراسة حالة، و ذلك بإسقاط الجانب النظري على حالة الجزائر لمعرفة الآثار الاقتصادية لسياسة تخفيض قيمة الدينار.

موقع البحث من الدراسات السابقة:

1- هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري- دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، دفعة 2011/2012.

تهدف الدراسة إلى محاولة دراسة سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري، و كذا معرفة مدى تأثير الميزان التجاري بتغيرات سعر الصرف.

و قد خلصت الدراسة إلى أنه توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الأورو و الدولار و رصيد الميزان التجاري، إلا أنه لا توجد علاقة سببية بين سعري الأورو و الدولار و رصيد الميزان التجاري.

2- مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-2003)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص : مالية دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، دفعة 2011-2012.

تهدف الدراسة إلى محاولة تشخيص العرض النقدي في الجزائر وتطوره و العوامل المؤثرة فيه، و محاولة بحث و تقدير أهم المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

و قد توصل إلى أن نظام الصرف المتبع في الجزائر أدى إلى خلق سوق موازية، و أن التدهور المفاجئ لسعر البترول أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي، و ارتفاع تكاليف الصرف ، و توصل أيضا إلى أن أية عملة تتعرض إلى تقلبات و مخاطر كثيرة ستؤثر على الأوضاع التوازنية المختلفة للاقتصاد.

3- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، دفعة 2004-2005:

مقدمة عامة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف و التوازن الخارجي خاصة على الحساب الجاري، و إلقاء الضوء على الآثار المختلفة لسياسة سعر الصرف خاصة تلك الناتجة عن تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة في بلد يسير في طريق النمو و منفتح على العالم الخارجي.

و قد توصلت إلى أن سياسة سعر الصرف لم تكن الغرض منها القضاء على اختلال التوازن الخارجي، وإنما لتهيئة اقتصادها لمواكبة الاقتصاد العالمي و تطوراته، خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف مرنة ، و كانت الجزائر واحدة من هذه الدول بقيامها بالتغيير التدريجي لسياسة الصرف.

تقسيمات البحث:

للإحاطة بقدر الإمكان بجوانب هذا الموضوع، قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول كانت على النحو التالي:

الفصل الأول جاء تحت عنوان " دراسة نظرية لسعر الصرف " ، تناولنا فيه ماهية سعر الصرف، وظائفه و أهدافه، النظريات المحددة له، نظمه و المحددات الاقتصادية لها ، كما تطرقنا فيه كذلك إلى ماهية سوق الصرف من حيث التعريف، الخصائص، الوظائف و الأنواع، بالإضافة إلى أهم المتدخلون فيه.

أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان " الإطار النظري لسياسة تخفيض سعر الصرف "، تناولنا فيه ماهية تخفيض سعر الصرف من حيث المفهوم، الأهداف، النظريات و الشروط، بالإضافة إلى أهم الآثار الاقتصادية لسياسة تخفيض سعر الصرف.

أما فيما يخص الفصل الثالث و المعنون ب "سياسة تخفيض سعر الصرف في الجزائر"، تطرقنا فيه إلى مسار تطور سياسة الصرف في الجزائر ، ثم إلى أسباب و مراحل تخفيض قيمة الدينار ، و في الأخير قمنا بدراسة أهم الآثار الاقتصادية الناتجة عن تخفيض سعر الصرف.

الفصل الأول

دراسة نظرية لسعر الصرف

تمهيد

إن أهم الاختلافات بين التبادل الدولي و التبادل المحلي هو أن تسوية الأول تتم بالعملات الأجنبية في حين يسود التبادل المحلي بالعملة المحلية، ومن شأن هذا التباين في أنواع العملات المستخدمة أن يقود إلى بروز مشكلة نقدية لدى الأقطار المختلفة مؤداها: كيفية قياس هذه القيم النقدية، وكيف يتم معادلتها ومن ثم تسويتها، من هنا تأتي أهمية دراسة الصرف الأجنبي وذلك لمعالجة المسألة المتعلقة بتعدد العملات، ومدى قبولها عالمياً، وبالتالي تحويلها فيما بينها في خصم المعاملات الاقتصادية المالية و التجارية التي تجري في مختلف أقطار العالم سواء كانوا أفراد أم شركات أم بنوك... الخ. وتعرض أسعار صرف عملات الأقطار المختلفة -عادة- إلى تقلبات مستمرة مسببة في ذلك تغيرات و مخاطر في معاملاتها الاقتصادية الدولية، وهو الوضع السائد في الاقتصاد الدولي بعد تبني أسعار الصرف العائمة في عام 1973 البديلة لنظام الصرف الثابت.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بأسعار الصرف من خلال ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

المبحث الثاني: تحديد سعر الصرف

المبحث الثالث: ماهية سوق الصرف

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

إن الحديث عن العلاقة بين وحدة من عملة إحدى الدول و وحدة واحدة من عملة دولة أو دول أخرى يقودنا إلى طرح فكرة سعر الصرف، وهناك العديد من المفاهيم التي يمكن استخدامها لتوضيح مفهوم سعر الصرف، وسنقوم بداية بدراسته من خلال تعريفه و خصائصه، ومن ثم التطرق إلى صيغته وكذا وظائفه وأهدافه.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وخصائصه

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

من أهم التعاريف التي يختص بها سعر الصرف ما يلي:

- "سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، لإحدى العملتين تعتبر سلعة، والعملة الأخرى تعتبر ثمنًا لها، فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى".¹

- "يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تستبدل بها وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، أي عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى".²

- يمكن تعريفه على أنه: "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى".³

- كذلك يعرف سعر الصرف على أنه: "ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية، غير أن دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة".⁴

وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات هما التسعير المباشر و التسعير غير المباشر:⁵

¹ - مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص242.

² - فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص203.

³ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007، ص95.

⁴ - زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص44.

⁵ - Anneo Kruegr, **La détermination des taux de change**, Economica, Paris, 1985, P13.

أ- التسعير المباشر (التسعيرة المؤكدة): فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي وقتنا الحالي هناك قليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة ومن أهم هذه الدول هي بريطانيا التي تقيس الجنيه الإسترليني.

ب- التسعير غير المباشر (التسعيرة غير المؤكدة): فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وهي الطريقة التي تستعملها أغلب دول العالم ومن بينها الجزائر، لأنها تعامل العملات الأجنبية كما لو كانت سلعا تحدد سعرها بوحدة من النقد الوطني.

وأيا كانت المفاهيم المستخدمة في تعريف سعر الصرف فإنها تشترك في توضيح الآتي:

- أن لكل عملة سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى.
- يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائية.
- تتعدد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها.
- أن سعر صرف العملة مشابه تماما لسعر أي سلعة أخرى من ناحية آليات تحديده مع وجود عوامل أخرى إضافية تؤثر في هذا السعر.

المطلب الثاني: صيغ سعر الصرف

لا يمكن المقارنة بين عملة دولة معينة وعملة أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة فقط، وإنما تدخل محددات أخرى تؤخذ بعين الاعتبار، تكسب سعر الصرف صيغا عديدة، ويمكن إجمالها في الآتي:

الفرع الأول: سعر الصرف الاسمي

وهو مقياس لقيمة عملة بلد ما التي يمكن مبادلتها بعملة بلد آخر، يتم تبادل العملات حسب أسعار هذه الأخيرة بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف المعتمد في البلد، وبالتالي فهو لا يبين حقيقة قيمة العملة إذ يعتبر معيار ميداني يقيس الدرجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية لإهماله عنصر التضخم.

و ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الاسمي الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.¹

الفرع الثاني: سعر الصرف الحقيقي

هو ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي واختلاف معدلات التضخم باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض، كما أنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.²

ويمكن التعبير عن سعر الصرف الحقيقي من خلال العلاقة التالية:³

$$TCR = TCN.PD/PE$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الاسمي

PD: مؤشر الأسعار المحلية

PE: مؤشر الأسعار الأجنبية

و عليه فإن سعر الصرف الحقيقي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في الدولتين طرفا هذه المعادلة، حيث أنه كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للدولة، كما تسمح بقياس تأثيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

الفرع الثالث: سعر الصرف الفعلي⁴

¹ - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 210.

² - بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003، ص 02.

³ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 104.

⁴ - كامل بكري، الاقتصاد الدولي - التجارة الخارجية و التمويل، دار الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 19.

يعرف على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلاً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، الرسوم... الخ.

ويعرفه بعض الاقتصاديون على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو جملة من العملات الأجنبية، حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها في التجارة الخارجية وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية باعتبار أي تغيير في قيمة العملات التي تتكون منها.

فقد يرتفع الدولار مقارنة بالمارك الألماني وتنخفض قيمته بدلالة الفرنك الفرنسي ويبقى ثابت بالنسبة لليين الياباني فيأتي سعر الصرف الفعلي ليقاس متوسط التغيرات التي حدثت في قيمة الدولار.

ويتدخل عاملان مهمان في تحديد سعر الصرف هما:

⇐ عدد العملات الأجنبية الممثلة لسلة العملات عادة تستخدم 20-25 عملة رئيسية.

⇐ الأوزان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية على أساس أهمية العملات الأجنبية للأطراف المتبادلة.

الفرع الرابع: سعر الصرف الفعلي الحقيقي

هو مؤشر الأسعار النسبية مخفض بمؤشر سعر الصرف الفعلي، يقيس التغير في الأسعار النسبية لدولة معينة مقارنة بالخارج، ويقوم مدى التغير في القدرة التنافسية للسلع المحلية مع نظيرتها بالخارج، ويمكن تحديد سعر الصرف الحقيقي انطلاقاً من معدل هندسي بمؤشرات أسعار الصرف الحقيقية الثنائية مرجحة بحصص كل عملية في ميزان التسويات الرسمية للبلد.¹

المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بوظائف عديدة تتمثل في الآتي:

الفرع الأول: الوظيفة القياسية

¹ - عيسى مجد الغزالي، سياسة أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، الكويت، 2003، ص15.

حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية. وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية.¹

الفرع الثاني: الوظيفة التطويرية

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار.²

الفرع الثالث: الوظيفة التوزيعية

أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الوطنية بين أقطار العالم.³

المبحث الثاني: تحديد سعر الصرف

يعتبر تحديد سعر الصرف من المسائل الأساسية التي تطرقت إليها النظرية الاقتصادية عبر التطور التاريخي، وستعرض إلى كيفية تحديد أسعار الصرف في هذا المبحث من خلال تحليل مختلف النظريات المناقشة له والنظم التي يتحدد من خلالها وأبرز محدداته المتمثلة في العرض و الطلب.

المطلب الأول: النظريات المحددة لسعر الصرف

تحاول الكثير من النظريات الاقتصادية تفسير كيفية تحديد سعر الصرف للعملة ، وكذا اختلافات أسعار الصرف بين الدول، وأهم هذه النظريات:

الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

¹ - محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص64.

² - عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1990، ص147.

³ - نفس المرجع ، ص147.

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى " غوستاف كاسل " وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في الأسواق المحلية مقارنة بالأسواق الخارجية، أي تبعاً للعلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في دولة أخرى.¹

أولاً: نظرية القوة الشرائية المطلقة

تنطلق هذه النظرية من فكرة توحيد الأسعار بحيث كل وحدة نقدية واحدة لدولة معينة تسمح بشراء نفس الكمية في دولة أجنبية.

وقد بنى " كاسل " هذه النظرية على أساس أن الطلب على العملة طلب مشتق أي ينبع من الرغبة في شراء السلع الأجنبية وعليه يؤدي تحويل قدر من العملة الوطنية إلى العملة الأجنبية ومنه يسمح بشراء نفس الكمية أو القدر المكافئ من السلع و الخدمات في الدولتين، وبمعنى آخر أن القوة الشرائية للنقود إذ تم التعبير عنها بعملات مختلفة ينبغي ألا تتغير، وبناء على ذلك فإن سعر الصرف المتوازن بين عملتين هو الذي يساوي بين القوة الشرائية لكليهما.²

وعلى سبيل المثال إذا كان سعر السلعة في فرنسا يساوي 50 أورو و نفس السلعة في و.م.أ يساوي 40 دولار، فإن سعر الصرف الدولار إلى الأورو يعطى بالعلاقة:

$$\frac{40}{50} \text{ دولار} = 1 \text{ أورو} \quad \text{أي} \quad 0.8 \text{ دولار} = 1 \text{ أورو}$$

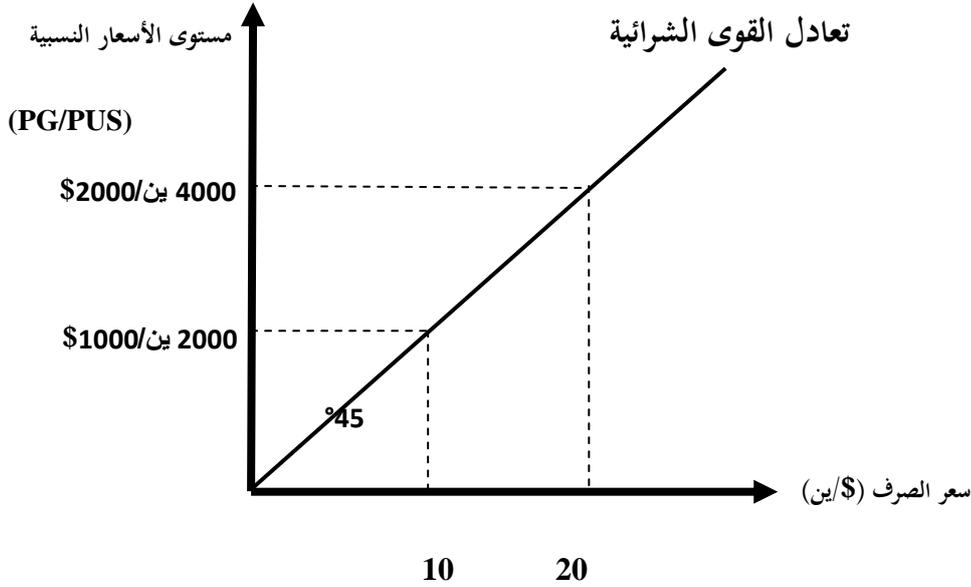
ومنه فإن نظرية القدرة الشرائية المطلقة تركز في تحليلها على فكرة ضرورة تساوي الأسعار المتنافسة بغض النظر عن مكان إنتاجها و مكان بيعها.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين معدل الصرف و مستوى الأسعار النسبية باستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): معدل الصرف و مستوى الأسعار

¹ - فرانسيس جيرونيلا، ترجمة: مُجّد عزيز، مُجّد سعيد القافري، الاقتصاد الدولي منشورات جامعية قاريونيس، بنغازي، ليبيا، 1997، ص 98.

² - زينب عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق لجامعة الإسكندرية و بيروت العربية، 1996، ص 77.



المصدر: نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، 2006، ص 24.

يبيّن الشكل أعلاه رقم (01) أنه إذا كان معدل الصرف أعلى أو أقل من مستوى التوازن فإن ذلك يخلق فرصاً مربحة للاستفادة من فروق الأسعار، وخط 45° يعبر عن نظرية تعادل القوى الشرائية، إذ يتحدد معدل صرف الين الياباني بنسبة الأسعار بين كل من الولايات المتحدة و اليابان فإذا تضاعف السعر في الولايات المتحدة فإن النسبة بين مستوى الأسعار المحلية اليابانية و مستوى الأسعار الأجنبية ($\frac{PG}{PUS}$) سوف ينخفض من اثنين ين ياباني لكل دولار إلى اثنين ين ياباني لكل دولاري ($\frac{1 \text{ ين}}{1 \text{ دولار}}$ إلى $\frac{2 \text{ ين}}{2 \text{ دولار}}$).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أشكالاً مختلفة لنظرية تعادل القوى الشرائية لتوقع مسار معدلات الصرف سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل، ويتفق مؤيدو نظرية تعادل القوى الشرائية على افتراض عام مؤداه أن أي انحراف لمعدل الصرف عن مستوى تعادل القوى الشرائية تتكفل قوى السوق بإعادته مرة أخرى إلى مسار تعادل القوى الشرائية في الأجل الطويل.

ثانياً : الصياغة النسبية لنظرية تعادل القوى الشرائية

تعددت أشكال التعبير عن نظرية تعادل القوى الشرائية في صورتها المطلقة و التي لم تعد صالحة للاستخدام نظراً للعيوب الكثيرة التي تشوبها، وتطرح الصياغة النسبية لنظرية تعادل القوى الشرائية تساؤلاً يمثل الأساس النظري لها، والتساؤل هو: - ما هو معدل الصرف التوازني إذا تعرض الاقتصاد الوطني إلى تضخم مفرط؟

والإجابة عن هذا التساؤل تتلخص في الآتي:¹

- اختيار سنة عادية لحساب المستوى العام للأسعار ومعدل الصرف باعتبارها سنة الأساس.

- حساب المستوى العام للأسعار السائدة في سنة المقارنة.

- لتحديد معدل الصرف التوازني الجديد يجب تغيير معدل الصرف عن سنة الأساس بنفس معدل التغير في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)، وبالتالي يمكن صياغة معادلة الصرف كما يلي:

$$\Delta E\% = \frac{\Delta P\%}{\Delta P^*\%}$$

$$E1 = \frac{P1/P0}{P1^*/P0^*}$$

حيث:

E1: معدل الصرف التوازني الجديد.

P1 و **P1***: المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة (محليا و أجنبيا).

P0 و **P0***: المستوى العام للأسعار في سنة الأساس (محليا و أجنبيا).

لقد أصبحت تعادل القوى الشرائية في شكلها النسبي أكثر قبولا لدى الاقتصاديين، غير أن ذلك لم يمنع وجود بعض أوجه القصور.

- الانتقادات الموجهة إلى نظرية تعادل القوة الشرائية:

قد واجهت النظرية أكثر من غيرها من النظريات المتعلقة بسعر الصرف العديد من أوجه النقد و التحليل كون

أن هذه النظرية تضع الاقتصاديين الذين جاءوا بعد "كاسل" على طريق تحليل العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف ولعل أهمها:²

¹ - Sahadevan.G & Kanaich.B, **Monetary model of balance of payements under fixed & manged foating exanchange rates**, The indian case, The indian economic journal, Vol 42, 1994, p53.

² - حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة، زهراء الشرق، مصر، 1998، ص. ص 47-48.

- اعتماد النظرية على الأرقام القياسية للتعبير عن القوة الشرائية.
- صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لفترة قادمة في المستقبل تزيد عن سنة.
- صعوبة اختيار السنة أو فترة أساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.
- تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة على تحديد سعر الصرف مثل مستوى الدخل وسعر الفائدة وأثر المضاربة.
- تفترض أن سعر الصرف متغير تابع أي لا يؤثر على القوة الشرائية للعملة بل يتأثر فقط.
- تهمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية على الصادرات وأثر الرقابة على النقد الأجنبي وأثر المديونية وأعباء الضرائب.
- إضافة إلى إهمال تأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة على سعر الصرف.
- فما زالت هذه النظرية تفترض عدم وجود تكاليف نقل أو عوائق جمركية تعوق التجارة وتحقق قانون السعر الواحد، والقصور الأكثر أهمية هو أن هذه النظرية تتجاهل تماما أن مستويات الأسعار تشتمل على سلع قابلة للتجارة، و سلع غير قابلة للتجارة والسلع الأخيرة لا يسري عليها قانون السعر الواحد، وبالتالي ليس لها أهمية في تحديد معدل الصرف.

الفرع الثاني: النظرية الكمية

حسب هذه النظرية فإن زيادة كمية النقود المعروضة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها أي سرعة تداول النقود والنتائج القومي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى تغير كبير في مجال التبادل الدولي وذلك بارتفاع تكلفة الصادرات مما يجعلها غير قادرة على منافسة نظائرها من سلع وخدمات الدول الأخرى حيث يملي سكان هذه الدولة إلى اقتناء السلع والخدمات وهذا يعني نقص الصادرات وزيادة الواردات لهذا البلد هذا يقابله زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية في حالة حرية تحديدها أو يؤدي إلى خروج الذهب في حالة إتباع نظام الذهب وكلاهما يؤدي إلى هبوط قيمة العملة المحلية.

إن قيمة النقود مثل غيرها من القيم الاقتصادية خاضعة لقوانين العرض والطلب و تتحدد عند المستوى الذي يتكافأ فيه عرض النقود مع الطلب عليها، لكن هذه النظرية ليست بالحديثة في الفكر الاقتصادي ف"جون بودان" لاحظ أن هناك علاقة بين النقود و المستوى العام للأسعار، ويقوم هذا الرأي طول القرن 18م وبالخصوص في كتابات كل من "لوك

وليم هني " و " كلينتون"، أما في القرن 19 سادت كتابات " ريكاردو و جون ستيوارت ميل"، وقد تمكن من صياغة النظرية الكمية "أغرونج فيشر" عام 1917 في معادلته المعروفة بمعادلة المبادلة، حيث يرى أن نظرية كمية النقود صحيحة لكن يعيها أمران، فهي تتجاهل سرعة تداول النقود كما تغفل عن كمية النقود المصرفية و سرعة تداولها، وعلى هذا جاء فيشر بهذه المعادلة وهي تبين المبادلات التي تتم في دولة ما خلال فترة معينة وتأخذ الصيغة التالية:

$$M.V = P.T$$

حيث:

M: كمية النقود المعروضة.

P: المستوى العام للأسعار.

V: سرعة تداول النقود.

T: حجم التداول.

حيث وصلت هذه النظرية إلى أن تغيرات الأسعار ترتبط طرديا بكمية النقود المعروضة مادامت كمية السلع وسرعة التداول ثابتة.

الفرع الثالث: نظرية معدلات الفائدة (سعر الفائدة)

تؤدي زيادة أسعار الفائدة في إحدى الدول إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال إلى هذه الدولة الأم الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتها ومن ثم ارتفاع سعر الصرف لهذه العملة ويحدث عكس ذلك في حالة انخفاض أسعار الفائدة. ويلاحظ أن تغيرات سعر الفائدة عادة ما تتفاعل مع تغيرات المعروض النقدي، وقد يؤثر كل منهما في اتجاه مضاد لتأثير الآخر ومن ثم يلغي كل منهما الآخر وعدم حدوث أي تأثير على سعر الصرف، وعلى سبيل المثال فإن عدم توقع حدوث تغير في المعروض النقدي بشكل غير عادي في المستقبل القريب يؤدي إلى عدم تغير سعر الصرف لأن سعر الفائدة الاسمي سوف يتجه إلى الانخفاض بسبب الانخفاض المتوقع في المعروض النقدي.

و في حالة تغير القوة الشرائية للنقود بدرجة تفوق التغير المرتقب في الطلب على النقود يمكن أن يحدث نفس الأثر السابق وذلك عندما يتم تحقيق توازن السوق النقدية حيث تسيير تغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف في اتجاهين متضادين بدرجة أكبر مما إذا ترك السوق حرا دون تدخل من جانب السلطات النقدية.

و تعتبر النظرية النقدية أن الاعتماد على سعر الفائدة في تفسير تغيرات قيمة العملة المتوقع حدوثها في المستقبل غالبا ما يؤدي إلى نتائج هامة وغير متحيزة.¹

تسمح نظرية تعادل معدلات الفائدة بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف (من خلال عملية المراجعة بين أسواق رؤوس الأموال)، وحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في دول يكون معدل الفائدة فيها أعلى من المعدل السائد في السوق المحلي باعتبار أن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل.²

← إذا اعتبرنا "ID" معدل الفائدة في الدولة المحلية.

← إذا اعتبرنا "IE" معدل الفائدة في الدولة الأجنبية.

← إذا اعتبرنا "CC" معدل الصرف العاجل.

← إذا اعتبرنا "CT" معدل الصرف الآجل.

وإذا افترضنا بأن مستثمر ما يريد توظيف أمواله بمبلغ "M" في السوق المحلي ولمدة سنة، فإنه يتحصل على مبلغ

$$M1(1+ID)$$

M1: المبلغ المتحصل عليه بعد سنة.

ومن منطلق هذه النظرية فإنه إذا أراد المستثمر تحويل المبلغ إلى عملة أجنبية بسعر الصرف العاجل ، وتم توظيفه

لمدة سنة حسب سعر الصرف الآجل فإننا نتحصل على العلاقات التالية:³

$$M(1+ID)= CT.(IE+1). M/CC.....(1)$$

¹ - حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص51.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص120.

³ - مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 1997، ص63.

$$ID+1= CT.(IE+1) 1/CC.....(2)$$

$$(ID+1)CC= (1+IE).CT..... (3)$$

$$(IE+1)/(1+ID)=CT/CC.....(4)$$

بطرح العدد (1) من المعادلة (4) نجد:

$$(1+ID)/(1+IE)-1 = CT/CC-1.....(5)$$

$$(ID-IE)/(1+IE) = (CT-CC)/CC.....(6)$$

وحتى يصبح الفرق بين سعر الصرف العاجل و الآجل يساوي الفرق بين معدلات الفائدة فإننا نفترض أن تكون IE صغيرة جدا يمكن إهمالها وبالتالي تصبح العلاقة (6) كما يلي:

$$ID-IE = (CT-CC)/CC$$

الفرع الرابع: نظرية الأرصدة

تقوم هذه النظرية على اعتبار أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات و الذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية.¹

الفرع الخامس: النظرية الإنتاجية

تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة مما تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشتته، بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخل و الأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية أكثر من العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وبالتالي انخفاض سعر صرفها، ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبط بانخفاض الدخل ومستويات المعيشة و المتأتي من انخفاض الإنتاجية.²

المطلب الثاني: نظم سعر الصرف

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص123.

² - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص. ص 88-89.

يقصد بما ذلك الإطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر صرف عملة مقابل عملة أخرى أو مجموعة من العملات الأجنبية و باختلاف الإطار القانوني من دولة إلى دولة أخرى قد تختلف طريقة تحديد سعر الصرف من دولة إلى أخرى حسب العوامل الاقتصادية المتاحة له و يعتمد أساسا تحديد سعر الصرف على تفاعل قوى العرض و الطلب من العملات الأجنبية و الذهب النقدي.

الفرع الأول: سعر الصرف الثابت

يقوم هذا النظام على تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية بالاعتماد على أساس أو مرجع معدني أو نقدي معين.¹

ساد هذا النظام في ظل قاعدة الذهب أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قبل الحرب العالمية الأولى، ويتميز هذا النظام بثبات أسعار الصرف بين عملات مختلف الدول عند أسعار التعادل المعدني لتلك العملات، أي النسبة بين كمية الذهب الموجود فيها مع السماح لتلك الأسعار بالتقلب في حدود ضيقة للغاية، وهي حدود دخول وخروج الذهب، كما يمكن للدولة في ظل نظام الصرف الثابت أن تقوم بتخفيض سعر صرفها.²

يتم تحديد سعر الصرف في ظل هذا النظام من خلال تعادل للعملة على أساس معين أو قاعدة معينة، سواء كان هذا الأساس ذهباً أو عملة رئيسية تستند بدورها إلى الذهب أو إلى سلة من عملات رئيسية أو مادة أولية.³

و منه تلتزم الدول بموجب هذا النظام بتحديد قيمة العملة المحلية بصفة مباشرة نسبة للذهب و يترتب على الأخذ بقاعدة الذهب ثبات سعر الصرف وعدم تغييره وذلك إذا توفرت الشروط التالية:⁴

- تحديد معدل ثابت من العملة الوطنية إزاء الذهب، أي يتم تحديد مقابل العملة الوطنية وبشكل ثابت.
- ضمان تحويل العملة المحلية إلى الذهب و بالعكس، وتوفير القابلية و الحرية على ذلك و بدون شروط أو قيود تحد من هذه الحرية أو قابلية التحويل.

¹ - هويشار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 287.

² - صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف و أثره في علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 28.

³ - محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 8.

⁴ - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 212.

- حرية تصدير أو استيراد الذهب من و إلى الخارج بدون محددات تعيق عملية التصدير هذه، أي لا يتم منع دخول أو خروج الذهب من و إلى الخارج.

- تقييم نظام الصرف الثابت:

أولاً: المزايا

- تحقق هذه القاعدة للدول التي تطبقها بعض المزايا كأن تجعل عملتها قابلة للتحويل وتستقر هذه العملة في تعادلها، وكذلك لما تؤدي إلى من توازن ميزان المدفوعات إلى توازن تلقائياً إضافة إلى:

- يوفر هذا النظام إطاراً راسخاً للمبادلات الدولية مما يشجع هذه المبادلات، ومن شأن استقرار المعاملات الاقتصادية أن يؤدي إلى التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية وإن كان هذا الرسوخ والاستقرار نسبياً إذ من الممكن أن يتزعزع في حالات التخفيض و الرفع من قيمة العملة.¹

- وتكفل قاعدة الذهب لمن يطبقها أيضاً التحكم في كمية النقود التي يسمح بإصدارها في المجتمع وهذه الميزة غير موجودة في ظل حرية الصرف و النقود الورقية.²

- يضع سعر الصرف الثابت قيوداً أو محددات على السياسة النقدية الداخلية، فإذا كان وضع هذه السياسة يخرج عن نطاق الدولة المربوطة بها هذه العملة يمكن أن يحدث خروج لرؤوس الأموال أو تدفقها على هذه البلد مما يتطلب تدخل البنك المركزي، فتدفع الأموال يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وهروب رؤوس الأموال يؤدي إلى نفاذ الاحتياطي من العملة الأجنبية وينظر إلى هذه المحددات على أنها أداة ردع مقيدة للسياسة الاقتصادية للدولة.³

ثانياً: العيوب

في المقابل أخذ على هذا النظام ما يلي:

- تسعى الدولة في ظل هذا النظام إلى المحافظة على توازنها الخارجي على حساب التوازن الداخلي وعلى ذلك يمكن أن يحدث التعارض بين التوازن الخارجي وبين ما يجب أن يطبق من سياسات اقتصادية داخلية.

¹ - محمد أحمد جاهين، مرجع سبق ذكره، ص.ص 20-21.

² - نفس المرجع، ص 21.

³ - بشيشي وليد، أثر تغير سعر صرف الدولار أمام البورو على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009/2008، ص 49.

- يؤدي نظام الصرف الثابت إلى نشاط المضاربة.

- يصعب في ظل هذا النظام إجراء تخفيض لقيمة العملة، إذ تخشى السلطات المختصة المساءلة السياسية عند القيام بالتخفيض، كذلك إذا كانت الدولة تتبع نظام التعادل المطبق في إطار صندوق النقد الدولي لم تكن لتستطيع أن تقوم بتخفيض قيمة عملتها بدون موافقة الصندوق إلا في حدود معينة.¹

- تستطيع السلطات تفضيل خسارة جزء من احتياطاتها على أن تتبنى سياسة نقدية، الشيء الذي يؤدي إلى حدوث أزمة في ميزان المدفوعات.²

الفرع الثاني: نظام سعر الصرف الموموم: Floating Exchange Rate System

إن هذا النظام يتيح لسعر الصرف الأجنبي أن يتحدد بالطلب و العرض في السوق، ويمثله نظام العملات الورقية التي لا تستند إلى قاعدة الذهب، وتتوقف حدود التغيير في سعر الصرف على هذه التغييرات في العرض و الطلب على العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية التي يتم تحويل العملة إليها، حيث يتخذ منحى الطلب على الصرف الأجنبي اتجاهها عكسيا مع سعر الصرف الأجنبي.³

وإذا كان الأصل في تطبيق هذه القاعدة هو ترك مصير سعر الصرف لقوى السوق دون تدخل من جانب السلطات النقدية و المالية إلا أن الواقع العلمي يثبت غير ذلك، فمن غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهنا لتقلبات العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي و من هنا فإن الواقع العلمي يؤكد أن السلطات النقدية و المالية تتخذ ما تراه مناسبا.⁴

وفي هذا المقام يفرق الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من سياسات التعويم وفقا لمعيار التدخل الحكومي في السوق

وهي:

¹ - محمد أحمد جاهين، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² - آيت يحي سميير، سعر الصرف و تسوية المدفوعات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة 08 ماي 45، قلعة، 2006/2005، ص 13.

³ - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 216.

⁴ - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994 ص 56.

أولاً: أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة المحدودة

تكون عملية الربط خاصة بعملة واحدة أو بعض العملات مع تركها معومة مع بقية العملات الأخرى، بشرط أن يكون التذبذب داخل مجال محدد.

وكمثال على ذلك يمكن أخذ آلية النظام النقدي الأوروبي الذي تتغير عملته بالنسبة للدولار الأمريكي داخل المجال $(-0.252\% \text{ } +0.252\%)$ مقارنة بالسعر الرسمي المحدد لها.¹

ثانياً: أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية

ينقسم هذا النوع بدوره إلى عدة أنواع، و ذلك تبعاً لطريقة تدخل السلطات النقدية، وتمثل هذه الأنواع في:

1- أنظمة أسعار الصرف المعدلة بدلالة المؤشرات:

يجري تعديل العملة صعوداً أو هبوطاً تلقائياً مع المتغيرات على بعض المؤشرات المختارة، و أحد المؤشرات المشتركة هو سعر الصرف الحقيقي الذي يكسب التغيرات في العملة بعد تعديلها لمراعاة التضخم في مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين، كما تشمل هذه الفئة بعض الحالات التي يجري فيها تصحيح سعر الصرف وفق جدول زمني محدد سلفاً.²

2- سياسة التعويم المدار (Managed Float):

ويطلق عليه أحياناً التعويم القدر أو التعويم المدار الموجه، حيث تمارس هذا النظام العديد من الدول خاصة منذ عام 1973، وطبقاً لهذا النظام فإن عملة الدولة لا ترتبط رسمياً بأية عملة أخرى، ويترك سعر الصرف يتحرك بحرية، ولكن تكون السلطات جاهزة للتدخل في وقت اللازم وتستند السلطات في اختيار الوقت المناسب للتدخل و كذلك في اختيار السعر المناسب الذي تتدخل عند تجاوزه إلى بعض المعايير النقدية، و بالتالي نجد أن هذا النظام يشترك مع نظام التعويم النظيف في أنه من حيث المبدأ سعر الصرف يتحدد في سوق الصرف على أساس توافقي العرض و الطلب على النقد

¹ - ناديا سحاب، التوازن النقدي و سعر الصرف - دراسة تحليلية - الجزائر 1990-2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009/2008، ص15.

² - نفس المرجع، ص16.

الأجنبي، لكنه يختلف معه في أن السلطات العامة (البنوك المركزية) تستطيع التدخل في حالة ما رأت أن سعر الصرف قد تغير عن المستوى المرغوب.¹

3- سياسة التعويم الكامل أو التنظيف: (Clon Float)

ويطلق عليه أيضا التعويم الحر، أي ترك الحرية المطلقة في تحديد سعر الصرف و تغييره وفقا للعرض و الطلب و أن الدولة لا تتدخل بأي شكل في ذلك، و هذا النوع من أنواع التعويم لا يتحقق ولا يستعمل في الواقع إلا في الأجل القصير، وفي الوقت ذاته تقوم الدولة بإنشاء ما يعرف باسم أموال موازنة الصرف، عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب و الاحتياطات النقدية، و التي يتسنى بمقتضاها التدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريّة بقصد حماية قيمة العملة الوطنية الخارجية من التأثيرات المؤقتة.² وفي مثال هذه الحالة يعد سعر الصرف لعملة ما معبرا بصورة جيدة عن مركز هذه العملة و حالة الاقتصاد القومي.³

- تقييم نظام الصرف المعوم:

للحكم على أي نظام لا بد من التطرق إلى مزاياه و عيوبه و من ثم يمكن الحكم عليه:

أولاً- المزايا: من مزايا نظام الصرف المعوم ما يلي:⁴

1- عندما يحدث التوازن في سوق الصرف تلقائيا فإنه بذلك لا يحتاج إلى تدخل البنك المركزي لإحداث و حفظ التوازن، وبالتالي لا توجد حاجة تدعو للاحتفاظ بقدر كبير من الاحتياطي من الذهب و النقد الأجنبي.

2- يؤدي سعر الصرف الحر إلى علاج الإختلالات في المبادلات الخارجية و بالتالي القضاء على اختلال ميزان المدفوعات عندما يكون ذلك ضروريا، و من خلال هذه الآلية فهو يحتفظ بالتوازن و يقضي على الإختلالات التي تستمر لفترات طويلة.

3- تستطيع الدولة في ظل هذا النظام أن تتبع ما يناسبها من سياسات اقتصادية مستقلة، إذ تستطيع تقدير ما يناسبها من سياسات خاصة بالعملة.

¹ - محمد جاهين ، مرجع سبق ذكره، ص25.

² - نفس المرجع، ص25.

³ - محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الاجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص، ص 131-132.

⁴ - Dominique Plihom, **Les taux de change**, édition la Découverte, Paris, 1991, p82.

- 4- يسمح هذا النظام بامتصاص جزء من الضغوط المضاربية، إذ يلطف العلاقة المباشرة بين ضغوط المضاربة من ناحية و تغيرات الاحتياطات و أسعار الفائدة من ناحية أخرى، و هو بذلك يمتص الأزمات.
- 5- يتصف هذا النظام بالسهولة، إذ يقوم على التنظيم الآلي، و يتحدد سعر الصرف فيه وفقا للعرض و الطلب، وهو يظهر التعادل الحقيقي لسعر الصرف و يستبعد مشكلات العملات النادرة.
- 6- يعني هذا النظام السلطات المختصة من المسؤولية السياسية أمام الشعب عن تخفيض سعر الصرف.
- 7- البنوك المركزية لم تعد في حاجة إلى الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من العملات الأجنبية كاحتياط.¹

ثانيا: العيوب

يمكن حصر بعض عيوب هذا النظام في النقاط التالية:²

- 1- من شأن التقلب في سعر الصرف الإضرار بالتجارة الخارجية، وذلك لأن المبادلات الدولية لا تتم مرة واحدة يتم التعاقد مرة و استلام المقابل النقدي مرة أخرى مع طول مدة التعامل ومنه التعرض إلى أضرار انخفاض أو ارتفاع سعر الصرف.
- 2- لا يقضي على التبعية المتبادلة بين الاقتصاديات نظرا لتقرب التطورات في البلدان الأخرى.
- 3- عدم الاستقرار في سعر الصرف يؤدي إلى عدم الاستقرار في أسعار السلع و الخدمات ومنه صعوبة التخطيط.
- 4- عدم استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم العالمي.
- 5- تؤدي التقلبات في أسعار الصرف إلى تشجيع حركات المضاربة التي تؤدي إلى رفع و خفض العملة.
- وفي النهاية يمكن القول بأن هذا النظام لم يضيف أية ميزة للنظام النقدي الدولي ولم يساعده في الخروج من أزماته ومشكلاته بل أدى إلى زيادة تفاقم بعضها.

¹ - عبد الحسين خليل و عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص 93.

² - أحمد مجد جاهين، مرجع سبق ذكره، ص. ص 32-34.

الفرع الثالث: أنظمة الصرف الوسيطة

قام العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم "RIENHART" (1998) و "WILLIAMSON" (2000) باقتراح أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة و المرنة ويطلق عليها اسم الأنظمة الوسيطة و التي اعتبرت بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصا معتبرة لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية والتي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة.

أولا: مزايا أنظمة الصرف الوسيطة : يسمح هذا النظام ب¹

1- الحفاظ على درجة من المرونة في سعر الصرف الذي يساهم في تعديل الأسعار بسبب الدور الذي يلعبه في تثبيت التغيرات الاسمية (بالمقارنة مع أنظمة الصرف الثابتة)

2- إن نظم الصرف الوسيطة تسمح لسعر الصرف الثابت أن يعدل التغيرات في أنظمة الصرف المرنة و تساهم في تقليص التقلبات في سعر الصرف الاسمي، كما تلعب دور مهم في استهداف الأسعار الداخلية.

3- تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي بالمقارنة مع تطبيق نظام الصرف الثابت حتى ولو كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى اقتصاديات الدول الشريكة.

ثانيا: عيوب أنظمة الصرف الوسيطة

قصد الاستفادة من إيجابيات هذا النوع من الأنظمة يبقى متوقف على مدى التسيير الجيد لهوامش تقلب سعر الصرف المحدد من طرف السلطة النقدية للبلد وتتمثل عيوبه في:²

1- إذا كان البنك المركزي يتدخل قصد إبقاء سعر الصرف قريب جدا من المعدل المحوري لسعر الصرف أو الاجتهاد قصد جعله يرتفع أو ينخفض في حدود مجالات محددة، معناه يصبح نظام الصرف المطبق هو نظام صرف المطبق هو نظام صرف ثابت، أي سعر الصرف يصبح لا يلعب دوره المنتظر وفق هذا النظام في تحقيق التوازن في الأسعار النسبية أو تحقيق الاستقرار النقدي.

1- محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتورا غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص49.

2- نفس المرجع، ص.ص 49-50.

2- قصد جعل سعر الصرف قريب من المعدل المحوري (أو معدل الصرف الحقيقي) العاكس لواقع الاقتصاد الوطني، هذا الأمر يجبر السلطات النقدية على توفير كمية معتبرة من النقد الأجنبي مثل ما هو جاري في نظام الصرف الثابت، وقصد جعل أنظمة الصرف الوسيطة توفق بين مزايا النظامين (الثابت و المرن) لابد من معرفة واقع اقتصاد البلد من حيث مصداقية و شفافية تنفيذ السياسة النقدية.

الفرع الرابع: نظام الرقابة على الصرف

نظام الرقابة على الصرف هو ذلك النظام الذي تتحدد فيه سعر الصرف بطريقة إدارية وتحكيمه في جانب الدولة و بالتالي تقوم معايير خاصة بالدولة على أساس اعتبارات داخلية مقام القاعدة التي يستند عليها تحديد سعر الصرف في ظل ثبات سعر الصرف وتحل الدولة محل قوى العرض و الطلب التي تحدد سعر الصرف في ظل نظام حرية سعر الصرف وعلى ذلك يمكن القول بأن الرقابة على الصرف هي فن بمقتضاها تحتكر الدولة شراء النقد الأجنبي وبيعه بحيث تقوم بدور محتكر الشراء و البيع معا بالنسبة للعملة الأجنبية، وذلك حتى تستطيع تجميع الكميات المتاحة منه وهي قليلة و التحكم في بيعها وتوزيعها حسب الأولويات بحيث تبقى الكميات المطلوبة في حدود الكميات المعروضة.¹

أهداف الرقابة على الصرف: من بينها:²

- 1- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية وهذا عن طريق تقييد الطلب على الصرف الأجنبي.
- 2- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية سواء عن طريق رفض الترخيص بالصرف أو فرض سعر مرتفع للعملة الأجنبية التي يراد الحصول عليها لنفس الغرض.
- 3- التحكم في حجم وطبيعة الواردات.
- 4- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الميادين التي تنسجم فيها الاستثمارات الأجنبية مع متطلبات السياسات الاقتصادية للدولة.
- 5- تنمية الاحتياطي النقدي من الذهب و العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
- 6- إعطاء معاملة تفضيلية للواردات من مختلف السلع.

الفرع الخامس: ترتيبات أسعار الصرف الحديثة

¹ - محمد أحمد جاهين، مرجع سبق ذكره، ص34.

² - سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص70.

يتضمن الجدول رقم (01) قائمة تحتوي على تسعة ترتيبات سائدة اليوم وهي مرتبة من أعلى إلى أسفل حسب درجة الثبات كالتالي:

جدول رقم (01): ترتيبات أسعار الصرف الحديثة

أولاً: الترتيبات الثابتة	1- تحاديات العملة. 2- مجلس العملة (الدولة). 3- أسعار الصرف الثابتة بحق.
ثانياً: الترتيبات الوسيطة	1- الربط القابل للتعديل. 2- الربط المتحرك. 3- الربط بسلة عملات. 4- المناطق أو النطاقات المستهدفة.
ثالثاً: أسعار الصرف العائمة	1- أسعار الصرف العائمة الموجهة. 2- أسعار الصرف العائمة الحرة.

المصدر: محمد أمين بربري، "مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الحديثة"، العدد 04، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الشلف، 2010، ص80.

الترتيبات الثابتة و تتضمن اتحادات العملة التي تأخذ فيها الدول الأعضاء بنفس العملة، ومجلس العملة أو الدولة حيث يعرفها صندوق النقد الدولي على أنها الأخذ بنظام الدولار، أي حيازة المقيمين لجزء كبير من أصولهم في شكل أدوات مقومة بالدولار. كما تعرف كذلك على أنها الاستخدام التلقائي للدولار الأمريكي في بلد ما إلى جانب عملته المحلية في معاملاته المالية.¹

وتتضمن الترتيبات الثابتة كذلك الترتيبات الثابتة بحق مثل منطقة الفرنك للجماعة المالية الإفريقية.

أما الترتيبات الوسيطة فتتراوح من الربط القابل للتعديل الذي يمكن في إطاره للبلدان أن تعدل دورياً عمليات الربط الخاصة بها، إلى الربط المتحرك الذي يعدل فيه الربط بانتظام في مجموعة من عمليات تخفيض القيمة إلى الربط بسلة عملات الذي يحدد فيه سعر الصرف حسب سلة مرجحة من العملات الأجنبية إلى المناطق أو النطاقات المستهدفة التي تتدخل فيها السلطات عندما يصل سعر الصرف إلى هوامش معلن عنها من قبل على أي من جانبي سعر التعادل المركزي.

¹ - وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص60.

و تنقسم أسعار الصرف العائمة (المرنة) إلى أسعار الصرف العائمة الحرة التي لا تتدخل فيها السلطات وتسمح فيها لسعر الصرف بأن تحدده قوى السوق و أسعار الصرف العائمة الموجهة التي يتم التدخل فيها للمساندة. والخط الفاصل بين الترتيبات الثابتة و الترتيبات الوسيطة هو ما إذا كانت السياسة الرامية إلى التثبيت تمثل التزاماً مؤسسياً، والخط الفاصل بين الترتيبات الوسيطة و ترتيبات التقويم هو ما إذا كان هناك نطاق مستهدف محدد تتدخل السلطة في إطاره.¹

أما مجلس العملة فهو نظام نقدي يقوم على التزام قانوني صريح بصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع فرض قيود ملزمة على سلطة الإصدار لضمان وفائها بالتزاماتها القانونية. ويعني ذلك عدم إصدار العملة المحلية إلا مقابل النقد الأجنبي وأن تظل مكفولة تماماً بالأصول الأجنبية مما يترتب عليه إلغاء وظائف البنك المركزي التقليدية، كالرقابة النقدية و المقرض الأخير، وترك مساحة محدودة للسياسة النقدية الانسيابية. غير أنه قد يظل من الممكن الاحتفاظ بشيء من المرونة في النظام النقدي حسب درجة صرامة القواعد المصرفية التي يفرضها ترتيب مجلس العملة.²

المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية لأنظمة الصرف

يمكن الاختيار بين نظام التثبيت و نظام التعويم بالاعتماد على عدة عوامل اقتصادية و قد ساهم الاقتصادي "R. Heller" بتحديد عدة عوامل قد تساعد الدول النامية في الاختيار بين ترتيبات التثبيت و ترتيبات التعويم و هي:

الفرع الأول: عوامل محددة متعلقة بوضعية ونمط التجارة الخارجية

أولاً: درجة الانفتاح على العالم الخارجي

ويمكن قياسها من خلال نسبة السلع الداخلة في التجارة (الصادرات و الواردات) إلى إجمالي الناتج الوطني، فبالنسبة للاقتصاد المفتوح الذي تزيد فيه الأهمية النسبية لقطاع الصادرات و الواردات بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى في تكوين إجمالي الناتج الوطني فإن اختيار سياسة التعويم لا يمثل الاختيار الأمثل، حيث يتميز الاقتصاد المفتوح بتزايد درجة تأثير التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية، خاصة التي تعاني من جمود كل من مستوى الأسعار والأجور في

¹ - مايكل بوردر، المنظور التاريخي لاختيار سعر الصرف، ندوة حول نظم و سياسات أسعار الصرف، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، يومي 17/19 ديسمبر 2002، ص.ص 23-24.

² - روبا دوتا غوبتا و آخرون، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف و متى و بأي سرعة؟، العدد 38، صندوق النقد الدولي، 2007، ص.ص 02.

الاتجاه التنازلي، يجب أن تقوم بإتباع سياسة التثبيت، هذه من ناحية، ومن ناحية أخرى يتميز الاقتصاد المفتوح بارتفاع الميل الحدي للاستيراد بصفة عامة مما يجعل سياسة تخفيض الطلب المحلي أقل عبأ من تعويم أسعار الصرف لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، و على العكس فإن الاقتصاد الأقل انفتاحا قد يلائمه إتباع سياسة التعويم نظرا لارتفاع النسبي لعبء سياسة تخفيض الطلب المحلي، لانخفاض الميل الحدي للاستيراد.¹

ثانيا: درجة تنوع هيكل الإنتاج و الصادرات

كلما زادت درجة تنوع هيكل الإنتاج الوطني، سواء من السلع الموجهة للتصدير أو الموجهة للسوق المحلية، كلما قل تعرض الاقتصاد الوطني لصعوبات ميزان المدفوعات لذلك تقل الحاجة إلى إجراء تصحيح سعر الصرف ويفضل إتباع أسعار الصرف الثابتة أو سياسة الربط، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع درجة التركيز في هيكل الإنتاج في عدد قليل من السلع يعرض الاقتصاد لتقلب مستمر في حصيلة الصادرات كما هو الحال في أغلب الدول النامية، فيكون من الملائم في هذه الحالة- إتباع سياسة التعويم على أساس إعطاء قدرا من المرونة لسعر الصرف ليسهل عملية تصحيح الاختلال الذي قد ينتج عن النقص المفاجئ في حصيلة الصادرات.²

ثالثا: المقارنة النسبية بين المصادر الداخلية و الخارجية للاختلال في ميزان المدفوعات

يفضل اختيار سياسة تعويم أسعار الصرف حينما تكون معظم مصادر اختلال ميزان المدفوعات ترجع لأسباب خارجية كالانخفاض المفاجئ في الطلب الأجنبي على الصادرات أو الارتفاع المفاجئ في أسعار السلع المستوردة، وذلك لمحاولة عزل الاقتصاد عن تلك المؤثرات الخارجية . أما إذا كانت أغلب الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد من مصادر داخلية كتقلبات الإنتاج المحلي أو تدهور المحاصيل الأساسية فإنه يفضل عند معالجة العجز في ميزان المدفوعات إتباع سياسة التثبيت واستخدام الأرصدة النقدية الدولية من احتياطات أو الاقتراض من الخارج.³

رابعا: مرونة التجارة الخارجية

¹ - بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص18.

² - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2001، ص 375.

³ - نفس المرجع، ص 380.

إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات و الطلب المحلي على الواردات و مرونة العرض المحلي للصادرات منخفضة، فقد لا يكون ملائماً اختيار سياسة أسعار الصرف المعمومة كما هو الحال في غالبية الدول النامية، حيث يصبح تغير سعر الصرف غير فعال في استعادة التوازن في ميزان المدفوعات، ولذلك يفضل إتباع سياسة الربط أو التثبيت و الاعتماد على السياسات الأخرى البديلة لتصحيح الاختلال كالسياسة المالية و النقدية الانكماشية.¹

الفرع الثاني: العوامل النقدية و المالية المحددة لأنظمة الصرف: و تتمثل فيما يلي:²

أولاً: درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع أسواق رأس المال الدولية

و تقاس بنسبة ما تحتفظ به البنوك من أصول مالية أجنبية إلى العرض النقدي المحلي و أيضاً بدرجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية و الأصول المالية الأجنبية، و كلما ارتفعت درجة حرية التعامل في السوق المالي المحلي للأجانب، كلما كان من الأفضل اختيار سياسة التعويم حيث تلعب التغيرات في سعر الصرف دوراً هاماً في جذب رؤوس الأموال التي تعمل على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الذي ينتج عن المعاملات الجارية، أما بالنسبة للاقتصاد الذي يتميز بانخفاض درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع الأسواق المالية الدولية، فإنه يفضل اختيار سياسة الربط أو التثبيت.

ثانياً: معدل التضخم

حتى تحافظ الدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة بالنسبة لباقي شركائها التجاريين على قدرتها التنافسية، قد يلائمها إتباع سياسة التعويم التي تعمل على تعويض الفرق بين معدلات التضخم، بينما يفضل إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف بالنسبة للدول التي تواجه مستوى متواضع من التضخم المحلي بالنسبة لباقي الدول.

ثالثاً: درجة تأثير تغير سعر الصرف على كل من الإستعاب و العرض النقدي المحليين

اختيار سياسة تغير سعر الصرف الملائمة يعتمد على مدى استجابة كل من الإستعاب المحلي و القيمة الحقيقية للعرض النقدي للتغيرات في سعر الصرف، وكلما ارتفعت درجة استجابة تلك المتغيرات للتغير في سعر الصرف خلال الأجل القصير و المتوسط، فإنه يفضل إتباع سياسة تعويم سعر الصرف، أما إذا كانت التغيرات في سعر الصرف قليلة التأثير على الإستعاب المحلي أو العرض النقدي، فإنه يفضل تثبيت سعر الصرف و إتباع السياسات التصحيحية البديلة.

¹ - المرجع السابق، ص 380.

² - نفس المرجع، ص.ص 380-387.

رابعاً: مستودع الأرصدة النقدية الدولية

إن اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة تتحدد أيضاً بمدى توفر الاحتياطات الدولية، إذ كلما زاد حجم تلك الاحتياطات كلما انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات و أمكن الحفاظ على سعر الصرف ثابتاً من خلال تمويل العجز اعتماداً على تلك الاحتياطات، وبالتالي يفضل في هذه الحالة إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف. أما في حالة انخفاض حجم الأرصدة الدولية وصعوبة الاقتراض من الخارج فيفضل إتباع سياسة تعويم سعر الصرف.¹

المبحث الثالث: ماهية سوق الصرف

لتحديد سعر الصرف المتبادل لكل عملة و لتبادل العملات فيما بينها لا بد من وجود مكان يضمن سيورة هذه المعاملات و هو ما يطلق عليه سوق الصرف، إذ لا يختلف سوق الصرف عن الأسواق الأخرى وإنما الاختلاف الجوهرى قد يكون خاص بالمعاملات النقدية و المالية و المتمثلة في شراء و بيع العملات الأجنبية.

المطلب الأول: تعريف سوق الصرف و خصائصه

الفرع الأول: تعريف سوق الصرف

يمكن تعريف سوق الصرف الأجنبي بأنه:

- الإطار المؤسسي الذي يتم خلاله بيع إحدى العملات مقابل شراء عملة أخرى.²

- يعبر سوق الصرف عن السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء و بيع العملات الأجنبية، ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق، ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أقمار صناعية يتم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية وتعمل 24 ساعة وهذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق.³

¹ - كمال العقرب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة البليدة، دفعة 2006، ص33.

² - طالب مجد عوض، التجارة الدولية - نظريات و سياسات، الجامعة الأردنية، الأردن، 1990، ص346.

³ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 107-108.

- سوق الصرف الأجنبي هو الوسيلة التي يمكن من خلالها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة، بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، أي هو السوق الذي يتم فيه التلاقي بين عرض النقد الأجنبي طلباً للعملة الوطنية، والطلب على النقد الأجنبي عرضاً للعملات الوطنية.¹

يعتبر المكان الذي يجري فيه تبادل العملات الدولية المختلفة بيعاً وشراءً، وسوق الصرف ليس كغيره من الأسواق المالية و التجارية، إذ أنه ليس محددًا بمكان معين يجمع بين البائعين و المشترين على نحو ما يحدث في السوق المالي عندما يجتمع أطراف التعامل في مكان محدد يعرف ببورصة الأوراق المالية يتم فيه شراء و بيع الأسهم و السندات وإنما يتم التعامل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق أجهزة التلفون و التلكس و الفاكس داخل غرفة التعامل بالصرف الأجنبي في البنوك العامة و في مختلف المراكز المالية مثل: نيويورك، لندن، طوكيو، سنغافورة، هونغ كونغ... الخ.²

الفرع الثاني: خصائص سوق الصرف

لسوق الصرف مجموعة من الخصائص نجملها فيما يلي:³

- 1- يتميز سوق الصرف الأجنبي بأنه غير محدد بإطار جغرافي ويعتمد على شبكة اتصالات واسعة وسريعة من خلال أجهزة التلفون و التلكس و التلغراف و الحسابات الإلكترونية المنتشرة في كافة أنحاء العالم.
- 2- يكون سوق الصرف الأجنبي حراً تتعدد فيه الأسعار وفقاً للتفاعل الحر بين البائعين و المشترين للعملات وقد يكون مقيداً بسياسات التدخل الحكومي الهادفة إلى التثبيت الكلي أو الجزئي لأسعار الصرف.
- 3- من خصائصه أيضاً الحساسية المفرطة للظروف الاقتصادية و السياسية مما يرفع من درجة مخاطر الاستثمار فيه.
- 4- مخاطر الائتمان.
- 5- مخاطر السيولة.
- 6- مخاطر تقلبات أسعار الفائدة.

المطلب الثاني: المتدخلون في سوق الصرف

¹ - سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² - مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة و النشر، الطبعة الثانية، مصر، 1997، ص 121.

³ - محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 385.

هناك ستة من المتدخلين في سوق الصرف هم:¹

الفرع الأول: البنوك المركزية

يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف عندما يقوم ببيع و شراء العملات الأجنبية فهو يقوم بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية، إضافة إلى تنفيذه لأوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة في التعاملات في العملة، ويكون هذا التدخل من قبله عادة حماية لمركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى.

الفرع الثاني: البنوك التجارية

وتقوم بشراء وبيع العملات الأجنبية إلى المستخدمين التقليديين والتجار والمضاربين ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن ويقومون بمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة، ويتوفرون على أجهزة إعلام آلي تنقل آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكها.

و تتعامل البنوك إما مباشرة مع بنوك أخرى أو عن طريق سمسرة الصرف الأجنبي وقد يخضع البنك التجاري إلى رقابة مصرفية ولا يترك له إلا الوظائف التالية:

1- إبدال عملة أجنبية بأخرى أو العكس.

2- صرف أوامر الدفع (Ordres de paiements) و حوالات الدفع القادمة من الخارج أو التي تم إصدارها إلى الخارج (Mondas) و برقيات الدفع.

3- تحويل أجور الموظفين المقيمين في الخارج وكذا الأجانب المقيمين في الداخل.

4- صرف الشيكات السياحية القادمة من الخارج وإصدار الشيكات للمسافرين إلى الخارج.

الفرع الثالث: سمسرة الصرف

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص108.

هم وسطاء نشطين ذوي أهمية بالغة يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين بضمان الاتصال بين البنوك و إعطاء معلومات عن التسعيرة المعمولة بها في البيع و الشراء دون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة و المشتري لهذه العملات.

الفرع الرابع: المؤسسات التجارية و الصناعية

تطلب هذه المؤسسات العملات الصعبة من أجل إتمام عمليات الاستيراد و التصدير التي تمثل نشاطها الأساسي، وغالبا ما تلجأ هذه المؤسسات للبنوك التجارية أو بيوت السمسرة للقيام بهذه العملية نظرا لتوفر عنصر الخبرة لهؤلاء الأعوان العاملين بصورة دائمة في سوق الصرف.

الفرع الخامس: شركات الاستثمار

تعتبر شركات الاستثمار ذات أهمية في سوق الصرف بالرغم من توظيفها نسب صغيرة من مواردها المالية في أصول أجنبية، إلا أن هذه الموارد لها حجم كبير ففي سنة 1991 قامت 200 شركة استثمار بتوظيف 600 مليار دولار في أصول أجنبية.

الفرع السادس: المستخدمون التقليديون

كالمستوردين و المصدرين و السياح الذين يبادلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية وذلك لتسوية معاملاتهم الدولية، هذا إضافة إلى التجار و المضاربين الذين يتاجرون بالعملات المختلفة بهدف تحقيق أرباح على المدى القصير.

المطلب الثالث: وظائف و أنواع سوق الصرف

سنتناول فيما يلي أهم وظائف و أنواع سوق الصرف:

الفرع الأول: وظائف سوق الصرف

يؤدي سوق الصرف دورا هاما بالنسبة إلى كل الاقتصاديات، فهي جزء لا يتجزأ من التجارة الخارجية، ولعل أهم دور تقوم به هذه السوق هي تحويل القدرة الشرائية من بلد إلى آخر ومن سوق لآخر، كما أن مصدر التمويل أي توفر القروض الضرورية للتجارة الخارجية، وفي النهاية تسهيل تغطية الصفقات وذلك ضد خطر الصرف أو من أجل الموازنة وأخيرا القيام بالمضاربات.

أولا: وظيفة تحويل الأموال و القدرة الشرائية بالتعويض (المقاصة)

إن الوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال من أحد البلدان إلى الأخرى بواسطة أجهزة أو وسائل اتصال معينة و التي تتمثل حاليا في خدمة التلغراف الدولي حيث يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنك المراسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدرا من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص أو منشأة، وإذا كان مجموع طلب الدولة على الصرف الأجنبي في معرض معاملاتها الخارجية يفوق مجموع متحصلاتها من الصرف الأجنبي، فإن السعر الذي تستبدل على أساسه العملات الواحدة بالأخرى سيكون عليه أن يرتفع ليوازن مجموع الكميات المطلوبة و المعروضة، وإذا كان مثل هذا التعديل في أسعار الصرف لم يسمح به فإن البنوك التجارية للدولة سيكون عليها أن تقترض من البنك المركزي للدولة، حيث هذا الأخير يستعمل عندئذ كملجأ للإقراض ويخفض احتياطاته من الصرف الأجنبي، ومن الناحية الأخرى إذا كانت الدولة تولد فائض من الصرف الأجنبي في معرض معاملاتها التجارية من الدول الأخرى، وإذا كان التعديل في سعر الصرف لم يسمح به، فإن هذا العرض السائد يستبدل بالعملة القومية لدى البنك المركزي للدولة، ومن ثم يزيد احتياطيات الدولة من العملة الأجنبية.¹

أما المدفوعات التي تتم في سوق الصرف وفق صيرورة التعويض أو المقاصة فهي مشابهة لتلك التي تنظم

المدفوعات بين البنوك الثانوية، فالمستوردون في بلد ما هم الذين يدفعون لمصدرهم لأن مدفوعات الديون في الجهة المعاكسة ستوازن بالتبادل وحدة الرصيد الصافي الذي يجب أن يكون منظم بطريقة أو بأخرى.

وفي الحقيقة هذا التعويض لا يأخذ مكانة بين جانبيين أو بين طرفين لكن على قاعدة متعددة الجوانب نظرا لأن

الشركاء أكبر من اثنين، وعندما يكون هناك عجزا أو تناقضا نتيجة عجز جزئي في الميزان في هذه الحالة من الطبيعي أن

¹ - كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 247 - 248.

نستعمل عملة من حساب موافق عليه جماعيا، وهذه العملة المرجع أن تكون عملة بلد كبير ذو نفوذ دولي وأسواق مالية واسعة ومنظمة جيدا، وهذه العملة المرجعية يجب أن تحقق ثلاث معايير أساسية هي:¹

1- أن تكون عملة مقبولة كاحتياطات دولية في أصولها الخارجية.

2- قدرة هذه العملة على خدمة العملة الوطنية من خلال تدخلها في سوق الصرف.

3- قدرة هذه العملة المرجعية على خدمة العملة الوطنية كعملة ناقلة من خلالها تنظم التبادلات التجارية و المالية الدولية.

ثانيا: تقديم الائتمان إلى التجارة الخارجية

غالبا ما يعطي المصدرين مهلة 90 يوما للمستوردين لسداد قيمة الواردات، ولكن نظرا لحاجة المصدرين إلى الأموال فإنهم يقومون بخضم التزامات المستوردين المؤجلة فورا لدى البنوك التجارية ويحصلون في المقابل على قيمتها الحالية، حيث تنتظر البنوك 90 يوما حتى يتم تحصيل هذه الالتزامات من المستوردين، وهذا يعتبر ائتمان البنوك التجارية للمستوردين.²

ثالثا: وظيفة التغطية

تشير التغطية إلى عملية مخاطرة الصرف الأجنبي، وتنشأ الحاجة للتغطية لأن أسعار الصرف العاجلة تتذبذب باستمرار على مدار الزمن، ونتيجة لذلك يواجه الذين يتوقعون أن يقوموا بالتصدير أو بالاستيراد بدلالة عملة أجنبية في تاريخ مخاطرة وعليهم أن يدفعوا أكثر أو أن يستلموا أقل بدلالة العملة المحلية مما كانوا يتوقعون، إذن فهي تتضمن اتفاقا على شراء أو بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي في تاريخ لاحق يحدد اليوم.³

رابعا: وظيفة المضاربة

يعرف البعض المضاربة بأنها استغلال حركات غير متوقعة في السوق، ولذلك يتابع المضاربون حركة تقلبات الأسعار، وبالتالي كلما زادت هذه التقلبات زاد الهامش الذي يحصل عليه المضارب، إلا أن المضارب لا يخلق موقفا بحركته الذاتية أي أنه بحركته و سلوكه لا يغير من حركة الاقتصاد ولكنه يستغل موقفا لصالحه، وبمعنى آخر ولأكثر توضيح إذا

¹ - دومينيك سلفادور، الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص146.

² - محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص311.

³ - دومينيك سلفادور، مرجع سبق ذكره، ص155.

توقع المتعاملون في سوق الصرف الآجلة أن سعر إحدى العملات سيرتفع في المستقبل فإنهم في هذه الحالة سيتوجهون إلى شراء أكبر كمية من هذه العملة وبيعها فيما بعد عندما يكون سعرها قد ارتفع و العكس صحيح.¹

والمضاربة هي عكس التغطية، فبينما المغطى يسعى إلى تجنب أو تغطية مخاطر الصرف خوفا من الخسارة فإن المضارب يقبل أو حتى يسعى إلى مخاطر الصرف أو إلى وضع غير مغطى بأمل تحقيق الربح، وإذا كان تنبؤ المضارب عن السوق صحيحا فإنه يحقق ربحا وإلا تعرض لخسارة وتحدث المضاربة عادة في سوق الصرف المتقدم، كما قد تؤدي الظروف إلى الارتفاع أو الانخفاض من قيمة عملة من مكان لآخر فيؤدي التحكيم أو المراجعة إلى التسوية بين سعر الصرف في الأسواق المختلفة.²

الفرع الثاني: أنواع سوق الصرف

يمكن تصنيف أسواق الصرف كما يلي:

أولا: سوق الصرف العاجل

وهو سوق يتم فيه تبادل العملات فيما بينها بسعر يتفق عليه الآن، ويكون التسليم بعد يومي عمل لاحقين ليوم إتمام العملية، ويسمى السعر المتعامل به سعر الصرف العاجل، آخذا بعين الاعتبار أن يوم السبت و الأحد عطلة ويعود ذلك لأسباب تنظيمية و إدارية ولأن إغفال أي نقطة في تنفيذ العملية ستكون نتائجهما مكلفة للأطراف المتعاملة بها كما أنه يمكن التعامل على أساس التسليم في نفس اليوم أو يوم العمل التالي حيث يمكن إعطاء أسعار للتعامل على هذين الأساسين إذا ما تم طلبها.³

ويتحدد سوق الصرف الفوري نتيجة تقلبات أسعار الصرف الحاضرة، والتي ترجع أسبابها إلى:⁴

- التبادلات التجارية.

- حركات رؤوس الأموال غير المضاربة.

¹ - عمرو محي الدين، أزمة النمرور الآسيوية، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص 204.

² - دومينيك سلفادور، مرجع سبق ذكره، ص 148.

³ - توفيق عبد الرحيم و يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للطباعة و النشر، عمان، 2004، ص. ص 110-111.

⁴ - سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الخامسة، القاهرة، 2000، ص 175.

- المضاربة.

- تدخل السلطات العمومية.

- التنوع الدولي في تقديم الحوافز.

- الفروقات بين معدلات التضخم الأجنبية.

- الفروقات بين معدلات الفائدة الدولية.

إذ تعتبر البنوك و المؤسسات المالية المعتمدة من أهم المتدخلين في السوق الفوري للصرف سواء كان لحسابها أو لحساب زبائنها، وذلك من خلال فرص تحكمية أو المراجعة للاستفادة من فروقات أسعار الفائدة بين الموقعين، أو أخذ مواقع صرف تسمح بشراء عملات بأسعار تقل عن التي تباع بها، أما البنوك المركزية تعتبر متدخل لفرض مساندة العملة الوطنية سواء بيع العملات الأجنبية مقابل الوطنية تجنباً لارتفاع زائد في سعرها أو شراء العملات الأجنبية مقابلها تجنب الانخفاض في قيمتها، كما يتدخل البنك المركزي لتطبيق القوانين المنظمة للسوق أو لإشباع حاجة الدولة من العملات.¹

و من بين العمليات التي تتم في أسواق الصرف العاجلة ما يلي:²

- 1- **التحكيم أو المراجعة:** وهي تلك العمليات التي تهدف إلى تحقيق ربح للاستفادة من الفارق السعري في سعر العملة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد عن طريق شراء العملة في السوق المنخفضة السعر وبيعها في السوق مرتفعة السعر.
- 2- **عمليات المقاصة:** تتم عمليات المقاصة في غرفة للمقاصة وتلعب غرفة المقاصة دور البائع بالنسبة للمشتري و دور المشتري بالنسبة للبائع، ومنه يتطلب من غرفة المقاصة متابعة انتقال العقد من يد إلى يد بالشراء و البيع.

ثانيا: سوق الصرف الآجل

¹ - المرجع السابق، ص 180.

² - مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 147.

وهي الأسواق التي يتم التعامل فيها على أساس أسعار الصرف الآجلة، حيث يتم فيها من الآن الاتفاق على بيع أو شراء عملة أجنبية طبقاً لسعر الصرف الآجل على أن يؤجل إتمام التسليم و التسلم إلى حين حلول الفترة المتفق عليها.¹

و يمكن حصر أهم المتدخلين في هذه السوق في البنوك المحلية و الأجنبية (تجارية)، سمسرة الصرف والذين هم عبارة عن الأشخاص الطبيعيين (أشخاص عاديين) والأشخاص المعنويين (يمكن أن يكونوا بنوك)، ويعتبرون أطراف فعالة ومحرك قوي في هذه الأسواق.²

و من العمليات التي تتم في أسواق الصرف الآجلة ما يلي:³

1- المضاربة: في حالة توقع المتعاملين في سوق الصرف الآجلة أن سعر الصرف لإحدى العملات سيرتفع في المستقبل فإنهم في هذه الحالة سيتجهون إلى شراء أكبر كمية من هذه العملة وبيعها فيما بعد عندما يكون سعرها قد ارتفع ، والعكس في حالة الانخفاض حيث يقوم ببيعه ا. أما فيما يخص الربح الذي يتوقع المضارب على قيمة العملة فإنه يتوقف على مقدار صحة توقعاته بالمقارنة مع التوقعات العامة للسوق .

2- التحكم في سعر الفائدة: تتم عمليات التحكم و المراجعة في حالة اختلاف أسعار الفائدة على ودائع البنوك الآجلة بين أسواق النقد المختلفة.

3- التغطية: قد تتعرض قيمة الصادرات أو الواردات لأخطار ناجمة عن تذبذب أسعار الصرف العاجلة باعتبار أن عملية التسديد في أغلب الأحيان بعد فترة من الزمن ، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستيراد عند ارتفاع سعر الصرف ويقلل من حصيلة الصادرات عند انخفاض سعر الصرف، بذلك يجب التغطية ضد مخاطر الصرف الناجمة عن العمليات التجارية و المالية من خلال إبرام اتفاق يتضمن شراء وبيع كمية معينة من العملة الأجنبية في تاريخ لاحق، وتعتبر هذه العملية مكلفة أحيانا إذا ما بقي سعر الصرف العاجل على حاله ولم يعرف الانخفاض طول مدة العقد الآجل.

خلاصة

¹ - سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص.ص 38-39.

² - لبيتم حياة، دور سياسة سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، دفعة 2006، ص 108.

³ - سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص40.

بناء على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، توصلنا إلى أن سعر الصرف هو المرآة العاكسة للمركز المالي للدولة من منطلق أنه عبارة عن تلك الوحدات النقدية التي تبادل بها وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية. وهو بذلك يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى الربحية للقطاعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ومن ذلك التضخم و العمالة.

ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض و الطلب) وفي سوق يسمى سوق الصرف، وهذا بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، حيث قامت نظريات سعر الصرف بتفسيره وتبيان أسس تحديده.

الفصل الثاني

الإطار النظري لسياسة تخفيض سعر

الصرف

تمهيد

إن ترتيبات نظم الصرف الراهنة أعطت الحرية للبلد ان لا يختار نظم الصرف الملائم لظروفها الاقتصادية، فارتأت الدول الصناعية أن تعوم عملاتها، في حين لجأت أغلب الدول النامية إلى أسلوب تثبيت عملاتها بعملات قيادية أو سلة عملات، و يمكن أن تغير الدولة سعر الصرف بين عملتها و عملات الدول الأخرى صعودا أو هبوطا إذا كان السعر الرسمي لا يتناسب مع الأداء الحقيقي للاقتصاد، و في الحياة العملية قلما تقوم الدول برفع القيمة الخارجية لعملاتها و لكنها كثيرا ما تلجأ إلى تخفيض القيمة كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية و على الأخص مشاكل ميزان مدفوعاتها.

و سنقوم في هذا الفصل بدراسة ثلاثة مباحث و هي:

المبحث الأول: ماهية سياسة تخفيض سعر الصرف

المبحث الثاني: شروط تخفيض سعر الصرف

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لسياسة تخفيض سعر الصرف

المبحث الأول: ماهية سياسة تخفيض سعر الصرف

تعتبر سياسة تخفيض سعر الصرف من أهم سياسات سعر الصرف، حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية محددة تختلف من دولة لأخرى، و ذلك حسب أولويات و خصائص الهياكل الاقتصادية ومستوى النمو، و التي تهدف أساسا إلى إعادة تحسين مستوى الميزان التجاري بالدرجة الأولى.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التخفيض

يستخدم تعبير تخفيض سعر الصرف للدلالة على ما يحدث من نقص في سعر صرف العملة الوطنية مقوما بالعملات الأجنبية، و ذلك في ظل حرية سعر الصرف الذي لا تتدخل فيه الدولة في سوق الصرف الأجنبي ، حيث يسمح لسعر الصرف بالتقلب وفقا لحركة العرض و الطلب على النقد الأجنبي، و هكذا فإن انخفاض سعر الصرف إنما يفترض عدم قيام السلطات العامة بأي إجراء من جانبها بهدف تحديد سعر الصرف عند مستوى جديد معين، و من الواضح أن انخفاض سعر صرف عملة معينة إنما يعني بذاته ارتفاع أسعار صرف كافة العملات الأخرى بالنسبة لهذه العملة.

أما تعبير التخفيض في سعر الصرف فإنه يستخدم للدلالة على ما تقوم به السلطات العامة عمدا من إحداث تغيير في سعر الصرف، أي في سعر العملة المحلية مقومة بالذهب عن طريق تغيير وزن الوحدة من العملة الوطنية من الذهب أو المقومة بالعملات الأجنبية المقومة هي نفسها بالذهب عن طريق تغيير مقدار ما تساويه الوحدة المذكورة من هذه العملات، و أن استخدام تعبير تخفيض سعر الصرف كان مقصورا على تغيير سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب، عندما كان يتخذ مظهر هذا التغيير صورة نقص في وزن الوحدة من العملة المحلية من الذهب أو في مقدار ما تساويه هذه الوحدة من عملات أجنبية مقومة بالذهب، و في نطاق هذا الاستخدام فإنه من المتصور أن يحدث تخفيض أسعار صرف كل العملات في وقت واحد، و ذلك إذا ما قررت كافة الدول إنقاص أوزان وحدات عملاتها من الذهب، أي زيادة سعر الذهب.¹

¹ - يو لي كين، أصلحو النظام المالي العالمي، مجلة الاقتصاد المعاصر، المجلد الأول، العدد 09، الدار الاقتصادية للنشر، عمان، 1995، ص 58.

إلا أن تعبير تخفيض سعر الصرف قد بقي يستخدم للدلالة على إنقاص السلطات العامة لسعر صرف العملة المحلية بالعملة الأجنبية، و ذلك حتى بعد انتهاء العمل بقاعدة الذهب، أي في ظل حرية الصرف مع تدخل الدولة للتخفيف من تقلب سعر الصرف، وكذلك في ظل نظام استقرار سعر الصرف الذي أتى به صندوق النقد الدولي.¹

و ظهرت عدة مفاهيم أخرى للتخفيض بعد منتصف القرن العشرين و في كثير من الكتابات حول العلاقات النقدية ، ومن هذه المفاهيم ما يلي:

الفرع الأول: تخفيض قيمة العملة (Dévaluation)

و هي تلك التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية (أو النقدية) بتخفيض قيمة العملة اتجاه قاعدة معينة، و بالتالي اتجاه جميع العملات، بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملة الأجنبية و يرفع الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية، و هذا الإجراء تتخذه الدولة بناء على سياسة مرسومة، لتحقيق أهداف معينة و على رأسها تشجيع صادراتها و الحد من وارداتها، و بالتالي تفادي اللجوء إلى سياسات انكماشية في الداخل و تخفيض مستوى الدخل الوطني الحقيقي.²

ويقصد بتخفيض قيمة العملة هو أن تقرر الدولة تخفيض عملتها بالعملة الأجنبية، بحيث تصبح تساوي أقل من ذي قبل من هذه العملات، ومعنى هذا أن تخفيض سعر الصرف هو تخفيض القوة الشرائية في الخارج، كأن تقرر دولة ما مثلا أن تخفض سعر الصرف لعملة وطنية بدولارات، فبدلا أن تساوي ثلاث وحدات ونصف منها دولارا واحدا فإنه يصبح دولار واحد يساوي 4 وحدات.³

ويقصد به أيضا أن تخفيض قيمة العملة يعني قيام دولة ما بتخفيض قيمة عملتها بالعملة الأجنبية بحيث تصبح تساوي عددا أقل من ذي قبل من هذه العملات، أي أن سعر صرفها يكون أقل من ذي قبل، وعادة ما يكون الهدف الأساسي من تخفيض قيمة العملة الوطنية زيادة الصادرات و الحد من الاستيراد بمعنى أن التخفيض يعني سعر

¹ - المرجع السابق، ص58.

² - بربري محمد أمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار و انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، دفعة 2005، ص79.

³ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على القضايا)، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 1998، ص.ص 303-304.

السلعة أو الخدمة المصدرة ، ومن ثم زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية مقابل السلع المثيلة من دول أخرى ، وفي ذات السياق تزيد تكلفة الاستيراد بذات نسبة تخفيض قيمة العملة الوطنية، ومن ثم يقل الإنفاق على الواردات.¹

فالواقع أن تخفيض سعر العملة لا يمكن أن يتم دون آثار، و لا ينبغي أن يكون أي خلل في المدفوعات الخارجية حجة مقنعة في التخفيض ، وإنما يلجأ إليه إذا كان أفضل من البدائل الأخرى، أو إذا تم ضمن مجموعة من السياسات المترابطة والتي من شأنها أن تعزز بعضها بعضاً لتقليل التشوهات و إعادة الربحية للصادرات، غير أنه إذا كان تدهور أسعار الصادرات ناتجاً عن عوامل طويلة الأجل فقد يكون من المناسب انتهاج طريق آخر لإعادة هيكلة الصادرات مع تنوع و تعزيز قاعدتها لتخفيف العبء الاجتماعي للوضع الجديد، ولتحقيق تنوع كافة الصادرات خلال فترة زمنية مناسبة تحتاج الكثير من الاحتياطات الخارجية أو القدرة على الاقتراض كي تتمكن من القيام بالاستثمارات اللازمة و انتظار الانتعاش الدوري وفي الممارسة قد لا تتوفر هذه الموارد لكثير من الدول النامية على وجه الخصوص، فيصبح تخفيض سعر العملة المحلية هو أسير و أسرع طريق لتحسين ربحية الصادرات، ذلك لأن الانخفاض المفاجئ لأسعار التصدير الناتج عن انكماش الطلب في البلدان الشريكة يؤدي إلى تغيير في أنشطة التصدير الرئيسية فتصبح أحياناً غير مربحة بأسعار العملة المحلية.²

و عادة ما يتم التمييز في التخفيض بين المفاهيم التالية:³

أولاً: التخفيض الصريح و غير المعلن عنه: يتمثل التخفيض الصريح في التخفيض الرسمي التي تعلن فيه القيمة الجديدة للوحدة النقدية المحلية بواسطة مرسوم، وذلك على خلاف التخفيض الضمني الذي يتمثل في انخفاض مقبول أو محدث، وعادة ما تمثل الرسوم على الواردات و الإعانات للصادرات تخفيضات ضمنية.

ثانياً: التخفيض الدفاعي و الهجومي: يمثل التخفيض الدفاعي علاجاً للبلد الذي تنحرف أسعاره الداخلية بطريقة معتبرة عن أسعار منافسيه و يرغب في تقريبها إلى الأسعار العالمية، أي في توازن نقدي جديد عن طريق تخفيض القوة الشرائية لعملة إزاء الخارج، أما التخفيض الهجومي فهو يهدف إلى إكساب المنتجات المحلية ميزة مصطنعة في الأسواق العالمية، أي إلى استخدام الإغراق بالصرف.

1- محمد نبيل الشيمي، تخفيض قيمة العملة متى يكون مطلوباً؟، مقال منشور بتاريخ 2015/03/31 (على الخط)، تاريخ الاطلاع 2015/04/23 ،

<http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=162701>

2 - محمود حميدات، مدخل للتحرير النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص.ص 119-120.

3 - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الكلية، المؤسسة الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003، ص.ص 215.

ثالثا: التخفيض المستعجل و المتأني: تطبق عملية التخفيض المستعجل في أوقات الضغوط و الأزمات، فتفرض نفسها كحل أخير قبل حلول الكارثة، وتكون نتيجة المضاربة و هروب رؤوس الأموال، كما تطبق عندما تسود حالة التوظيف الكامل ولا توجد طاقة عمل معطل، وعندما يكون العرض غير مرن بالنسبة للطلب القوي، وبالتالي فإن الأسعار ترتفع، ولكن مرهونا بتقليص الطلب لتحري فائض قابل للتصدير.

أما التخفيض المتأني فيكون عادة إجراء مصاحبا لسياسة تعديل، وإذا كانت المؤشرات الاقتصادية تشير إلى تفاقم للاختلال الخارجي وحسب هذه المعطيات فإن الوضع لا يفرض اللجوء إلى التخفيض ولكن يتم ذلك أملا في قلب الأوضاع للاستفادة من أثر المفاجأة و التخفيض لا يكون هنا فعالا إلا إذا أكمل بسياسة تقشفية.

و خلاصة القول أن تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي (الثابت) للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى.

الفرع الثاني: انخفاض قيمة العملة (Dépréciation):

يقصد بانخفاض قيمة العملة انخفاض قيمة عملة البلد إزاء العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف الأجنبي دون أن يكون لذلك علاقة بتغير المحتوى الذهبي للعملة، وإنما يحدث الانخفاض في قيمة العملة نتيجة لعوامل السوق من العرض العائم. ويمكن حصر العوامل المؤدية إلى انخفاض القيمة الخارجية لعملة ما في الآتي:¹

- زيادة الإستيرادات و انخفاض الصادرات (عجز ميزان المدفوعات).

- ارتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بالمعدل المذكور للشركاء التجاريين.

- انخفاض أسعار الفائدة المحلية.

- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.

يمكن التعرف على نسبة انخفاض قيمة عملة ما باستخدام الصيغة الرياضية البسيطة التالية:

$$\text{نسبة انخفاض العملة (\%)} = \frac{\text{السعر الجديد للعملة} - \text{السعر القديم للعملة}}{\text{السعر القديم للعملة}} * 100$$

1- بودري شريف، تقلبات أسعار الصرف- الدولار و الأورو- وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، دفعة 2008/2009، ص16.

فمثلاً، إذا كانت قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو سنة 2014 هي 1 أورو = 1.3426 دولار، أما في سنة 2015 أصبحت قيمة الدولار مقابل الأورو 1 أورو = 1.0422 دولار معنى ذلك أن قيمة الدولار ارتفعت بمقدار 28%.

وهو نفس الانخفاض في قيمة الأورو.

كما ينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة (Dévaluation) وبين انخفاض قيمتها (Dépréciation)، فالانخفاض يحدث تلقائياً، أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة حيث يتم بقرار من السلطات، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (02): الفرق بين التخفيض و الانخفاض في قيمة العملة المحلية

التخفيض Dévaluation	الانخفاض Dépréciation
- هو عبارة عن عملية إرادية و مقصودة من طرف السلطات النقدية تحت ضغط ظروف معينة، و يتم بقرار رسمي لتحقيق أهداف معينة.	- هو عبارة عن حركة تلقائية و عفوية دون تدخل السلطات النقدية، و يحدث نتيجة لتحركات العرض و الطلب على العملات الأجنبية.
- يتطلب من السلطات النقدية اختيار الوقت المناسب للقيام به.	- قد يحدث في أي وقت نتيجة زيادة الطلب عن العرض في العملات الأجنبية.
- يحدث فقط في سوق الصرف الأجنبي.	- قد يحدث في سوق الصرف الأجنبي، كما يحدث في سوق السلع و الخدمات الداخلية.
- لا يمكن القيام بهذه العملية إلا في اقتصاد يمكن للسلطات النقدية التدخل في سوق الصرف لتعديله في الاتجاه المرغوب (أنظمة الصرف الثابتة و التعويم المدار).	- يحدث في ظل اقتصاد حر، يتيح لآلية العرض و الطلب العمل بكفاءة من أجل تحديد سعر الصرف الذي يحقق الاستقرار، أي نجده في ظل أسعار الصرف العائمة.
- يكون في حدود معينة.	- الانخفاض لا يكون في حدود معينة.
- يقابل التخفيض عملية رفع في قيمة العملة(تقويم) الذي يحدث عندما تقيم العملة بأقل من قيمتها لاختلال العرض والطلب.	- يقابل الانخفاض الارتفاع في قيمة العملة الوطنية، أي زيادة في سعر الصرف نتيجة زيادة المعروض عن المطلوب من العملات الأجنبية.

- تعديل سعر الصرف يكون مستمر نتيجة التغيرات المستمرة لقوى العرض و الطلب (ظاهرة مستمرة).	- تعديل سعر الصرف يكون وقي خلال الفترة التي تقرر فيها السلطات النقدية التخفيض (ظاهرة مؤقتة).
- الانخفاض يعني الرفع أو الارتفاع في سعر الصرف الأجنبي.	- التخفيض يعني الرفع في سعر الصرف الأجنبي.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف و أثره على علاج اختلال في ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص، ص 33-34.

- أحمد محمد جاهين، سياسة سعر الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر (1979-1981)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص.ص 229-230.

المطلب الثاني: أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة

تطورت أهداف سياسة التخفيض مع تطور السياسة نفسها، فيفترض أن هذا الإجراء يؤدي إلى تقليص مدفوعات الدولة للخارج وزيادة مقبوضاتها للخارج، ويكون ذلك باتجاه تحقيق جملة من الأهداف هي:¹

- علاج أو تقليص عجز ميزان المدفوعات وهو محور سياسة التخفيض، وذلك عند قيام الدولة بالتدخل في أسواق الصرف بغرض تقليص الفارق بين المستوى العام لأسعار منتجاتها عن الأسعار في الخارج دون اللجوء إلى السياسة الانكماشية، وتكون هذه المعالجة في زيادة الصادرات التي تصبح تكلفتها أقل بالنسبة للأجانب، وتقليص الواردات لارتفاع الأسعار الأجنبية لها بالنسبة للمستوردين المقيمين.

- الحصول على نقد أجنبي إضافي يساعد على الوفاء بالتزامات المديونية الخارجية نتيجة زيادة الصادرات بالإضافة أنه يقلص الواردات يعني ذلك تقليص حجم الدين الخارجي و خدمته بالنسبة للصادرات و الناتج المحلي.

- زيادة القدرة الإنتاجية في استخدام الموارد العاطلة، وتوجيه هيكل الإنتاج نحو إنتاج سلع تصديرية بتحويل موارد الإنتاج من السلع البديلة و السلع غير قابلة لتبادل إلى القطاع التصديري و التوسع في الصادرات يتطلب توفير الطاقات بزيادة رأس المال من التدفقات المالية الأجنبية أو نتيجة دخول الادخار الوطني مترتب عن التخفيض، وتكون النتيجة تحسين كفاءة الاستثمار الوطني.

1- حنان لعروق، سياسة الصرف و التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منقوي، قسنطينة، دفعة 2004/2005، ص.ص 111-112.

- زيادة القدرة التنافسية لسلع الوطنية في الأسواق الخارجية نتيجة انخفاض تكاليفها وبالتالي أسعارها المحلية بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى زيادة عوائد السلع القابلة للتصدير وتشجيع الاستثمار الأجنبي بداخل البلد المخفض.
 - قد يكون الهدف من التخفيض داخلي، وهو تحسين مستوى العمالة في قطاع التصدير.
 - المحافظة على العلاقات الاقتصادية بين الدولة المخفضة وبقية شركائها التجاريين ، و الإبقاء على ارتباط العملة المحلية بالعملة الأخرى. و لا يتحقق هذا الهدف إلا إذا ارتبطت الدول ببعضها البعض بعلاقات اقتصادية و مالية قوية.
 - تلجأ معظم الدول النامية خاصة إلى التخفيض من أجل القضاء على معدلات التضخم الداخلي المرتفع مقارنة بالتضخم الخارجي، وهذا الارتفاع نتيجة الزيادة الكبيرة في تكلفة الإنتاج وكذا الأسعار الداخلية، وعدم كفاية عائدات الدول لتمويل المشاريع التنموية فتلجأ إلى التمويل التضخمي، مما يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية لمنتجاته في الأسواق العالمية.
 - تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة، وذلك لأن السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى، لذلك فإن تطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة.
 - الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.¹
- ولكي تتحقق هذه الأهداف، فإن الدول المخفضة تقوم بتصدير مشاكلها التي لم تستطيع حلها بطريقتها الخاصة ونقلها إلى البلدان الخارجية، لأنه يؤدي إلى تخفيض صادراتها، ومن غير المعقول أن تتحمل هذه الدول نفقات التخفيض بدون مقابل، ويتمثل هذا المقابل في تدعيم التبعية الأجنبية، وجعل دول العالم الثالث في قبضة العالم المتقدم باستمرار، وتكييف وتوجيه سياستها الاقتصادية بما يخدم الاقتصاد الرأسمالي، ويتناسب مع متطلباته للخروج من الأزمات الاقتصادية.²

1- صبحي حسون الساعدي و إباد حماد، أثر تخفيض سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 04، العدد 07، 2011، ص91.

2- عبد الحق بوعتروس، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية، مرجع سبق ذكره، ص75.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسياسة تخفيض قيمة العملة

ترتكز صياغة المؤسسات النقدية الدولية التي تدعو بموجبها الدول الطالبة لبرامج التعديل الهيكلي في اقتصادياتها إلى تخفيض قيمة العملة لإحداث التوازن في موازين مدفوعاتها على عدة مرتكزات من بينها مبدأ نظرية أسلوب المرونات، وهو أحد سياسات تسوية الاختلال الخارجي، وتتضمن أيضا أسلوب الاستيعاب الذي يركز أساسا على دور السياسة المالية.

الفرع الأول: نظرية أسلوب المرونات

أسلوب المرونات يركز على أهمية تغير قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في إحداث التغير في رصيد ميزان المدفوعات لإظهار مدى صلاحيته لاقتصاديات الدول النامية.

أولا: مميزات نظرية أسلوب المرونات:

يتميز هذا الأسلوب بما يلي:¹

- أ- أنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين، وبالتالي زيادة الواردات أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات.
- ب- لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات، إذ أنه يركز فقط على صادرات وواردات السلع والخدمات.

ثانيا: صياغة النظرية²

يعتمد منهج المرونات على كل من مرونتي الطلب المحلي على المستوردات والطلب الأجنبي على الصادرات في تحليل أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية لعلاج العجز في الميزان التجاري. وقد عرف الفكر الاقتصادي أبحاثا في هذا

¹ - محمد زاتول، تحويلات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، المنتدى الوطني: المنظومة المصرفية الجزائرية التحولات الاقتصادية- الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص 234.

² - سميرة زيار و آخرون، اثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)، مجلة العلوم الإدارية، العدد 02، الأردن، 2009، ص 364.

الفصل الثاني

الإطار النظري لسياسة تخفيض سعر الصرف

الموضوع ترجع إلى "MARSHALL" ليظهر بعد ذلك شرط "MARSHALL-LERNER" حتى يتصف سوق الصرف بالتوازن.

ويعرف "CHARLES" سعر الصرف الحقيقي (q) كحاصل ضرب سعر الصرف الاسمي (e) والسعر النسبي لدولتين حسب العلاقة التالية:

$$q = e \frac{p^*}{p}$$

P*: مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية.

P: مستوى الأسعار في الدولة المحلية.

e: سعر الصرف الاسمي.

حسب المعادلة فإن سعر الصرف الحقيقي هو سعر نسبي يمثل سعر السلع الأجنبية بالنسبة إلى سعر السلع المحلية، ويرتفع هذا السعر في الحالات التالية:

أ- ارتفاع سعر الصرف الاسمي e.

ب- ارتفاع مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية p*.

ج- انخفاض مستوى الأسعار في الدولة المحلية p.

فعندما يتوقع المستهلك ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقارنة مع أسعار السلع المحلية فإنه يلجأ إلى الاستعاضة عن السلع الأجنبية بالسلع المحلية، إذا كانت الصادرات والمستوردات عبارة عن دوال في سعر الصرف الحقيقي، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي قد يدل على ارتفاع أسعار السلع الأجنبية، وهذا لن يؤدي فقط إلى تخفيض الطلب المحلي على السلع الأجنبية، وإنما سيزيد من الطلب الأجنبي على السلع المحلية، ويمكن تلخيص هذين التأثيرين على الميزان التجاري.

CA الذي يمثل صافي الصادرات بالمعادلة التالية:

$$CA(q) = x(q) - M(q)$$

$$\frac{\partial CA}{\partial q} > 0, \frac{\partial x}{\partial q} > 0, \frac{\partial M}{\partial q} < 0$$

حيث أن:

CA: الميزان التجاري وهو دالة في سعر الصرف الحقيقي.

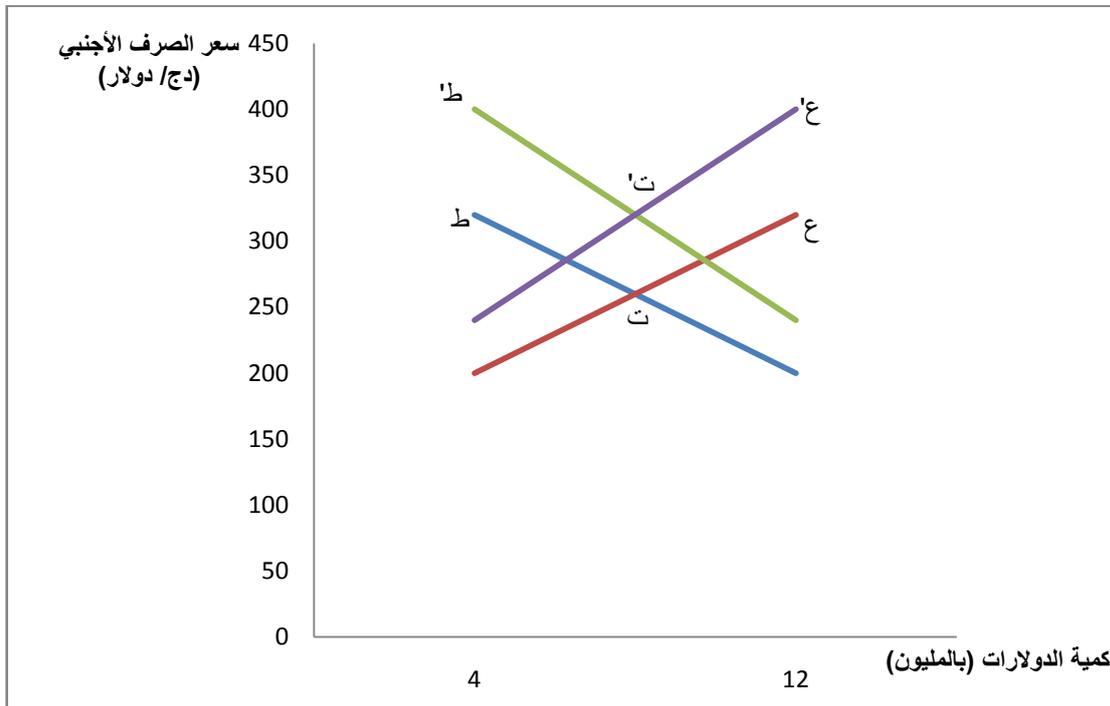
X: قيمة الصادرات السلعية وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي.

M: قيمة المستوردات السلعية وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي.

تبين المعادلة أن الميزان التجاري - الفرق بين حجم الصادرات السلعية وحجم المستوردات السلعية - يعتمد على سعر الصرف الحقيقي.

ويمكن تقديم مخطط توضيحي لأثر عملية التخفيض في تحقيق التوازن بين المطلوب والمعروض من العملة الأجنبية، في وضعيات مختلفة المرونة.

شكل رقم (02): أثر عملية التخفيض في تحقيق التوازن بين المطلوب والمعروض من العملة الأجنبية.



المصدر: كمال بكري بتصرف، الاقتصاد الدولي - التجارة الخارجي و التمويل، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص365.

من أجل التوضيح نفترض في هذا المخطط وجود بلدين فقط، هما: الجزائر و الو.م.أ، بحيث تعاني الجزائر عجزا في ميزان مدفوعاتها مع الولايات المتحدة و تقرر معه إجراء تخفيض لقيمة الدينار، خاصة مع وجود مرونة في منحنيات العرض و الطلب على الدولار (ع) و (ط) [هما أقل انحدار]، نلاحظ عند سعر الصرف $\$/DZ = 200$ ، نجد أن الطلب على الدولارات هو 12 مليون دولار، في حين أن المعروض منها سوى 8 مليون دولار، أي وجود عجز يقدر ب 4 مليون دولار و يجب تقليصه، لذلك نقوم بعملية تخفيض لقيمة الدينار إلى سعر $\$/DZ = 240$ ، أي بنسبة 20%، هذه النسبة تؤدي إلى تساوي العرض و الطلب على الدولار، وهي تمثل النقطة (ت).

أما إذا كانت المنحنيات غير مرنة بشكل كبير (عدم تحقق شرط مارشال - ليزنر)، و المتمثلة في المنحنيين

(ع') و (ط')، فإن التخفيض بنسبة 20% لن يقلص قيمة العجز سوى من 4 مليون دولار إلى 3 مليون دولار.

ومن أجل القضاء كلية على العجز لابد أن يكون سعر صرف الدينار مقابل الدولار يساوي 400، أي تخفيض قيمة الدينار بنسبة 100% وهي نسبة غير ممكنة التحقق، لأنها تضخمية بدرجة كبيرة، كما أن صندوق النقد الدولي لن يسمح بهذه النسبة وإذا ما تحققت يتعرض البلد لإجراءات تعسفية.

تجدر الإشارة إلى أن شرط مارشال - ليزنر كمؤشر لنجاح سياسة التخفيض في تحسين الحساب الجاري يعطي المجال لحالات وسيطة، أي أنه ليس من الضروري تحقق شرط مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات و مرونة الطلب المحلي على الواردات كلا على حدى و إنما تحقق شرط المجموع فقط ومثال ذلك:

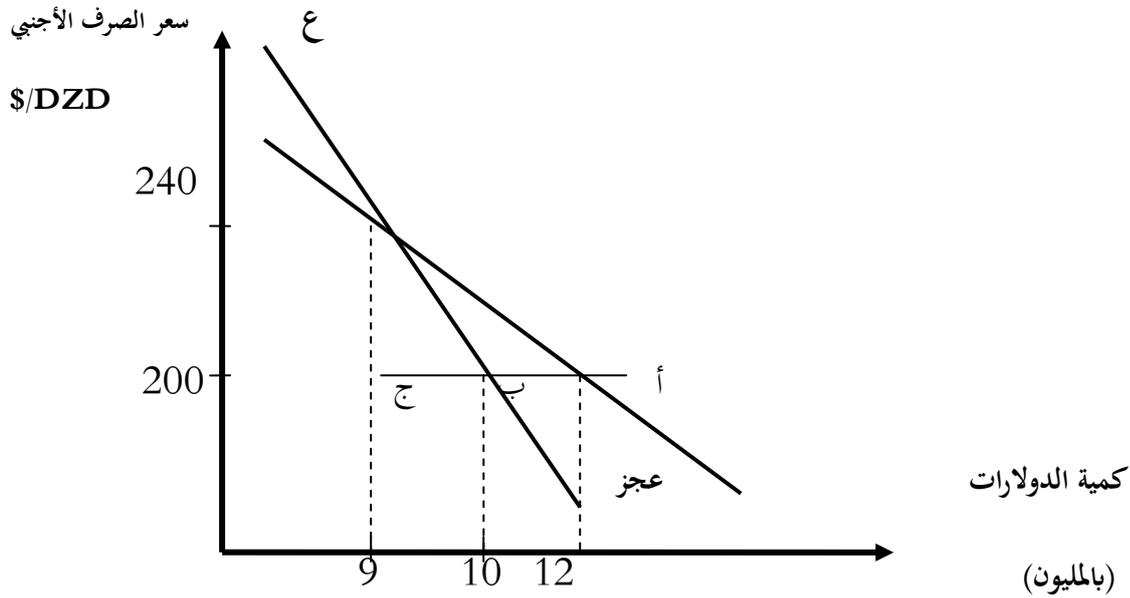
- إذا كان الطلب على الصادرات أقل مرونة ($ex < 1$) فإن الميزان التجاري يتحسن.

- إذا كانت مرونة الطلب على الواردات كبيرة ($em > 0$) وبقدر كاف لتعويض النقص الحاصل في الطلب على

الواردات، أي الانخفاض في حصيلة العملة الواردة للبلد يقابلها انخفاض أكبر في الكمية المطلوبة منها،

ويمكن توضيح العملية بالشكل البياني التالي:

شكل رقم (03): حالة لتحقيق شرط مارشال - ليرنر دون تحقق مرونة الصادرات



المصدر: كمال بكري بتصرف، الاقتصاد الدولي - التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 367.

نلاحظ من الشكل أنه عند سعر الصرف الجاري $\$/DZ=200$ عجز الميزان الجاري يساوي 2 مليون دولار (أ ب)، كما أن منحنى العرض هو شديد الانحدار لأن مرونة الطلب على الصادرات أقل من الواحد، في حين منحنى الطلب على العملات الأجنبية هو طبيعي، لأن مرونة الطلب على الواردات كبيرة، ومن أجل تخفيف حدة العجز نقوم بتخفيض القيمة الخارجية للدينار إلى 1 مليون دولار (ب ج)، في حين ينخفض المطلوب من الدولار ب 3 مليون دولار (أ ج)، وبالتالي انخفاض المدفوعات للخارج يكون بمقدار أكبر من انخفاض المتحصلات من العملة الأجنبية.

وخلاصة المدخل، أنه في ظل المرونة السعرية فإن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تكون ناجعة في تحسين عجز الحساب الجاري إذا تحقق شرط مارشال - ليرنر في أن يكون مجموع المرونات (طلب داخلي على الواردات و الخارجي على الصادرات) يفوق الواحد، وكلما كان المجموع أكبر كلما كان الأثر أكبر نتيجة تغير الأسعار لهذا يقوم كل بلد قبل أن يقرر تطبيق هذه السياسة بدراسة قيم مرونات العرض و الطلب على العملات الأجنبية، وذلك لتفادي نتائج عكسية تزيد من حدة العجز بالوقوع في حالة المرونات التشاؤمية.¹

الفرع الثاني: نظرية الاستيعاب

¹ - عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف في تكيف الاقتصاديات النامية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001-2002، ص 31.

لقد انصب اهتمام الكلاسيك على الآثار الناجمة عن تغيرات الأسعار عند عملية تخفيض قيمة العملة في استعادة التوازنات الخارجية وأهملوا دور الدخل الوطني لافتراضهم ثبات مستوى الدخل والإنتاج والتوظيف، هذه المقاربة أشمل من الأولى باعتبار أنها تمتد إلى المستوى الكلي للاقتصاد. إذ تنطلق من النموذج الكينزي في دراستها لآثار التخفيض ضمن الإطار الهام للتوازن الكلي:¹

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث أن:

Y: الناتج الوطني أو الدخل الوطني

C: الاستهلاك الكلي

I: الاستثمار الكلي

G: الإنفاق الحكومي

X: قيمة الصادرات

M: قيمة الواردات

إن مجموع المتغيرات الكلية **C+I+G** تسمى بالامتصاص وتأخذ عادة الرمز **(A)**:

$$A = C + I + G$$

ويمثل **(A)** ذلك الامتصاص الذي يحتاجه الاقتصاد الوطني الداخلي من أجل نفقاته الداخلية أما الفرق بين الصادرات والواردات فيجسد حالة الميزان التجاري. فتحقيق الفائض يعني زيادة الدخل الوطني، بينما العجز يعمل على تخفيض قيمة هذا الأخير.

نستخلص أن الامتصاص هو ذلك الفرق بين الدخل الوطني والميزان التجاري.

$$A = Y - B$$

¹ - عبد المجيد قدي و نعمان سعبيدي، البعد الدولي للنظام النقدي - برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص.ص 193-194.

لقد حاول صاحب مقاربة الاستيعاب الجمع بين أثر الأسعار وأثر الدخل وإن يبدو أنهما متناقضين إذ يفترض أصحاب الطرح الأول ثبات الدخل الإجمالي باعتبار أن الاقتصاد في وضع التشغيل التام، بينما يفترض أصحاب الطرح الثاني ثبات الأسعار وتغير الدخل لكون الاقتصاد في حالة عدم التشغيل التام.

عندما تلجأ الدولة صاحبة العجز في ميزان مدفوعاتها إلى تخفيض القيمة الخارجية لعملتها المحلية فإنه يترتب عن ذلك تغير رصيد الميزان التجاري بسبب أثر التخفيض على الدخل وكذلك أثر التخفيض على الاستيعاب A حيث يتغير الدخل مباشرة بمقدار (ΔY) والاستيعاب بمقدار (ΔA) ومنه¹:

$$\Delta \Delta = \Delta y - \Delta A \dots\dots\dots(1)$$

(ΔA) : ينتج أيضا بتضافر أثرين هما:

✓ الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب BA والذي يمثل أثر التخفيض على الاستيعاب عند مستوى معين من الدخل الحقيقي.

✓ الأثر غير المباشر على الاستيعاب من خلال تغيرات الدخل $(\alpha \cdot \Delta A)$ حيث تمثل α الميل الحدي للإنفاق، وبالتالي فإن الأثر الإجمالي الذي يحدثه التخفيض على الاستيعاب هو:

$$\Delta A = \alpha \cdot \Delta + \beta A \dots\dots\dots(2)$$

بتعويض المعادلة (2) في المعادلة (1) يصبح التغير الأثر على الميزان التجاري:

$$\Delta B = \Delta Y - (\alpha \cdot \Delta Y + \beta A)$$

$$\Delta B = (1 - \alpha) \Delta Y - \beta A \dots\dots\dots(3)$$

ومنه:

تبين المعادلة الأخيرة أن التغير في رصيد الميزان هو ناتج عن أثر التخفيض على الدخل (الأثر المباشر والأثر غير المباشر)، بمعنى $(1 - \alpha) \Delta Y$ وكذا أثر التخفيض على الاستيعاب بمعنى (βA) والذي يمثل حسب ألكسندر بآثار الأسعار، ومنه فإن:

$$\text{أثر الميزان} = \text{أثر الدخل} - \text{أثر السعر.}$$

ومن المعادلة الأخيرة نستنتج أن في ΔB يتحقق إذا كان $\alpha > 1$.

حيث يقصد بالآثار الأولية لعملية التخفيض، ذلك التحليل الذي ينصب على الأسعار من خلال أثر المرونات الحرجة على ميزان المدفوعات، لكن سرعان ما يتبعها أثر ثانوي الذي ينشأ من خلال ميكانيزم "المضاعف" بحيث تولد

¹ - المرجع السابق، ص 194.

آثار الأسعار آثار الدخل، ومن الممكن أن يؤدي ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع الدخل، ومن المحتمل جدا أن الارتفاع الأخير يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني، وهكذا يتم الانتقال دون انقطاع، من التحليل القائم على السعر إلى التحليل القائم على الدخل.¹

المبحث الثاني: شروط تخفيض سعر الصرف

تسعى سياسة تخفيض قيمة العملة إلى تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي فهي تعتبر من أهم سياسات سعر الصرف، حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية محددة تختلف من دولة لأخرى، وذلك حسب أولويات وخصائص الهياكل الاقتصادية ومستوى النمو و التي تهدف أساسا إلى إعادة تحسين مستوى الميزان التجاري بالدرجة الأولى، وحتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية لابد من توافر مجموعة من الشروط منها ما هو متعلق بالظروف الداخلية للدولة المخفضة، وأخرى بالدول التي تتعامل معها، وقلما تتوفر هذه الشروط في الاقتصاديات النامية.

المطلب الأول: شروط الفعالية في الداخل

أي الشروط الواجب توفرها داخل اقتصاديات الدول المخفضة، وتتمثل في:

الفرع الأول: شروط فعالية التخفيض بالنسبة للصادرات

تعتبر الحجة الأولى للتخفيض الزيادة في حجم وقيمة الصادرات نتيجة زيادة الطلب الأجنبي عليها، وهذا يتطلب:²

أولا: ضرورة تمتع العرض المحلي لسلع التصدير بمرونة عالية

هذا الشرط يعني قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية الطلب العالمي على صادراته، بزيادة إنتاجها و العرض منها دون أن يقابلها ارتفاع في الأسعار المحلية، وبالتالي زيادة حصيلتها من العملات الأجنبية، ولا يتأتى ذلك إلا إذا تمتع العرض المحلي بمرونة كبيرة تصل أقصاها عندما تكون لانتهائية وأدنى حدودها عند مستوى التشغيل الكامل، حيث لا يتأتى التخفيض بأي نتيجة إيجابية (عرض ضعيف المرونة)، وهذا الشرط يجد ذاته تتحكم فيه مجموعة من الظروف:

¹ - المرجع السابق، ص 194.

² - ينظر: - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 570.

- محمد أحمد جاهين، مرجع سبق ذكره، ص.ص 284-299.

- 1- وجود موارد عاطلة: خاصة في القطاع التصديري، وإمكانية استخدامها بكل سهولة مع توفير الإمكانيات اللازمة، بالإضافة إلى القدرة على تحويل الموارد الإنتاجية من قطاعات الإنتاج المحلي إلى القطاع التصديري بدون تكاليف قد تؤدي إلى زيادة التكلفة الإجمالية، وبالتالي ارتفاع الأسعار وإحداث أثر تضخمي، وبالتالي فإن الهدف من التخفيض ليس السبب الظاهري المتمثل في تخفيض الأسعار، وإنما دعم عجلة الإنتاج نحو النمو.
- 2- طبيعة السلعة المصدرة: حيث توجد بعض السلع مرونة عرضها ضعيفة إن لم نقل معدومة، وخير مثال السلع الزراعية التي لا يمكنها الاستجابة للطلب الزائد لأن عرض عوامل الإنتاج الزراعي في حد ذاته غير مرن، وتحتاج لفترة زمنية للحصول على المنتجات، ونفس الشيء ينطبق على منتجات الآبار و المناجم.
- 3- مدى اعتماد الإنتاج التصديري على منتجات أو سلع وسيطية مستوردة، وقدرة الدولة على توفير واستخدام البدائل لها: لأنه كلما كانت نسبة السلع الوسيطة الداخلة في الإنتاج التصديري كبيرة، كلما أدى ذلك لزيادة التكاليف، وارتفاع معاكس لأسعار الصادرات.

ثانياً: تمتع الأسعار المحلية لسلع التصدير بالاستقرار

لكي تحافظ الصادرات على الميزة التنافسية الناتجة عن التخفيض، لا بد أن تتمتع الأسعار المحلية لها بالاستقرار، لأن العلاوة أو الفارق الذي يستفيد منه المستورد الأجنبي نتيجة التخفيض يلغيه الارتفاع في الأسعار المحلية، ومن جهة أخرى هذا الارتفاع يؤدي إلى تقارب السعار بين السلع المحلية و السلع المستوردة بشكل لا يسمح بانخفاض حجم الواردات. و عليه كلما تمتعت الأسعار الداخلية بالثبات كلما زاد أثر هذا الشرط لكن ذلك خاضع لمجموعة من العوامل:¹

- 1- زيادة معدل نمو السكان: فالزيادة في معدل السكان تؤدي إلى إحداث ضغط على إنتاج السلع المحلية بزيادة الطلب عليها، وتكون النتيجة التوجه إلى طلب السلع التصديرية ودخول الطلب الخارجي في تنافس مع الطلب المحلي، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وتلاشي أثر التخفيض.
- 2- محدودية موارد الإنتاج وصعوبة الوصول إليها يؤدي إلى جمود الجهاز الإنتاجي وارتفاع أسعار السلع المنتجة.

¹ - حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص.ص 120-121.

3- تطبيق الحكومات لسياسة عجز الميزانية، أي التمويل التضخمي الذي يؤدي لزيادة المعروض من النقود دون أن تقابلها زيادة حقيقية للإنتاج وتكون الحصيلة ارتفاع الأسعار.

4- زيادة أسعار الواردات من السلع الوسيطة و الاستثمارية: لقلة الموارد المحلية للإنتاج تضطر الدول للاستعانة بسلع وسيطة كانت أو استثمارية التي ارتفعت أسعارها نتيجة التخفيض، وترتفع تكلفة إنتاج السلع المحلية وكذا الأسعار الداخلية بما فيها أسعار السلع التصديرية.

5- ارتفاع أسعار الواردات خاصة من السلع الاستهلاكية يؤدي إلى ارتفاع نفقات المعيشة وزيادة طلب العاملين لرفع أجورهم، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج وبالنتيجة ارتفاع الأسعار الداخلية.

6- توقعات حول أسعار الصرف: فحين يتوقع الأفراد تخفيضا للعملة الوطنية يسارعون إلى زيادة الطلب على السلع المحلية فيرتفع المستوى العام للأسعار، أي أن سلوك الوحدات الاقتصادية قد يجعل هذه الزيادة الأسعار.

إن تحقق هذا الشرط يعتبر مستبعد لعدم استقرار السعار في البلد المخفض، فتتقلص فرصة الدول المخفضة الاستفادة من التخفيض كوسيلة لزيادة الصادرات على أساس أسعارها الخارجية، وتظهر الآثار التضخمية للتخفيض.

الفرع الثاني: شروط فعالية التخفيض بالنسبة للواردات

إن الداعين لسياسة التخفيض كأسلوب لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات مبدؤهم أن التخفيض في قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تقليص أكبر قدر ممكن من حجم الواردات، وبالتالي حجم مدفوعات النقد الأجنبي للخارج بالنمو الذي يقلص العجز في الميزان التجاري بصفة خاصة، وميزان المدفوعات بصفة عامة، لكن هذا الهدف لا يتحقق إلا إذا توافرت الشروط التالية:¹

أولا: مرونة كافية للطلب المحلي على الواردات

يجب أن يتمتع طلب الوحدات الاقتصادية المحلية على السلع الأجنبية المستوردة بمرونة سعرية كبيرة، أي أن الزيادة في أسعار السلع يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستيرادي لها، وبالتالي الطلب عليها، وكلما كانت المرونة عالية، كلما كانت النتائج إيجابية بانخفاض أكبر في حجم الواردات، لكن هذه المرونة تضعف أو تنعدم إذا توافرت إحدى أو كل العوامل التالية:

¹ - المرجع السابق، ص.ص 121-122.

1- طبيعة السلعة المستوردة: التي تتوقف على مدى أهمية هذه السلع لدى المقيمين، فإذا كانت سلعا ضرورية ويصعب الاستغناء عنها كالسلع الغذائية والأدوية وغيرها، فإن الطلب يستمر رغم ارتفاع أسعارها، نفس النتيجة إذا كانت السلع المستوردة هي مواد أولية و لا يتوقع انخفاض الطلب عليها عقب التخفيض وتزداد هذه المرونة كلما كانت السلع المستوردة من السلع التي يسهل تخفيف استهلاكها.

2- إذا كان الطلب على السلع المستوردة لا يخضع فقط لتغيرات السعر، حيث تقل مرونة الطلب على الواردات إذا كانت تفاخرية، ويكون الطلب على هذه السلع نتيجة خلل في سلوك مستهلكيها، واقتنائها يكون نتيجة لارتفاع أسعارها وندرتها، نفس الشيء ينطبق عند السلع التي يخضع الطلب عليها لجودتها و الكفاءة في إنتاجها، فيزداد هذا الطلب حتى وإن ارتفعت أسعارها.

كما أن هذه المرونة قد يتم التقليل من فعاليتها عندما يؤدي انتعاش القطاع التصديري إلى زيادة العوائد فيه وزيادة دخول الأفراد، فيزداد معها الميل الحدي للاستيراد.

ثانيا: تمتع الجهاز الإنتاجي المحلي بدرجة إحلال كبيرة

عند قبول الأفراد إحلال وارداتهم لارتفاع أسعارها بسلع محلية بديلة ومثيلة لها لأنها أرخص ثمنا، وكلما كانت هذه الدرجة كبيرة كلما أدى إلى انخفاض الطلب على الواردات، وسعة هذا الإحلال مرتبطة بالمرونة السعرية للواردات، لكن عملية الإحلال تواجه صعوبة إذا ما تميز الجهاز الإنتاجي بقصور في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع البديلة، وهذا ناتج عن ندرة الموارد بالإضافة إلى تنافس المنتجين عليها، وقلة التمويل وصعوبة الإحلال بين عوامل الإنتاج و انتقالها، كل هذا يؤدي إلى استمرار الطلب على الواردات لتلاشي الفارق بين أسعار الواردات و البدائل لها.

هذه الشروط غالبا ما لا تتحقق في الدول النامية، فتقل فعالية التخفيض لأن أغلب الواردات هي سلع استهلاكية أو وسيطية أو استثمارية لا يمكن الاستغناء عنها، بالإضافة لانعدام أو قلة بدائلها محليا، وحاجة الإنتاج الوطني إلى مواد نوعية ذات صفات صعبة التوفير في البدائل من الإنتاج المحلي، وصعوبة انتقال عوامل الإنتاج الموجودة في السلع البديلة.

الفرع الثالث: الشروط الخاصة بالتدفقات المالية

أهم ما تتميز به الاقتصاديات النامية المخفضة هي ظاهرة هروب رؤوس الأموال، التي تدعمها وجود أسواق موازية للصرف تلبى رغبات الوحدات الاقتصادية في الحصول على العملات الأجنبية، وكلما زادت علاوة هذه العملات في الأسواق الموازية عن السعر الرسمي، كلما أدى إلى هروب أكبر للأموال لهذا وجب على السلطات النقدية العمل على تقليص الفارق بين السعار الموازية و الرسمية للعملات الأجنبية، من أجل تشجيع تسليم عوائد الصادرات والحصول على نقد أجنبي من المعاملات الرسمية (تدعيم فعالية التخفيض).

المطلب الثاني: الشروط الخاصة بالأوضاع الخارجية

أي ما هي الشروط الواجب توفرها في المحيط الدولي لتدعيم نتائج التخفيض في الدول المخفضة وأهمها:

الفرع الأول: تمتع الطلب الخارجي على صادرات الدول المخفضة بمرونة عالية

عندما يؤدي التخفيض إلى انخفاض أسعار الصادرات مقيمة بالعملة الأجنبية يصاحبه زيادة في الطلب العالمي على هذه السلع، لكن بشرط أن يكون بالقدر الكاف لتعويض الانخفاض في قيمة الصادرات، فإذا كان الطلب غير مرن أو بمقدار غير كاف، فإن التخفيض لن يؤدي لزيادة الصادرات، لكن هذه المرونة في حد ذاتها تتأثر بعدة عوامل تتمثل في:¹

أولاً: نوعية السلعة محل التصدير : تختلف مرونة الطلب على الصادرات حسب نوعية السلع محل المبادلة الخارجية، فكلما قلت أهمية هذه السلع بالنسبة للاقتصاد، كلما زادت مرونتها السعرية، أما إذا كانت من السلع الضرورية مثل: السلع الأولية، الغذائية، أو الأدوية... الخ فلا يمكن أن يتغير الطلب عليها بدرجة كبيرة إذا تغيرت أسعارها، بالإضافة إلى أن مرونة الطلب على سلعة ما أو مجموعة من سلع قد تتغير بتغير الظروف الاقتصادية للبلد، فتتخفف كلما كانت السلعة المصدرة لها بدائل في الخارج تجذب الطلب الأجنبي باتجاهها مما يؤدي لانخفاض الحصيلة من الصادرات.

ثانياً: توفر شروط المنافسة الكاملة في الأسواق العالمية للسلعة: لكن قلما تتوفر هذه الشروط المنافسة الكاملة، لأن في الغالب الأسواق الخارجية هي احتكارية تجعل تأثير التخفيض منعدم، سواء على الأسعار أو الكميات، سواء من الصادرات أو الواردات، لأن الاحتكار يعني التحكم في الأسعار و الكمية.

¹ - رمزي زكي، مدى فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة في علاج العجز بموازن المدفوعات لدول النامية، برنامج تخطيط السياسات النقدية، المجلد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1989، ص586.

ثالثا: الظروف الاقتصادية في الدولة المستوردة: حتى وإن توفرت المرونة الكافية، فإن زيادة كمية الصادرات يتحكم فيها الوضع الاقتصادي السائد في هذه الدول، بين الكساد و الراج، ففي حالة الكساد تحاول هذه الدول العمل على تقليص إنفاقها بما فيه الإنفاق الاستيرادي وبالتالي فلن يزيد الطلب على الصادرات، بعكس حالة الراج التي تتميز بانتعاش الطلب عليها، كما أن هذا الطلب تتحكم فيه طبيعة الاتجاه الاقتصادي للبلد المستورد، حيث يفترض انتعاش الطلب في الدول ذات الاقتصاد الحر، لأن قوى العرض و الطلب هي العجلة المتحركة، في حين في دول الاقتصاد المخطط الطلب على الصادرات قد لا يزيد، لأنه مرتبط بخطة معينة للاستيراد قد لا تتغير بتغير الأسعار، باستثناء إذا تم تغيير الخطة نفسها.

وما يمكن قوله عن مدى توفر هذا الشرط، أن السلع المصدرة من الدول النامية هي في الأغلب سلعاً زراعية و مواد أولية تتميز بالجمود في مرونة الطلب و العرض عليها، كما أن توفر المنافسة الكاملة هو غالباً غير موجود خاصة مع مرور الأسواق الرأسمالية بأزمات ومشكلات اقتصادية تعوق استجابتها لتغيرات الأسعار.

الفرع الثاني: تميز العرض الأجنبي للواردات بمرونة كافية

إذا أدى التخفيض إلى رفع أسعار الواردات، فإن انخفاض حجم هذه الواردات مرتبط بقدرته المصدرين الجانب على تقليص المعروض من سلعهم في أسواق البلد المخفض، نتيجة تقلص الطلب المحلي عليها دون تخفيض لأسعار هذه السلع، و هو ما لا يحدث في كثير من الحالات لأن المصدرين الجانب يواجهون خسارة لانخفاض إيراداتهم فيلجئون إلى خفض أسعار صادراتهم من أجل تنمية الطلب عليها و الحفاظ على أسواقها الخارجية، وإلغاء أثر التخفيض على الواردات.

ويكون معقول عدم تخفيض الجانب لأسعار صادراتهم إذا كان البلد المخفض عبارة عن سوق قليل الأهمية بالنسبة لهم، أو إذا كانت تربط البلد المخفض علاقات اقتصادية وطيدة و كبيرة تسمح بتقبل البلد الشريك التخفيض دون إجراء معاكس، ويعتبر هذا الشرط صعب التحقق، لأن البلد المخفض لا يستطيع بأي مجال التحكم فيه.¹

¹ - دين دي روزا و جوشو عزيز، الخفض المتزامن لأسعار العملة: هل يضر بالصادرات من إفريقيا جنوب الصحراء؟، مجلة التمويل و التنمية، مجلد 28، عدد 01، مارس 1991، ص.ص 32-34.

الفرع الثالث: انعدام المعاملة بالمثل¹

قد يتم إلغاء أثر التخفيض في تنشيط الصادرات و تقليص الواردات، إذا قامت الدول الأخرى بسياسة مماثلة، أي بتخفيض عملتها للاستفادة كذلك من زيادة صادراتها والمحافظة على النسبة بين العملتين متماثلة وكذا معدل التبادل بينهما، فقد تنشأ منافسة حادة بين الدولتين المخفضتين في الأسواق العالمية، وتكون الغلبة للدولة التي تمثل صادراتها أهمية نسبية في مجمل الصادرات العالمية، مما يؤدي إلى تلاشي القدرة التنافسية للدولة المخفضة الأولى.

وقد تكون ردة الفعل في شكل عدائي بوضع قيود في وجهة تجارتها الخارجية، و بالتالي تقلص مرونة طلبها على صادرات البلد المخفض رغم انخفاض أسعارها، أو تقديم إعانات لإنتاج سلع مماثلة لصادرات الدول المخفضة لجعل أسعارها محلياً أقل من سعر استيرادها.

وزيادة على الشروط السابقة، يمكن إضافة أثر المضاربة على أسعار الصرف على فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة في علاج الاختلال الخارجي، فبتوقع المتعاملون الأجانب انخفاض العملة الوطنية، يكتفون إنتاجهم واستثمارهم و إراداتهم، مع مراعاة التوقع بتغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، وهذا ما يتطلب القيام بالتخفيض بمعدل أكبر مما لو ظلت الأحوال على حالها.

لهذا يجب أن يتم التخفيض بكل سرية لتفادي الآثار السلبية للمضاربة على كافة بنود الميزان لما للمضاربين من قدرة على التوقعات و الاسترشاد ببعض المؤشرات، و حسن اختيار السلطات لوقت التخفيض وسط فترة المضاربة. وما يمكن أن نستخلصه من كافة الشروط أن استجابة ميزان المدفوعات خاصة الصادرات و الواردات لتخفيض سعر العملة المحلية تتركز على مجموعة من المرونات الأساسية وهي:

- المرونة السعرية للطلب الأجنبي على الصادرات.
- المرونة السعرية للطلب المحلي على الواردات.
- مرونة لانهائية للعرض من الصادرات و الواردات.
- درجة الإحلال بين الواردات و السلع البديلة لها.

1- ينظر: - أحمد مجد جاهين، مرجع سبق ذكره، ص 296.

- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 575.

بالإضافة إلى توفير سوق منافسة وليس سوق احتكارية، و عدم حصول تخفيضات في أسعار الصرف العالمية أو على الأقل في أسعار صرف عملات الشركاء التجاريين.¹

ويؤدي التخفيض إلى تحسين الميزان التجاري إذا كانت:²

$$\text{مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات} < \frac{\text{قيمة الليرة بالعملة الوطنية}}{\text{قيمة الصادرات بالعملة}}$$

لكن رغم كل هذا التحليل، إلا أننا لا نستطيع الجزم حول فعالية هذه السياسة في الرجوع المؤكد لميزان المدفوعات إلى حالة التوازن، لأن شروط هذه الفعالية قلما تستطيع الدول (النامية بالتحديد) توفيرها بالنحو الذي تقتضيه هذه السياسة، فيؤدي التخفيض إلى زيادة التضخم دون تحقق تحسن في ميزان المدفوعات، ويتطلب في النهاية تخفيضا جديدا يبقى معه البلد في حلقة مفرغة بين التضخم و التخفيض.

في حين تستفيد الدول الخارجية التي تتعامل مع البلدان المخفضة و تبارك هذه السياسة، لأنها تدعم التبعية الاقتصادية لها، لهذا ينبغي على الدول دراسة مدى توافر هذه الشروط قبل الخوض في سياسة التخفيض و محاولة القيام بها في خصم مجموعة من السياسات المتكاملة لتعزيز فعاليتها و تقليل آثارها السلبية.

المطلب الثالث: السياسات التكميلية أو المرافقة

يكون الغرض منها العمل جنبا إلى جنب مع سياسة التخفيض التي تعجز في بعض الأحيان من تطوير كاف للميزان التجاري، ويكون الهدف الأساسي لهذه السياسات هو تفادي التلاشي السريع لفوائد التخفيض بتقليص الإنفاق الداخلي و زيادة القدرة على التصدير و احتواء التضخم من خلال:

- تقليص الإقراض من خلال رفع أسعار الفائدة.

- التحكم في الكتلة النقدية و تطورها، أي حجم النقود المتاحة للأفراد من خلال سياسة نقدية رشيدة.

¹ - رسلان خضور، انعكاسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات و الواردات و إعادة توزيع الدخل، بحوث اقتصادية عربية، عدد 21، القاهرة، 2001، ص 10.

² - محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 276.

- لتدعيم أثر التخفيض على الواردات، يتم فرض رسوم جمركية إضافية عليها، خاصة من السلع غير الضرورية، أو زيادة الضغوط الضريبية على استهلاك بعض السلع لاحتواء العوائد المتوفرة، وبالتالي مراقبة الطلب الكلي الخاص، ففي تخفيض الفرنك الفرنسي في 1969 ازدادت الضرائب غير المباشرة والضرائب الاستثنائية على العوائد المرتفعة.¹

- تشجيع الادخار الخاص والغرض منه تجميد قسم آخر من العوائد من خلال منح مزايا جديدة على الادخار أو خلق توظيفات جديدة، وهو ما تم في فرنسا في 1969 حين منحت علاوة على وفاء المدخرين لصندوق الاحتياط.²

- تجميد الأجور لمدة معينة للحد من ارتفاع الأسعار الداخلية وتفاقم أزمة التضخم و هو ما قامت به و.م.أ في تخفيض الدولار الأمريكي (1971).

- لمنع هروب رؤوس الأموال، تقوم السلطات النقدية بتيسير الحصول على العملات الصعبة من المسارات الرسمية، لكن في الحدود التي تحتم التخفيض، أما لتشجيع وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، فهي تقوم بتقديم مزايا وتسهيلات للاستثمار في الداخل، مع رفع أسعار الفائدة وتحرير بعيد المدى للأسواق المالية الداخلية، بغرض زيادة العائد الحقيقي للأموال المستثمرة في الداخل.³

لكن رغم ما تقدم، تبقى سياسة التخفيض السياسة الأكثر فعالية نظريا مقارنة مع الأدوات الأخرى للرجوع إلى حالة التوازن الخارجي، وفي نفس الوقت الأداة الأكثر خطورة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، لهذا فضلت الكثير من الدول التقليص من مسؤولياتها عن آثار تدخلها في سوق الصرف، وترك تغير أسعار الصرف حرا من أجل إعادة التوازن الخارجي.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لسياسة تخفيض سعر الصرف

إن دراسة ما يؤدي إليه تخفيض سعر الصرف من آثار على الاقتصاد يعد في الواقع أمرا غاية في الصعوبة نظرا لتشابك هذه الآثار، ولذا سوف نقتصر في هذه الدراسة على بيان آثار التخفيض على ما يلي:

¹ - Pierre-Hubert Breton, Armand-Denis, **La Devaluation : Que sais-je ?**, Edition Bouchene, Alger, 1993, p69.

² - Pierre-Hubert Breton, Armand-Denis, op.cit., p70.

³ - حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص127.

1- أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات و الواردات.

2- أثر تخفيض قيمة العملة على عملية انتقال رؤوس الأموال دوليا.

3- أثر تخفيض قيمة العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول: أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات و الواردات

تترتب عن تطبيق سياسة التخفيض جملة من الآثار على مستويات مختلفة وسوف نحاول تفسير أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري حسب نظرية "مارشال-ليرنو".

الفرع الأول: أثر التخفيض على الصادرات¹

إن أثر التخفيض على الصادرات سواء بالزيادة أو بالنقصان يعتمد على درجة مرونة الطلب على صادرات ذلك البلد، فيمكن أن تكون المرونة أكبر من الواحد أو أصغر من الواحد أو مساوية للواحد.

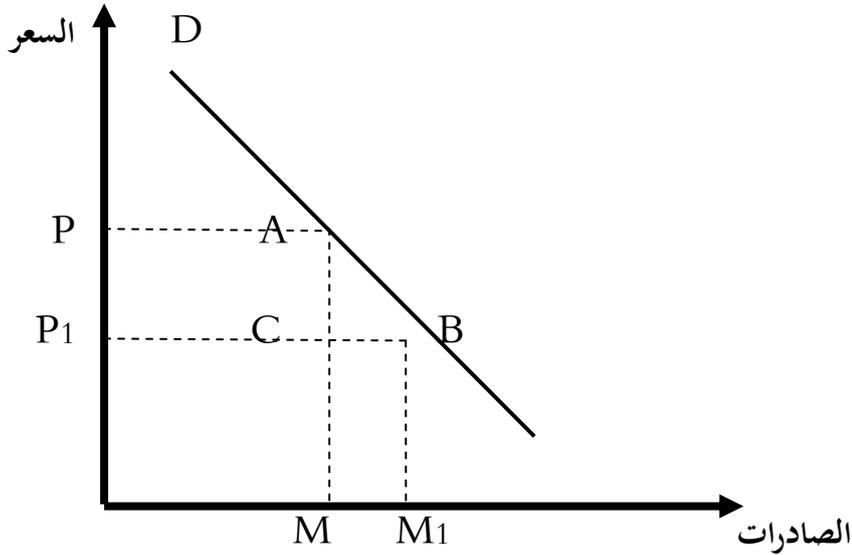
الحالة الأولى: مرونة الطلب على الصادرات أكبر من الواحد

في هذه الحالة يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة عائد الصادرات حيث أن $ex > 1$

أي المرونة السعرية للطلب على الصادرات أكبر من 1، في هذه الحالة عند انخفاض أسعار السلع بنسبة $p\%$ سوف ينتج عنه زيادة في الكمية المطلوبة من الصادرات بمقدار أكبر من p بالقدر الذي يؤدي إلى زيادة العائد الإجمالي للصادرات.

¹ - جيرونيلام فرنسيس، مرجع سبق ذكره، ص.ص 177-178.

الشكل رقم (04): أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة أكبر من 1



المصدر: جيرونيلام فرنسيس، ترجمة: مُجَدَّ عزيز و مُجَدَّ سعيد القافري، الاقتصاد الدولي، منشورات جامعية قاربونيس، بنغازي، ليبيا، 1991، ص178.

حيث أن:

من 0 إلى P: سعر الصادرات بالعملة الأجنبية قبل تخفيض قيمة العملة المحلية.

من 0 إلى P1: سعر الصادرات بالعملة الأجنبية بعد تخفيض قيمة العملة المحلية.

من 0 إلى M: إجمالي الصادرات قبل تخفيض العملة.

من 0 إلى M1: إجمالي الصادرات بعد تخفيض العملة.

يلاحظ من الشكل أن انخفاض الأسعار المحلية نتيجة تخفيض قيمة العملة يترتب عليه خسارة في العملة الأجنبية

مقدارها ما بين (P-P1) لكل وحدة مصدرة من السلعة و من جهة أخرى انخفاض الأسعار المحلية الذي جاء نتيجة

لتخفيض قيمة العملة أدى إلى زيادة الصادرات بقدر (C-B) (M-M1) يمثل العائد الإضافي من العملة الأجنبية من جراء

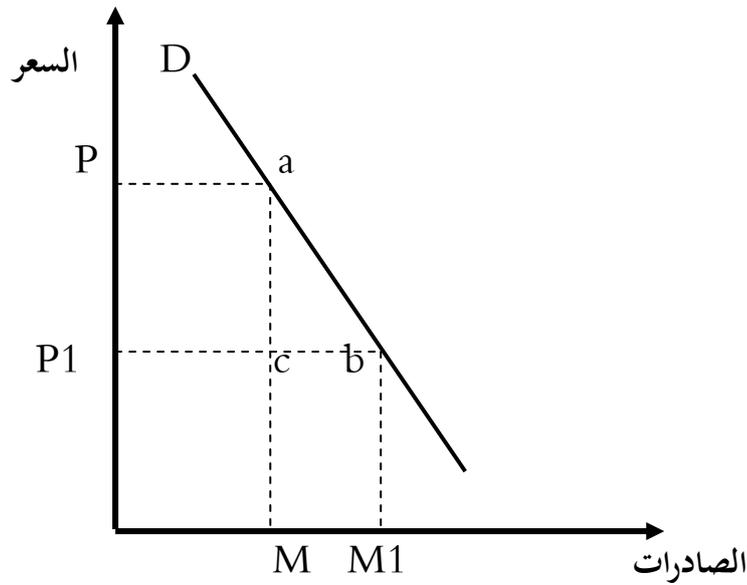
الزيادة الإضافية في الصادرات (M-M1) و يلاحظ كذلك أن الزيادة في العملات الأجنبية (C-B) (M-M1) من جراء

زيادة في الصادرات ومنه الأثر النهائي لتخفيض قيمة العملة في هذه الحالة هو زيادة في العائد الإجمالي للصادرات.

الحالة الثانية: مرونة الطلب على الصادرات أقل من الواحد

إذا كانت مرونة الصادرات أقل من الواحدة، فإن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى إنقاص العائد الإجمالي للصادرات في هذه الحالة انخفاض الأسعار بنسبة $P\%$ مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي عائد الصادرات، و الشكل التالي يبين أثر التخفيض على الصادرات عندما تكون المرونة أقل من الواحد:

الشكل رقم (05): أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة أقل من 1



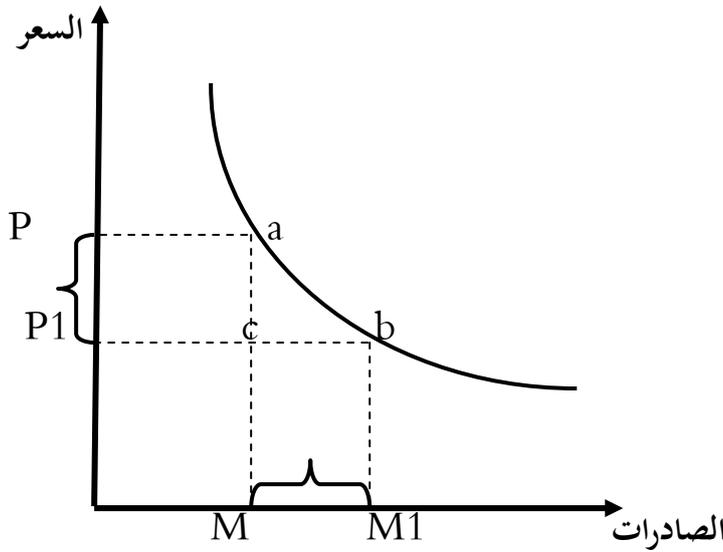
المصدر: جيرونيلاام فرنسيس، ترجمة: محمد غريب، محمد سعيد القافري، الاقتصاد الدولي، منشورات جامعية قاربونيس بنغازي، ليبيا، 1991، ص 179.

من الشكل نلاحظ أن العائد الصافي للصادرات و المقدر ب $(M-M1) (C-B)$ أما الخسارة الإجمالية في قيمة الوحدة من الصادرات نتيجة للتخفيض فهي $(P-P1) (A-C)$ ، و بما أن $(M-M1) (C-B)$ أقل من $(P-P1) (A-C)$ فإن الأثر الصافي للتخفيض في هذه الحالة هو انخفاض في إجمالي العائد للصادرات المحلية، وعلى هذا الأساس فإن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى نقص في إجمالي عائد الصادرات إذا كانت المرونة السعرية طلب الأجانب على صادرات البلد أقل من الواحد.

الحالة الثالثة: المرونة تساوي الواحد

إذا كانت المرنة السعرية للطلب على الصادرات تساوي الواحد $ex=1$ ، قيمة العملة لن يؤثر على العائد الإجمالي للصادرات حيث أنه في هذه الحالة يؤدي انخفاض السعر بمقدار $p\%$ إلى زيادة في الطلب بنفس النسبة مما يترتب عليه عدم تغيير العائد الإجمالي للصادرات.

الشكل رقم (06): أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرنة تساوي 1.



المصدر: جيرونيلام فرنسيس ترجمة: محمد غريب و محمد سعيد القافري، الاقتصاد الدولي، منشورات جامعة قارونيس، بنغازي، ليبيا، 1991، ص 180.

في هذا الشكل يلاحظ أن إجمالي الخسارة في عائد الصادرات للخسارة في سعر $(p-p_1)(a-c)$ بينما إجمالي العائد من الصادرات الإضافية (M_1-M) هو $(M_1-M)(c-b)$ ومن هنا يتضح أن $(M-M_1)(cb)=(p-p_1)(ac)$ ومنه فإن تخفيض قيمة العملة لا يؤثر على العائد الإجمالي للصادرات في الحالة التي تكون فيها المرنة السعرية للطلب الأجنبي على صادرات البلد تساوي الوحدة و كان عرض الصادرات مرنا بدرجة كافية تمكنه من تغطية الطلب المتزايد.

الفرع الثاني: أثر التخفيض على الواردات¹

إن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للبلد المخفض لقيمة عملته، ويلاحظ

أن هذا الارتفاع في أسعار الواردات سيكون بالعملة المحلية فقط دون العملة الأجنبية، حيث أن تخفيض قيمة العملة لن يؤثر على أسعار عرض الواردات مقومة بالعملة الأجنبية.

¹ - المرجع السابق، ص 181.

إن مدى انخفاض في حجم الواردات و التوفير المقابل له في الصرف الأجنبي يعتمد على المرونة السعرية للطلب على الواردات.

أولاً: المرونة السعرية للواردات تساوي الصفر

في هذه الحالة يفشل تخفيض قيمة العملة في تحقيق أي انخفاض في حجم الواردات وعليه ف إن قيمة الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة المحلية) للبلد لن تتأثر بتخفيض قيمة العملة.

ثانياً: المرونة السعرية للواردات أقل من واحد

فإنه سوف يحدث هبوط في الواردات كما أن الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة الأجنبية) سوف تنخفض كنتيجة لانخفاض في حجم الواردات.

ففي هذه الحالة بالرغم من أن أسعار عرض الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية لم تتغير نتيجة للتخفيض، فإنه يلاحظ أن انخفاض الأسعار المحلية المترتبة عن عملية التخفيض أدى إلى هبوط حجم الواردات، كما أن الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة الأجنبية) سوف تنخفض كنتيجة لانخفاض حجم الواردات.

ويمكن القول أن للتخفيض تأثير على الصادرات و الواردات، وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق

جعلها أرخص والحد من الاستيراد بعد ارتفاع أسعارها، و بالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري.

المطلب الثاني: أثر تخفيض سعر الصرف على عملية انتقال رؤوس الأموال دولياً¹

تتأثر حركة انسياب رؤوس الأموال من و إلى الدولة بسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية وتتم عملية التأثير هنا من خلال ما يتوقعه الأفراد من تغير في الأسعار الحقيقية لأصولهم العينية مقدرة بالعملة الأجنبية عقب حدوث التخفيض، مع العلم بأن عملية التخفيض لا تتم فجأة أو بلا مقدمات، وإنما غالباً ما تحدث فترة زمنية يسود فيها شعور عام في الأوساط المالية والتجارية بأن التخفيض حادث لا محالة، فإذا ساد هذا الشعور بدرجة كافية فإن ذلك يدفع المستثمرين وأصحاب المشاريع إلى تصفية مشاريعهم ونقل أصولهم للخارج في ظل ثبات سعر الصرف، حتى يتجنبوا

¹ - صبحي حسون الساعدي و إياد حماد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 96-97.

التخفيض الذي سيطر على أصولهم الحقيقية من جراء تخفيض قيمة العملة إذا ما قدرت هذه الأصول بالعملات الأجنبية أو بالذهب.

وفي هذه الحالة سيحول المستثمرون أصولهم العينية إلى عملات أجنبية ليصدروها إلى الخارج، فيحصلون بذلك على كمية من العملات الأجنبية بالقياس إلى تلك الكمية التي يحصلون عليها عند حدوث التخفيض، وحينما يبدو بأن التخفيض بات وشيك الحدوث، فإن عمليات المضاربة ستخف، وتبخر مقدار رأس المال الأجنبي الداخل إلى البلد الذي يزعم التخفيض، فيكون من الأفضل لهؤلاء المستثمرين الأجانب الانتظار حتى يحدث التخفيض، لكي تزيد القيمة الحقيقية لرؤوس أموالهم مقدرة بالعملة المحلية، إضافة إلى ذلك فقد يؤجل المستوردون الأجانب خطط الشراء من البلد الذي سيقوم بالتخفيض.

والسبب في ذلك هو للحصول على أسعار منخفضة للمنتجات التي يريدون شراءها، ومن جانب آخر فإن حصول هذا التخفيض سيؤدي إلى أنه يمكن أن تعود رؤوس الأموال الهاربة للبلد لكي تستفيد من ارتفاع القيمة الحقيقية التي ستطرأ عليها بعد حدوث التخفيض، إذ أنه سيصبح بمقدور أصحاب هذه الأموال الحصول على كميات أكبر من العملة الوطنية، و هنا ستزداد سيولتهم النقدية بالعملة المحلية المنخفضة، فإذا كان عليهم التزامات سابقة للأفراد وللبنوك داخل الدولة، فإنهم سيسددون هذه الالتزامات بمقدار أقل من العملات الأجنبية، وبذلك يحققون أرباح ضخمة.

المطلب الثالث: أثر تخفيض قيمة العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية

يؤثر تخفيض سعر الصرف على كل من الدخل و الإستيعاب وعلى مستوى الأسعار وغيرها.

الفرع الأول: أثر التخفيض على الدخل

يوجد أثرين مختلفين لأثر تخفيض العملة على الدخل وهما كما يلي:¹

أولاً: أثر الموارد العاطلة

إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات، فإذا كانت معطلة كانت هناك طاقات

¹ - أويابة صالح، أثر تغير سعر الصرف على التوازن الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2010/2011، ص 113.

عاطلة في الاقتصاد، ويؤدي إلى زيادة الدخل والتوظيف في الصناعات التصديرية، ثم ما تلبث أن تنتشر في الصناعات الاستهلاكية المحلية الأخرى، و هكذا يتأثر مضاعف التجارة الخارجية ويرتفع الدخل كنتيجة لتوظيف الموارد العاطلة في الاقتصاد، ومع ذلك فمن غير المعقول أن تحدث زيادة يعتد بها في الصادرات إلا إذا كانت الأسعار المحلية ثابتة أو أن الزيادة فيها تكون معتدلة، وهذا الشرط لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت الدولة القائمة بالتخفيض لديها عوامل إنتاج غير مستخدمة وقت التخفيض.

ثانياً: أثر الشروط التجارية

يتشارك غالبية الاقتصاديين في أن الارتفاع الحاصل في حصيللة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية سيكون بنسبة أقل من الانخفاض في حصيللة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي ينتج عن هذا تدهوراً في شروط التجارة بالنسبة للبلد المخفض، وذلك فإن صادرات هذه الدولة تكون أكثر تخصص من وارداته، ويقيم الاقتصاديون آثار شروط التجارة للتخفيض في قيمة العملة إلى أثرين، أثر مبدئي عن طريق تغير الأسعار، و أثر ثانوي عن طريق التغير المحفز بالدخل في الإستيعاب، فالأثر المبدئي هو أن الدولة التي تخفض قيمة عملتها تتأثر دخولها بالانخفاض كنتيجة لتدهور شروط التجارة بنفس النسبة وبالتالي يؤدي ذلك إلى عجز في الميزان التجاري، أما الأثر الثانوي فانخفاض الدخل سيؤدي إلى انخفاض في الإستيعاب وبالتالي تحسن بقدر مساوي في رصيد الحساب الجاري، وبطبيعة الحال يتوقف هذا الأثر الثانوي لشروط التجارة على الحساب الجاري.

الفرع الثاني: أثر التخفيض على الإستيعاب

إضافة إلى أثر الدخل على الإستيعاب (أثر غير مباشر) هناك آثار مباشرة أخرى على الإستيعاب غير محفز بالدخل وهي:¹

أولاً: أثر الأرصدة النقدية

حيث أن ارتفاع الأسعار المحلية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية لدى الأفراد، فهم يرغبون هنا بزيادة أرصدهم النقدية، فيقللون من طلبهم على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية وبالتالي ينخفض الإستيعاب.

¹ - المرجع السابق، ص 115.

ثانيا: أثر إعادة توزيع الدخل

إن ارتفاع مستوى الأسعار المرتبط بتخفيض قيمة العملة يؤدي أيضا إلى خفض الإستهباب من دخل كلي معين عن طريق إعادة توزيعه من مجموعة ذات ميل حدي أعلى للإنفاق إلى مجموعات ذات ميل أدنى للإنفاق أي من الذين يحصلون على الأجور إلى أصحاب الأعمال، ومن دافعي الضرائب إلى الحكومة، وهنا ينخفض الاستهلاك انخفاضاً جوهرياً، بينما لا يمكن تأكيد ذلك بالنسبة للاستثمار، حيث أن الأفراد الذين يكون ميلهم للاستهلاك يتسم بالانخفاض قد يكون الاستثمار مرتفع.

ثالثاً: أثر الخداع النقدي

يمكن للخداع النقدي أن يسهم في الأثر الإيجابي لتخفيض قيمة العملة، إذا توجه اهتمام الحائزين للنقود إلى التغيرات في الأسعار أكثر من التغيرات في الدخل الاسمية ويظهر الأثر الإيجابي على الميزان التجاري لأنه يعمل على تخفيض الإستهباب.

الفرع الثالث: التخفيض و أثره على مستوى الأسعار

إن سياسة تخفيض قيمة العملة بحد ذاتها تعتبر مصدراً لارتفاع الأسعار المحلية من خلال ما يلي:¹

- إذا كانت نسبة مهمة من الإنتاج مستورد من الخارج، و إذا ما كانت عملية إحلال مستلزمات الإنتاج المحلية محل الأجنبية، سنستغرق وقتاً طويلاً و في غير صالح العملية الإنتاجية، فإن الأسعار سترتفع.
- إن ارتفاع الأسعار الداخلية الناجمة عن التخفيض يفيد ذوي الدخل المتغيرة مثل: المنتجين و رجال الأعمال... الخ، لكنه يضر ذوي الدخل الثابتة مثل: أصحاب العقارات، وأيضاً يضر بأصحاب الدخل التي تتزايد ببطء في وقت لاحق مع ارتفاع الأسعار مثل: أصحاب المرتبات والأجور.
- بما أن التخفيض في قيمة العملة المحلية سوف يجعل أسعار الإستيرادات أعلى من السابق، إما إذا كانت هذه السلع المستوردة تمثل سلعا ضرورية للمواطن المحلي (مثلاً: مواد غذائية، أدوية، وقود... الخ) ويصعب الاستغناء عنها، فإن يضيف حلقة جديدة للارتفاع أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة، سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الوطنية وهذا الارتفاع في الطلب على المنتجات الوطنية سيكون في جانبيين وهما:

¹ - صبحي حسون الساعدي و إباد حماد عبد، مرجع سبق ذكره، ص92.

* الجانب الأول: أن الطلب المحلي سيحاول البحث عن موارد محلية بديلة عن الإستيرادات التي ارتفعت أسعارها.

* الجانب الثاني: أن الطلب على المنتجات الوطنية سيرتفع أيضا بعد أن أصبحت أرخص من السابق.

الفرع الرابع: التخفيض و أثره على عبء القروض الخارجية

يختلف أثر التخفيض في حالة كون البلد المخفض لعملته دائنا أو مدينا و كما هو مبين في الآتي:¹

أولاً: في حالة كون البلد المخفض لعملته دائنا، فإذا استلم هذا البلد الدائن قروضه بالعملة الأجنبية، فإنه سوف يستلم كمية أكبر من عملته الوطنية بعد تحويل العملة الوطنية، أما إذا استلم هذا البلد قروضه والفوائد عليها بعملة وطنية فإنه سيستلم نفس المقدار الذي اقترضه ولا يتأثر في هذه الحالة.

ثانياً: عندما يكون البلد المخفض لعملته مدينا، ودفع ديونه والفوائد عليها بعملة البلد الدائن، فإن عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة سوف تزداد، ذلك لأنه سوف يدفع كمية أكبر من عملته الوطنية التي تم تخفيضها ويستفيد البلد المدين من تخفيض عملته الوطنية في هذه الحالة بنفس مقدار التخفيض.

¹ - المرجع السابق، ص 93.

خلاصة

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية، خاصة في مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية، كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول فتقلبات أسعار الصرف لها تأثير على كل المتغيرات الاقتصادية، وهذا ما يستدعي محاولة تجنب هذه الأخطار بتفعيل و تنشيط أسواق الصرف.

يفترض من الناحية النظرية أن يترتب على تخفيض قيمة العملة المحلية رفع درجة تنافسية الدولة، ومن ثم زيادة صادراتها نتيجة انخفاض أسعار هذه الصادرات بالنسبة للأجانب، كما يترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للمقيمين في الدولة، وهو ما يؤدي إلى تحويل الطلب على السلع المنتجة محليا بدلا من تلك المستوردة، أو يشجع الصناعات البديلة للواردات، وهو ما يساعد على تخفيض العجز في الميزان التجاري أو تحقيق فائض فيه.

يؤثر سعر الصرف على معظم المتغيرات الاقتصادية، سواء منها الداخلية (الإيرادات، النفقات، الإعانات،...) أو المتغيرات الخارجية (الصادرات، الواردات، ميزان المدفوعات...)، وهذا ما جعل سعر الصرف من أهم المتغيرات بالنسبة للدولة، مما يحتم عليها تعديله ومراقبته وذلك تبعا للتغيرات الاقتصادية، وهذا ما يتطلب تكيف المتغيرات الاقتصادية للحد من خطر تقلبات أسعار الصرف.

الفصل الثالث

سياسة تخفيض سعر الصرف في

الجزائر

تمهيد

عرف نظام الصرف في الجزائر تطورات كبيرة، كانت في البداية منتمية إلى منطقة الفرنك الفرنسي وصولاً إلى التعويم الموجه للدينار الجزائري، ولقد عملت الجزائر على اتخاذ الإجراءات اللازمة للنهوض باقتصادها، ولعل ما زاد من الحرص على ذلك الأزمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري في مطلع سنة 1989 والناجحة عن تدهور أسعار النفط والتي أدت إلى انخفاض حصيلة الجزائر من الصادرات النفطية، كما هو معلوم فالجزائر تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية، والتي تشكل حوالي 98% من إجمالي الصادرات وعليه فقد كان للأزمة تأثيراً كبيراً على الاقتصاد، مما أحدث عجزاً في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وذلك ما يعرف في الاقتصاد بالعجز التوأم، وتفاقم هذا الأمر دفع بالجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من بينها تخفيض سعر صرف الدينار من أجل الحد من هذه الإختلالات.

و سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث و هي:

- المبحث الأول: مسار تطور سياسة الصرف في الجزائر
- المبحث الثاني: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري، الأسباب و المراحل
- المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية الناتجة عن تخفيض قيمة الدينار الجزائري

المبحث الأول: مسار تطور سياسة الصرف في الجزائر

أصبحت سياسة سعر الصرف الأجنبي تحتل مكانة هامة في صنع السياسات الاقتصادية خصوصا بعد الانفتاح الذي شهده العالم في العقود الأخيرة، حيث شهد العالم تحول العديد من البلدان من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وكانت الجزائر من هذه الدول التي لجأت إلى صندوق النقد الدولي وطبقت ما يعرف ببرنامج التثبيت الاقتصادي و التصحيح الهيكلي، وكان هدف الجزائر من الاتفاق هو تحقيق توازن داخلي و خارجي، وذلك بإزالة التشوهات في الأسعار وتحسين كفاءة استخدام الموارد و الطاقات المتاحة، لكن هذا الهدف لا يتحقق إلا من خلال إتباع جملة من الإجراءات، وقد مثلت سياسة ونظام الصرف للدينار قلب هذا الإصلاح، وذلك من أجل جذب الموارد إلى قطاع التصدير و بدائل الواردات لتحويل الإنفاق من الإنتاج الأجنبي إلى الإنتاج المحلي.

وقد شكل الانزلاق التدريجي الخطوة الأولى في تصحيح قيمة الدينار الجزائري ، ليتبع بسلسلة من التخفيضات وصولا للتعويم المدار، لإعطائها مرونة أكبر تسمح بالتصدي للأزمات الخارجية مع تحقيق قابلية تحويل الدينار وتدعيم تحرير الاقتصاد الجزائري و الانفتاح على الخارج.

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الوطني قبل و في ظل الإصلاحات

الفرع الأول: الاقتصاد الوطني قبل الإصلاح

إن الاقتصاد الوطني مر بفترات جد صعبة نظرا لضخامة ديونها في السبعينات، كذلك لم تحسن تسيير أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1985، وتدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف الذي زاد الأزمة تفاقمًا، وظهرت حينها حقيقة الاقتصاد الجزائري مما أدى بالسلطات العمومية إلى اتخاذ إجراءات نقدية ومالية قصد استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، محاربة التضخم، العودة إلى حقيقة الأسعار و خفض الإعانات الموجهة إلى المؤسسات، إلا أن واقع الاقتصاد الجزائري كان يعاني من اختلالات هيكلية حالت دون نجاح تلك الإصلاحات، و يمكن أن نظهر بعض الاختلالات كالتالي:¹

- ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك والاستثمار.

- ارتفاع الطلب على العمل.

¹ - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 104.

- العجز المتواصل للميزان التجاري.

- مديونية خارجية ضخمة.

- التبعية اتجاه المحروقات حيث يمثل أكثر من 95% من إيرادات الصادرات وأكثر من 60% من إيرادات الميزانية.

- تنظيم سيء وغير فعال للاقتصاد، بالإضافة إلى استفحال ظاهرة البيروقراطية.

ومن أجل توضيح وتحليل الأوضاع التي عاشتها الجزائر إبان أزمة 1986، نورد الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (03): بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر 1985-1990:

1990	1989	1988	1987	1986	1985	الوحدة	
-1.3	4.4	-1.8	-1.2	-0.3	5.5	%	التغير في PIB
1.92	-0.99	-1.38	0.11	-3.27	0.81	US \$	الميزان التجاري
-0.22	-0.66	-0.8	0.01	-1.14	1.37	US \$	ميزان المدفوعات
28.92	26.81	25.83	25.85	21.72	17.31	US \$	الديون
66.34	69.54	78.35	56.23	63.36	35.25	%	خدمة الديون/ الصادرات
0.63	0.93	1.13	2.22	1.73	2.67	US \$	احتياطي الصرف لشهر من الواردات
19.76	17.11	21.26	21.37	16.16	13.71	%	البطالة
26.62	18.44	16.10	18.85	14.7	28.84	US \$	سعر البرميل للبتروزل

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (على الخط)، تاريخ الإطلاع يوم 2015/04/10،

<http://www.giem.info/article/details/ID/576#.vu6ZoMrLTqA>.

من خلال هذه المعطيات نلاحظ ما يلي:

- نلاحظ أن التغيرات الحاصلة في PIB والتذبذبات الكبيرة من سنة لأخرى راجع أساسا إلى التقلبات الحادثة في أسعار النفط.

- نلاحظ أن التجارة الخارجية كانت قبل الأزمة البترولية سنة 1986 في مأمن أين عرف الميزان التجاري فائضا معتبرا خلال السنوات 1982 إلى 1985، لكن هذا الوضع لم يستمر إذ أنه في سنة 1986 عرف الميزان التجاري عجزا ب: 3.27 مليار دولار، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط بنحو 50%، وبعد هذه الأزمة عرف الاقتصاد الوطني انتعاشا في سنة

1987، ثم سرعان ما سجل عجز في كل من سنة 1988 و1989 ب: 1.38 مليار دولار و 0.99 مليار دولار على التوالي، وبالتالي ظهرت حقيقة الاقتصاد الوطني وتضرره بالعوامل الخارجية وتقلبات هذه النسبة متعلقة أساسا بأسعار البترول أي قلة الصادرات من جهة، وكذلك ارتفاع خدمة الديون من جهة أخرى، والتي وصلت إلى 78.35% سنة 1988 وهي نسبة لا تبشر بالخير للاقتصاد الوطني المتعلق أساسا بأسعار البترول.

- نلاحظ أن الاحتياطات كانت 2.67 مليار دولار سنة 1985، وهذا راجع إلى الارتفاع الحاصل في صادرات المحروقات أما باقي السنوات فكان الاحتياطي موجب لكنه يتجه نحو الانخفاض مما جعل الجزائر تلجأ إلى المؤسسات المالية للدولة خاصة وأن الديون أصبحت تهدد هذا الاحتياطي.

الفرع الثاني: الاقتصاد الوطني في ظل الإصلاح

نظرا إلى الوضعية التي آل إليها الاقتصاد الوطني اتجهت السلطات الجزائرية إلى انتهاج إصلاحات اقتصادية تركز على الإصلاح النقدي والمالي بهدف ترشيد وظيفة العملة الوطنية الداخلية والخارجية عن طريق إعادة تقييمها ومن بين الإجراءات المتخذة نذكر ما يلي:

- قانون النقد و القرض رقم 90-10 المؤرخ في أفريل 1990 حيث نص على ما يلي:¹

* أصبح البنك المركزي يدعى بنك الجزائر وهو مؤسسة مستقلة لا تخضع للتسجيل في السجل التجاري لكنها تتعامل تجاريا.

* يتولى مجلس النقد والقرض إدارة شؤون البنك ضمن الحدود المنصوص عليها في التشريع ويرأسه محافظ البنك وهو رئيس اللجنة المصرفية.

* إمكانية إنشاء البنوك و المؤسسات المالية الخاصة وطنية أم أجنبية عن طريق الترخيص لها كما يمكن تسجيل هذه الترخيصات و الرجوع عنها.

- التنظيم رقم 91-08 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن السوق النقدية.

¹ - المادة 45 من قانون النقد و القرض 1990.

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات الذي يشمل في طياته ضمانات وامتيازات أكثر وضوحا في مجال الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي على أن لا تكون هذه الاستثمارات موضع تصريح لدى وكالة ترقية الاستثمارات.

- اتفاق التمويل المدعم الموقع بتاريخ 30 ماي 1989 مع صندوق النقد الدولي استفادت بموجبه الجزائر من حصتها في الصندوق بصفة آلية، كما وافق الصندوق على منحها حق التمويل التعويضي بسبب انخفاض الصادرات النفطية وارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، و الجزائر هي التي قامت بإعداد البرنامج الاقتصادي لهذا الاتفاق وقدمته إلى الصندوق الذي وافق عليه دون شرط إعادة الجدولة.

- اتفاق التمويل المدعم بتاريخ 30 جوان 1991، وقد امتد إلى غاية مارس 1992، ومن بين ما حمل في طياته إجراءات تمس تحديد التجارة الخارجية، تهدف إلى تطبيق إصلاحات التعريفات الجمركية ابتداء من 1992 وكذا تشجيع الصادرات إضافة إلى تخفيض الدينار إلى 24.5 دينار للدولار وإيصاله في نهاية 1991 إلى 26.6 دينار للدولار، وقد تم التوصل إلى تخفيضه حسب ما كان متوقعا في 30 سبتمبر 1991 من 18.5 دينار للدولار إلى 22.5 دينار للدولار.

- الإمضاء على اتفاق ستاد-باي في 12 أبريل 1994 امتد لمدة سنة واحدة من بين ما نص عليه:

* تخفيض قيمة الدينار ب: 40.17% ليصل إلى 36 دينار للدولار الواحد الأمريكي.

* تحرير التجارة الخارجية.

* تخفيض عجز الميزانية.

* رفع أسعار الفائدة.

- الإمضاء على برنامج التمويل الموسع مع إعادة جدولة الديون الخارجية وامتد لفترة ثلاث سنوات من أهدافه السياسية خفض خدمة الدين وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات بحلول منتصف 1998 ومن بين ما جاء فيه:

* تقليص معدل التضخم عن طريق مراقبة الإصدار النقدي.

* التحرير الكامل للتجارة الخارجية و إعادة تنظيمها.

* إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات و الحفاظ على قدر كاف من احتياطات الصرف.

ونظرا لكون خدمات الديون امتصت جزءا هاما من إيرادات الصادرات تمت إعادة جدولة أكثر من 16 مليار دولار من الديون الخارجية مع فترة سماح بأربع سنوات.

المطلب الثاني: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر

عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ الاستقلال و إلى اليوم وذلك انطلاقا من نظام الربط بالفرنك بعد الاستقلال إلى نظام الربط بسلة من العملات بداية من 1973 وصولا إلى نظام التسيير الحركي للدينار في نهاية 1987، ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف بين البنوك إيدانا بانتهاج نظام الصرف العائم المدار، تجري كل هذه الإجراءات في ظل نظام الرقابة على الصرف مع السعي نحو قابلية تحويل الدينار في مجال المعاملات الجارية، وقد مرت أنظمة تسعير الدينار الجزائري بثلاث مراحل أساسية:

الفرع الأول: مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة

رغم استرجاع الجزائر لسيادتها الوطنية إلا أنها بقيت تابعة لمنطقة الفرنك والتي تميزت بوجود رقابة صارمة على المعاملات التجارية التي تتم بين منطقة الفرنك و المناطق الأخرى و وجود حرية تامة في التجارة الخارجية وتحويل رؤوس الأموال و هذا في حدود منطقة الفرنك إلى غاية 1963، لكن قبل انتهاء هذه السنة سارعت الجزائر إلى إيجاد استقلال نقدي و مالي من خلال إصدار قانون رقم 63-111 المؤرخ في 19 أكتوبر 1963 و القاضي بعزل الجزائر عن منطقة الفرنك وبذلك أصبحت لها سياستها المتعلقة بالصرف والنقد، ليتم بعدها إنشاء الدينار الجزائري بمقتضى القانون رقم 64-111 المؤرخ في 10 أبريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غ من الذهب و هو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية آنذاك بصفتها عضواً في صندوق النقد الدولي.

نشير هنا إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي (1دينار مقابل 1فرنك فرنسي) إلى غاية 1969 في حدود يتقلب فيها سعر صرف الدينار ب: $\pm 1\%$ ¹.

وبعد الهجومات المضاربية التي تعرض لها بنك فرنسا عقب أحداث سنة 1968 عمدت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، حيث انتقل سعر التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي من 4.9370 فرنك لكل دولار أمريكي إلى 5.5544 فرنك فرنسي لكل دولار أمريكي في 1969.

¹ - محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص202.

ونظرا لأن الجزائر شرعت في هذه الفترة في تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي تطلب استقرار سعر الصرف فإن الدينار الجزائري لم يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة الثابتة بين الدينار والفرنك الفرنسي، حيث كان دينار جزائري واحد يساوي 1.25 فرنكا فرنسيا بين أوت 1969 و ديسمبر 1973.

ومع انهيار نظام بريتون وودز شرعت معظم الدول في تعويم عملاتها وأصبح من الضروري على الجزائر أن تعيد النظر في سياسة سعر صرفها، وهو ما قامت به فعلا بداية من سنة 1973.¹

الفرع الثاني: مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات بداية من سنة 1973

نتيجة للفوضى التي شهدتها النظام النقدي الدولي بعد انهيار نظام بريتون وودز وتعميم نظام تعويم العملات لجأت الجزائر إلى ربط الدينار بسلة موزونة من العملات حيث تعطي كل عملة وزنا محدد داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، ويقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، حيث تهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار لسعر صرف الدينار، فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة و العكس، هذا بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية آنذاك إلى إيجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة و التي تتمثل في:²

- عدم خضوع تسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل.

- عدم تأثر التسعيرة بتطور رصيد الميزان التجاري.

وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلة من عملات اختيرت على أساس وزنها و أهميتها في المبادلات و التسويات الخارجية ويلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس بتحديد تسعيرة قيمة العملات المكونة للسلة و منه تحديد القيمة الخارجية للدينار ويقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار

¹ - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 156.

² - نعمان سعدي، سياسة الصرف في إطار برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص 237.

بالنسبة إلى العملات المسعرة بإتباع الخطوات التالية:¹

- 1- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- 2- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- 3- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
- 4- يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، وتحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

وهكذا تمكنت هذه الطريقة في تحديد قيمة الدينار من توفير الخصائص التالية:²

- إمكانية تسعير العملات الأجنبية يوميا بشكل موحد، انطلاقا من نظام التثبيت بباريس على الساعة الخامسة مساء.
- يمثل سعر الصرف المحصل عليه متوسط أسعار الصرف عند الشراء و البيع.

الفرع الثالث: مرحلة سياسة الصرف الإيجابية أو التسيير الديناميكي لسعر الصرف

أدت الأزمة البترولية سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة حيث تعرض إلى ما يعرف بالعجز المزدوج أي تزامن العجز في الموازنة العامة و ميزان المدفوعات مما أدخل الاقتصاد الوطني في ركود استدعى الجزائر إدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد الوطني بشكل عام وسياسة الصرف بشكل خاص حيث تمثلت إصلاحات سعر الصرف في الإجراءات التالية:

أولا: الانزلاق التدريجي: هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة تم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى بداية 1991، ونتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبرا رغم العمل على الحد من اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل والتي حالت دون تحقيق البرامج المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة.³

¹ - خلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص292

² - نفس المرجع، ص292.

³ - الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص199.

وقد تم تعديل معدل الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، حيث انتقل معدل الصرف من 4.936 دينار للدولار في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار للدولار مع نهاية 1989، وانطلاقاً من سنة 1990 وتماشياً مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، فانتقل معدل صرف الدينار إلى 12.11 دينار للدولار في نهاية 1990 وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول بالدينار إلى المستوى الذي يسمح باستقراره، وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص، وقد اتخذت هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الأول من سنة 1991، حيث تم تعديل سعر الصرف ليصل إلى 13.88 دينار للدولار بنهاية جانفي 1991 ثم 16.59 دينار لكل دولار بنهاية شهر فيفري 1991 ليصل في نهاية مارس 1991 إلى 17.76 دينار جزائري للدولار.

والجدول رقم (04) يوضح مراحل الانزلاق التي مر بها الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1991.

جدول رقم (04): تطور سعر صرف الدينار الجزائري من 1987 إلى 1991.

التعليق	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	تاريخ عملية الانزلاق
-	4.824	نهاية 1986
بداية عملية الانزلاق التدريجي.	4.936	نهاية 1987
-	8.032	نهاية 1989
تسريع عملية الانزلاق تماشياً مع وتيرة انطلاق الإصلاحات.	12.1191	نهاية 1990
	15.8889	نهاية 1991
استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية.	16.5949	نهاية 1991
استقراره عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر.	17.7653	نهاية 1991
تخفيض بمقدار 22% بموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي واستمرار الوضع إلى غاية 1994.	22.5	نهاية 1991

المصدر: نعمان سعدي: البعد الدولي للنظام النقدي، دار بلقيس، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص 239.

ثانيا: التخفيض الصريح

في نهاية سبتمبر 1991 وبعد استقرار الدينار لمدة ستة أشهر موائية قام مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار يقضي بتخفيض الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي وذلك بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 والذي يهدف إلى تحقيق ما يلي:¹

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي.

- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية.

- العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل.

- رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب.

- الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني.

وبقي الدينار على هذه القيمة 22.5 دينار مقابل دولار أمريكي واحد إلى أن تم إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي بتاريخ أبريل 1994، والذي انجر عنه تخفيض الدينار ب: 40.17% ليصل إلى 36 دينار للدولار الأمريكي الواحد، وأقره مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10.

الفرع الرابع: مرحلة تطور نظام التعويم المدار 1994 إلى يومنا هذا

بداية من أواخر سنة 1994 عرف الدينار الجزائري مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي لوجهة تحديده وفق قواعد العرض والطلب ليتم الإعلان عن قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ 1974 ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

أولا: نظام جلسات التثبيت (Le Fixing): هو عبارة عن جلسات تضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشراف

البنك المركزي التي كانت أسبوعية في البداية ثم أصبحت يومية في مرحلة لاحقة أن يقوم البنك المركزي عند فتح الجلسة

بعرض مبلغ يحدد على أساس هدف سياسة الصرف²، ومعبرا عنه بدلالة العملة المحورية و هي الدولار الأمريكي على

أساس سعر صرف أدنى حينها تقوم البنوك بعملية عرض المبلغ المراد الحصول عليه، و بالسعر الذي يناسبها. و يتم تعديل

¹ - نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي، برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص240.

² - بليمان سعاد، إشكالية تسيير سياسة سعر الصرف في اقتصاد ناشئ- دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص117.

سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض العملات الصعبة من طرف بنك الجزائر و الطلب عليها من طرف البنوك التجارية إلى أن يتحدد سعر صرف الدينار عند أقل سعر معروض من طرف البنوك المشاركة. و ما يساعد على إنشاء هذا النظام ما يلي:¹

- نجاح برنامج الاستقرار و التحكم في الوضع النقدي (الفعالية في مجال الضبط النقدي).

- اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض.

- تحسن مستوى الاحتياطات من العملة الصعبة.

و كان البنك المركزي يهدف من خلال هذه الجلسات إلى ما يلي:

- تحديد سعر صرف الدينار في إطار سعره الرسمي.

- خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية.

إن آلية تنظيم هذه السوق من خلال عمليات العرض و الطلب أدت إلى زوال نظام التحديد الإداري لقيمة الدينار، و بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض و الطلب. إلا أن عرض العملات مازال حكرا على بنك الجزائر، و ذلك لوجود عوامل عديدة تحدد مبلغ العملات المعروضة، و بالتالي تؤثر في تسعيرة الدينار، نذكر منها: الاحتياطات من العملة الصعبة، تسديد الديون الخارجية، تطور سعر صرف الدولار الأمريكي على مستوى السوق الدولية، إيرادات الصادرات من المحروقات قبل افتتاح الجلسة.

و قد استمر العمل بنظام جلسات التثبيت طوال مرحلة انتقالية تجريبية امتدت إلى غاية ديسمبر 1995 تاريخ إنشاء سوق الصرف البنينة.

ثانيا: سوق الصرف البنينة

في إطار برنامج التعديل الهيكلي، و إيماننا بالأهمية البالغة التي تمثلها أسواق العملات الأجنبية ودورها في تأمين عمليات عرض و طلب العملات، و من ثم تحديد أسعار صرف حقيقية للعملة المحلية، أصدر بنك الجزائر بتاريخ 1995/12/23 لائحة رقم 80-95 تتضمن إنشاء سوق صرف بينية يتدخل فيها يوميا جميع البنوك و المؤسسات المالية لبيع

¹ - Banque D'Algérie, **Le fixing : un nouveau système de détermination du taux de change**, Media Bank, N°14,1994, p10.

وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري، بشكل حر يوميا بين جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي و المؤسسات المالية. وينقسم هذا كباقي أسواق الصرف إلى سوق فورية يتم العمل بها اليوم، وأخرى آجلة لم تعرف التطبيق بعد. و انطلق نشاط سوق الصرف رسميا في 1996/01/02 وتحدد أسعار الصرف فيه وفق العرض والطلب، وأصبحت البنوك والمؤسسات المالية لها الحق في:¹

- بيع العملة الوطنية غير المقيمة، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل.

- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة.

- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل.

- بيع وشراء العملات القابلة للتحويل بين المتدخلين في سوق الصرف البيئية بحرية مقابل العملة الوطنية.

وعليه فإن إنشاء سوق مابين البنوك للعملة الصعبة كان من شأنه السماح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنهم، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي 1996 وهي تعتبر الخطوة الأولى للتحويل نحو نظام تعويم الصرف والسماح بإقامة مكاتب للصرف بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996، كما ساعدت هذه العملية على ترقية مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي في جو مستقر لسعر صرف فعلي و حقيقي، بالإضافة إلى حصول المستثمرين الأجانب على ضمانات لتحويل أموالهم وعوائدهم إلى الخارج.²

وموارد البنوك المقدرة بالعملة الصعبة هي إما ناتجة أصلا عن عمليات الشراء التي تنفذها في سوق الصرف، وإما عن حصتها من الإيرادات الناتجة عن صادرات المحروقات والمنتجات المنجمية وتستعمل هذه الموارد في عملية استيراد السلع والخدمات أو في دفع المستحقات من الديون الخارجية.³

فبعد التخلي عن نظام مراقبة الصرف في تجارة البضائع والتوجه نحو قابلية التحويل الجاري للدينار، أصبح بإمكان البنوك تمويل الموردين بالعملة الصعبة ومع دخول قابلية التحويل الجاري للدينار حيز التنفيذ شرع البنك المركزي سنة 1996

¹ - جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص104.

² - الطاهر علي، سياسة التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، السداسي الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص190.

³ - المادة رقم (04) من القانون رقم 08-95 المؤرخ في 1995/12/23 المتعلق بأسواق الصرف.

في منح التفويض للبنوك التجارية رخصة التحويل الجاري للدينار بالعملة الصعبة لدفع نفقات الصحة والتعليم وكذلك النشاطات الأخرى التي تنظم في الخارج، وهذا في حدود السقف المسموح به فيما يخص المعاملات الآتية:¹

- العلاج الطبي للمواطنين في الخارج.
- المقيمين الذين يتابعون دراستهم بالخارج.
- المرشحون للحج.
- زيارة الأقارب في الخارج.
- مصاحبة المقيم في الوطن الذي يتم علاجه في الخارج.

المطلب الثالث: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

يعود ظهور الرقابة على الصرف الأجنبي بشكل واسع إلى بداية ثلاثينات القرن العشرين وذلك في خضم الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929-1933)، حيث انتشر العمل بها في كل من ألمانيا و دول أوروبا الشرقية والوسطى وكذا دول أمريكا اللاتينية وذلك من أجل الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال قصيرة الأجل ومعالجة العجز في موازين المدفوعات.

الفرع الأول: مفهوم الرقابة على الصرف الأجنبي

الرقابة على الصرف الأجنبي هي وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية، حيث حرية تحويل العملة إلى العملات الأخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة، كما أن حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي والتعامل فيه تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية، وعادة ما تشد إجراءات الرقابة في البلدان ذات العملة الضعيفة إذ تشرع القوانين وتضع التعليمات واللوائح التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية داخل البلاد إلا لمن حصل على ترخيص من البنك المركزي.²

ويتميز نظام الرقابة على الصرف بالخصائص التالية:³

- 1- عدم السماح بخرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.
- 2- إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.

¹ - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 104.

² - محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2004، ص 241.

³ - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 105.

3- تنجر عن هذا النظام في الغالب وجود أكثر من سعر للصرف وبالتالي أكثر من سوق للصرف الأجنبي.

الفرع الثاني: أهداف نظام الرقابة على الصرف

من بين أهداف نظام الرقابة على الصرف الأجنبي ما يلي:¹

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية حيث يتم تقييد الطلب على الصرف الأجنبي بما يتناسب والقدر المتاح منه، ويعني هذا وجود جزء من الطلب الداخلي على الصرف الأجنبي دون إشباع وتلجأ السلطة النقدية إلى هذا النظام لعدم رغبتها في تخفيض عملتها.
 - حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية سواء كان ذلك عن طريق رفض الترخيص بالصرف المراد استخدامه في تمويل الواردات من المنتجات التي لا يتم إنتاجها محليا أو عن طريق فرض سعر مرتفع للعملات الأجنبية التي يراد الحصول عليها لنفس الفرض.
 - الحد من استيراد السلع غير الضرورية وتوجيه الأرصدة من العملة الصعبة إلى استيراد المواد الأساسية و سلع التجهيز الصناعي التي تخدم مخططات التنمية.
 - توجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الميادين التي تنسجم فيها الاستثمارات الأجنبية مع متطلبات السياسة الاقتصادية على تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج.
 - الرغبة في تنمية الاحتياطات من وسائل الدفع الخارجي من ذهب و عملات قابلة للتحويل.
 - استخدامه كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية.
 - الرغبة في تحقيق أهداف سياسية أو ممارسة ضغوط اقتصادية.
- أما نظام الرقابة الجزائري فقد بدأ تطبيقه في أكتوبر 1963، ويتميز بالخصائص التالية:²
- صرامة القوانين فيما يخص شروط حيازة العملات الصعبة وكذا تحقيق المبادلات الخارجية.
 - باعتبار أن الدينار غير قابل للتحويل، فإنه غير مسعر رسميا في سوق الصرف الدولية.

¹ - المرجع السابق، ص 105.

² - نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

- غياب سوق للصرف داخل التراب الوطني، أين يتم فيه مقابلة العرض بالطلب وبالتالي تحديد سعر السوق التوازني.
- وأخيرا، نظام الرقابة بعد الاستقلال مباشرة لم يكن اعتباطيا بالنظر إلى الحالة المزرية التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري في جميع مجالاته فتطبيقه كان يهدف في مجمله إلى:¹
- 1- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بعزل هذا الأخير عن العالم الخارجي، و توجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات الإنتاجية ذات الأولوية.
- 2- حماية الصناعات الناشئة من خلال منع الواردات من السلع التنافسية.
- 3- ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة و المحافظة عليها بمنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- 4- الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري.

الفرع الثالث: مراحل تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

لقد تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر عبر فترات عديدة ارتبطت بمراحل التنمية الاقتصادية، و يمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين يفصلهما قانون النقد و القرض (10-90) الصادر في 14 أبريل 1990:

أولا: نظام الرقابة على الصرف قبل قانون النقد و القرض 10-90

يمكن تقسيم هذه المرحلة من الاستقلال إلى غاية صدور قانون النقد و القرض إلى جملة المراحل التالية:

1- مرحلة حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية (1962-1970)

كانت السلطات العمومية تهدف في هذه المرحلة إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية و التحكم في العلاقات المالية و التجارية من خلال الحد من الواردات من السلع و الخدمات إلا في نطاق ما تستلزمه تنمية البلاد بما يتماشى مع المتاح من العملات الأجنبية²، و كذلك الحد من الهروب المكثف لرؤوس الأموال.

و من أجل تحقيق ذلك اعتمدت السلطات العمومية جملة من الإجراءات تمثلت في:³

¹ - المرجع السابق، ص 104.

² - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 173.

³ - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 106.

- نظام الحصص الذي قيد التجارة الخارجية بحيث يخص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، وأصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية.
- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية، و إبرام الاتفاقيات الثنائية قصد تنويع و توسيع العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

2- مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977)

عرفت هذه المرحلة إنشاءً مكثفاً للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة حيث تم في جويلية 1971 إصدار سلة من الأوامر تعطي الحق لبعض الشركات في احتكار الواردات من سلع الفرع الذي تنتمي إليه، كما تم إلغاء المرسوم المتعلق بالتعاون المالي و الاقتصادي مع فرنسا، وتم إقرار غلاف مالي سمي بالترخيص الإجمالي للواردات استجابة للاحتياجات الشركات في مجال مدخلاتها من الواردات إلا أن هذه الإجراءات نتج عنها جملة من السلبيات تمثلت في:¹

- تمركز الصلاحيات و بروز نزاعات بين مؤسسات الدولة والصناعة.
- غياب برمجة صارمة فيما يخص واردات المؤسسات المحتكرة وانتشار أزمة الندرة.
- تدهور خدمات ما بعد البيع التي مست المنتجات الصناعية المستوردة.

3- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987)

تم في هذه المرحلة إصدار القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية² والذي يقضي بتأميم جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات من الخارج وكرس بذلك إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية من خلال إقامة علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين الذين يزاولون نشاطهم في البلدان الممثلة لأطراف التعاقد في البلدان الأخرى لتصبح كل السلع والخدمات الخاضعة لترخيص مسبق للتصدير تحت الرقابة، كما أضفى القانون الخاص بالسوق العمومية على العلاقات بين المؤسسات الوطنية والأجنبية طابع الاستقلالية في إطار المبادلات الدولية مما أعطى دفعا قويا لتوحيد نصوص الصرف، كما تدعمت هذه النصوص بعقود متعددة السنوات واتفاقيات ثنائية مع الحكومات الأجنبية قصد حماية البلاد من كل التأثيرات السلبية التي تنتج عن العلاقات القائمة في مجال التجارة الخارجية، وقد سمح في هذا الإطار

¹ - نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

² - القانون 78-02 الصادر بتاريخ 11 فيفري 1978 المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

للأشخاص المقيمين في الخارج بفتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر وتستفيد هذه الحسابات من المكافآت على أرصدها بالإضافة إلى التنازل لفائدة شركات الاقتصاد المختلط في قطاع السياحة بنسبة 20% من الإيرادات بالعملة الصعبة المحققة على أنشطتها من إجراءات التجارة الخارجية.¹

4- مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية (1988-1990)

أعطى القانون 88-01 الصادر بتاريخ 12/01/1988 والمتضمن استقلالية المؤسسات العمومية نتائج ملموسة بخصوص تنظيم وتحديد مهام النظام البنكي والمالي الجزائري وذلك بالنظر إلى المهام الجديدة التي أوكلت إلى مؤسسة البنك المركزي و المتمثلة في مشاركته في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية ثم السهر على تطبيقها، وتم أيضا إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد وتعويضه بميزانية العملات الصعبة، و أصبحت البنوك التجارية بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي* تقوم بتمويل واردات المؤسسات من الخارج في إطار القروض التي تتم بين الحكومات.

و بموجب هذا القانون المعدل و المتمم للقانون 86-12 المتعلق بالبنك و القرض، حصلت المؤسسات العمومية الاقتصادية على استقلالية حقيقية، و دائما في إطار الإصلاح الاقتصادي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، أعلن عن مجموعة من المبادئ تهدف إلى إدخال المرونة و إعادة تهيئة القواعد المعمول بها في ميدان تنظيم و تشغيل المؤسسة بما في ذلك علاقاتها مع الغير.²

ثانيا: نظام الرقابة على الصرف بعد قانون 90-10

يعتبر القانون 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض منعرجا حاسما من حيث التوجه الاقتصادي، لكونه كرس ميكانيزمات السوق من خلال منح صلاحيات أوسع، إلى جانب إصدار النقود في ظل نمو تنظيم للاقتصاد و الحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد، بتنظيم و توجيه و مراقبة الحركة النقدية و توزيع القرض، و السهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج، و استقرار سوق الصرف. كما تم إدخال تغييرات عميقة على نظام الرقابة على الصرف و هذا باستبعاد الحظر المفروض عليه في ظل القوانين السابقة، حيث أسندت هذه العملية إلى مجلس النقد و القرض باعتباره مجلس إدارة بنك الجزائر، كما تم منحه رخصة تحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر في صورة استثمارات أجنبية بكل شكل من أشكال الشركة و

¹ - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 107.

² - نفس المرجع، ص 107.

رخص لهم كذلك بإعادة تصدير عائدات و أرباح هذه الاستثمارات، إضافة إلى ذلك فإن دور الرقابة الممنوح لمجلس النقد و القرض هو دور مطلق، فله حرية قبول التراخيص أو رفضها بالنسبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر أو حتى استثمار المقيمين بالجزائر في الخارج. ومن أجل تعزيز الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر تم تبني سياسة سعر الصرف المتعدد بشكل مؤقت خلال ثلاث سنوات حيث نجد أن الفارق بين سعري البيع و الشراء يتجاوز 2% في بعض عمليات الصرف الجارية.¹

و في إطار تحرير التجارة الخارجية و تنظيم عمليات الصرف تم إصدار عدة نصوص قانونية وتنظيمية، كانت بدايتها في أبريل 1991، و التي من شأنها أن تسمح لأي شخص طبيعي أو معنوي مدرج في السجل التجاري القيام بعمليات الاستيراد، و الحق في الحصول على قروض بالعملة الأجنبية بالكامل بشروط ملائمة بالسعر الرسمي، باستثناء عمليات استيراد السلع المحظورة و المقررة من طرف وزارة التجارة، و الإبقاء كذلك على القيود المفروضة على تجارة الخدمات، السياحة و المصروفات الصحية والتعليمية في الخارج.

أما بالنسبة لعمليات التصدير فقد استفادت من إلغاء نظام إلزام المصدر الحصول على ترخيص من خلال النظام رقم 91-13 المؤرخ في 14 أوت 1991 وفي حال التسديد لأجل يستطيع المتعامل الاقتصادي تغطية مخاطر الصرف وهذا بالإفناق مع مصرفه على شراء عملات صعبة لتغطية المدفوعات الخارجية (النظام رقم 91-07 في 14 أوت 1991).

كما يجبر القانون أن يترتب على عملية التصدير تحويل العوائد الناتجة عن هذه العملية إلى الوطن، كما يجبر القانون أن يترتب على عملية التصدير تحويل العوائد الناتجة عن هذه العملية إلى الوطن، إضافة إلى ذلك فقد مكن هذا القانون أصحاب الحسابات المفتوحة لدى المصارف المعتمدة القيام بسحب أموالهم والأمر بتحويلها وبالتحويل لها وتسديد كل عملياتها التجارية مع الخارج بكل حرية.

وبعد التحرير التجاري الذي أقرته السلطات العمومية في الجزائر سجلت هذه الأخيرة ارتفاعا متزايدا في حجم الواردات الأمر الذي دفعها إلى تشديد الرقابة على النقد الأجنبي وتوسيع دائرة حظر الواردات، وفي إطار ترشيد القدرات المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات الإنتاجية والأنشطة ذات الطابع الدائم تم في أواخر سنة 1992 إنشاء لجنة وزارية مكلفة بالقيادة و الإشراف على التجارة الخارجية وآليات تمويلها بحيث يكون على عاتق البنوك التجارية بالتعاون مع

1- مُجّد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 217.

* أنشأت هذه اللجنة لمراقبة القروض الخارجية و منح الموافقة على تقديم القروض الخارجية التي تفوق مليوني دولار أمريكي، و اتخذت من البنك المركزي مقر لها.

البنك المركزي لتمويل العمليات التجارية التي لا تزيد مبالغها عن 100 ألف دولار أمريكي وأجل استحقاق يتراوح ما بين 18 شهر إلى 36 شهر باستثناء حالة استيراد السلع الوسيطة وبالتالي انحازت الواردات إلى المنتجات النهائية و لإزالة هذا التحيز أصدرت السلطات تعليمات بعدم استفادة الواردات التي ليس لها أولوية من تسهيلات النقد الأجنبي وهذا من أجل تحفيز الصادرات خارج المحروقات واستمر الوضع على حاله إلى غاية 1993، وفي سنة 1994 التي تزامنت مع بداية برنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي تم تنفيذ تدابير واسعة لتحرير التجارة، وقد نفذت عملية إزالة القيود بداية من أبريل 1994 بشكل تدريجي، كما وصلت نسبة تحرير الأسعار إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك.¹

تزامنت هذه مع انتهاج السلطات النقدية لسياسة صرف مرنة بهدف المحافظة على الوضع التنافسي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وفي منتصف عام 1995 ألغيت كل الضوابط على أسعار الصرف في تجارة السلع وإلغاء القيود على تجارة الخدمات تدريجيا من خلال تعزيز القانون بمراقبة الصرف.²

إضافة إلى ذلك فقد أعطيت للبنوك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلبات موثقة في حين ألغى بنك الجزائر توفير الغطاء الآجل على النقد الأجنبي للمؤسسات، إلا أنه تم الاستمرار في نظام حسابات العملة الأجنبية للحفاظ على الثقة بين الحائزين على النقد الأجنبي واستقطاب التحويلات من الخارج، تم بعد ذلك إنشاء سوق الصرف البينية في أواخر سنة 1995 تحضيرا لتبني نظام التعويم المدار الذي تم إقراره في بداية 1996 حيث أصبحت البنوك التجارية تملك حرية التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية بيعا³ وشراء،³ وتسليم ما نسبته 50% من عائدات الصادرات للمؤسسات خارج قطاع المحروقات، وفي نفس السنة قرر بنك الجزائر من خلال تطبيق التنظيم 07/95 المؤرخ في 13 ديسمبر 1995 وتعليمة 18 ديسمبر 1996 إنشاء مكاتب للصرف كما قام بموجب التعليمات: 09/96 و 10/96 ديسمبر 1996 بتعيين حق الصرف وتوسيع الشبائيك القادرة على إنجاز هذه العملية للبنوك و المؤسسات المالية و مكتب الصرف هو كل مؤسسة أو عون صرف بموجب التنظيم 07/95 المنشأ في إطار الأشكال المحددة في القانون التجاري الجزائري، وهذه المكاتب يرخص لها القيام بعمليات بيع وشراء الصرف مقابل العملة الوطنية وكذلك أوراق البنك

¹ - المرجع السابق، ص218.

² - Règlement N°95-07 du 30 Rajab 1416 correspondant au 23 Décembre 1995 Modifiant et remplaçant le Règlement N°92-04 du 22 Mars 1992 Relatif au control des changes

³ - النظام رقم 95-08 المؤرخ في 30 رجب 1416 الموافق ل 1995/12/23 المتعلق بسوق الصرف.

وشيكات السفر المحررة بعملات قابلة للتحويل وإمكان كل بنك فتح مكاتب للصرف ويمكن أن يعطي تراخيص تحت مسؤوليته للفنادق.¹

ليتم في نهاية عام 1996 تفويض البنوك التجارية إمكانية القيام بصرف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة و التعليم وإلى غير ذلك من النفقات في الخارج و هذا في حدود سقف معين يحدده بنك الجزائر، وفي عام 1997 تم إلغاء القيود المفروضة على مدفوعات النقد الأجنبي الخاصة بالسياحة.

المبحث الثاني: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري، الأسباب والمراحل

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى السياسات الهامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من اختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية مزمنة بغرض تسوية هذه الاختلالات ت.² وقد أشار صندوق النقد الدولي منذ السبعينات إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري، وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض، لكن رفضت السلطات الجزائرية ذلك بحكم أنها عملية غير مفيدة لا للصادرات الجزائرية ولا لواردها.

ومن بين الحجج المدعمة لرفضها عملية التخفيض ما يلي:³

1- من الجانب النظري يسيطر عليها قطاع المحروقات والتي تتحدد أسعارها في السوق العالمي، فإنه ليس من المفيد مباشرة عملية التخفيض لقيمة الدينار لأنه لن يكون هناك أثر على تنافسية السعر.

2- يتعلق جل هيكل الواردات بالمواد الغذائية، إذ في هذه الوضعية سياترب عن عملية التخفيض وبصفة كبيرة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية مما يضر بالقدرة الشرائية لدى الأفراد.

ولقد عانت معظم البلدان النامية بما في ذلك الجزائر في أوائل الثمانينات ثلاث من الصدمات الخارجية، فقد هبطت أسعار سلع تصديرها الرئيسية (خاصة أسعار البترول سنة 1986)، وزادت أسعار الفائدة الحقيقية العالمية، وكادت تدفقات رأس المال الدولية وخاصة من المصادر الرأسمالية أن تجف.

¹ - لخصر عزي، الدينار بين واقعية السوق و صندوق النقد الدولي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص306.

² - بن الزاوي عبد الرزاق، آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص359.

³ - سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوى الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، 2010/2009، ص135.

المطلب الأول: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري

يمكن أن نذكر مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تخفيض قيمة العملة والمتمثلة في خلاصة أوضاع الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الثمانينات، و يمكن حصرها فيما يلي:¹

الفرع الأول: تدهور أسعار البترول

خصوصا بعد سنة 1986 والذي انعكس على حجم الصادرات الجزائرية، لأنها تعتمد على النفط المسعر بالدولار، وقد صاحبه أيضا تدهور في أسعار الدولار.

الفرع الثاني: المغالاة في قيمة الدينار

إن إستراتيجية التصدير التي اعتمدها الجزائر والتي كانت تهدف إلى إبقاء قيمة الدينار الجزائري مرتفعا كانت سبب رفع قيمة الدينار الجزائري، حيث كانت السلطات النقدية تقوم الدينار بأكثر من قيمته الحقيقية، حيث كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة، كما أن الاقتصاد الجزائري كان عبارة عن اقتصاد مخطط حيث أدى تسعير سعر الصرف في ذلك الوقت إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الأجنبية، حيث كان سعر صرف العملة الأجنبية بالدينار لا تربطه أية علاقة بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني كما نتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة والمتمثلة في العملات الصعبة، إضافة إلى ذلك فإن زيادة المداخيل وصعوبة الوصول إلى سوق الصرف والحد من الواردات ومن حرية الاستثمار أدت إلى ظهور سوق الصرف الموازي أن يتحدد سعر الصرف الموازي.

ومن أهم المشاكل التي تنجم من كون أن سعر الصرف غير منسجم مع الواقع (أي تقييم الدينار أكبر من قيمته الحقيقية) هو هروب رأس المال، إذ يتم بطرق كثيرة، يتم شراء العملات الأجنبية من الأسواق الموازية (التي كانت واسعة في الجزائر) وتخصيص فواتير الصادرات، و المبالغة في فواتير الواردات، وكلما زادت علاوة العملات الأجنبية في الأسواق الموازية وزاد العائد الإضافي المتوقع كسبه في الأسواق المالية الأجنبية زاد الميل إلى اكتناز العملات والاتجاه بها خارج المسارات الرسمية، ومما يشجع هروب رأس المال، كذلك وفي هذه الظروف توقع تخفيض سعر العملة أو حتى إلغاء الفارق بين السعر في الأسواق الموازية والسعر في الأسواق الرسمية، ومن ثم تشجيع تسليم عائدات التصدير من العملات الأجنبية.

¹ - المرجع السابق، ص 136.

والسبب في رفع قيمة الدينار الجزائري أكبر من قيمته يرجع إلى:

- 1- كون إستراتيجية التصنيع التي اعتمدها الجزائر تهدف إلى إبقاء قيمة الدينار الجزائري مرتفعة لكي تسمح لقطاع التصنيع أن تكون إيراداته الأساسية أقل تكلفة.
- 2- إن الاقتصاد الوطني آنذاك كان عبارة عن اقتصاد مخطط، مما يجعل السلطات هي التي تحدد سعر الصرف وليس عوامل العرض والطلب.

الفرع الثالث: عجز في ميزان المدفوعات

إن السبب وراء ظاهرة تخفيض قيمة الدينار هو العجز الهيكلي لميزان المدفوعات، بمعنى آخر العجز في الحسابات الجارية و التي سجلت بقيم سالبة.

الوحدة: مليار دولار.

الجدول رقم (05): تطور أرصدة ميزان المدفوعات "1998-2005"

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الميزان التجاري¹	1.51	3.36	12.3	9.61	6.7	11.14	14.27	26.81
1- الصادرات	10.14	12.32	21.65	19.09	18.71	24.47	32.22	46.38
أ-المحروقات	9.31	11.91	21.06	18.53	18.1	24	31.55	45.59
ب-أخرى	0.83	0.41	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0.79
2-الواردات	-8.63	-8.96	-9.35	-9.48	-12.01	-13.32	-17.95	-19.57
ميزان الخدمات²	-3.5	-14.13	-4.16	-3.22	-3.41	-4.27	-1.01	-
تحويلات أحادية الجانب ³	1.09	0.79	0.8	0.67	1.07	1.75	1.3	1.5
رصيد الحساب الجاري³⁺²⁺¹	-0.9	4.13	8.94	7.06	4.37	8.84	11.121	13
ميزان رأس المال	-0.83	-2.4	-1.36	-0.78	-0.71	-1.37	-3.87	-4.78
قروض قصيرة الأجل+السهو والخطأ	0.13	0.19	0.18	-0.06	-0.36	-0.61	-0.26	-2.83
صافي الميزان الكلي	-1.74	-2.38	7.58	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94
ديون طويلة ومتوسطة الأجل	30.21	28.14	25.09	22.31	22.54	23.20	21.41	16.48
ديون قصيرة	0.122	0.175	0.173	0.26	0.102	0.15	0.41	0.707
مجموع الديون	30.47	28.31	25.26	22.57	22.64	23.35	21.83	17.19

المصدر: بنك الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك توافق بين الموازين الرئيسية الثلاثة والتي يقودها الميزان التجاري باعتباره المحدد الرئيسي للحساب الجاري و الميزان الكلي، و كذلك نلاحظ أن سبب وجود ميزان المعاملات الجارية وصافي الميزان الكلي أقل من رصيد الميزان التجاري يفسره العجز الدائم في ميزان رأس المال، كما أن هناك ارتباط بين رصيد الميزان الكلي و الميزان التجاري بأسعار النفط.

الفرع الرابع: ارتفاع الديون الخارجية

لقد أدت خدمات الدين الخارجي إلى استنزاف العملات الأجنبية التي من الممكن توجيهها كاحتياطات لتدعيم الدينار الجزائري، والجدول يبين لنا تطور مخزون الديون الخارجية كالتالي:

الوحدة: 10\$

الجدول رقم (06): تطور مخزون الديون الخارجية (1971-1990)

السنوات	1971	1974	1980	1984	1987	1990
مخزون الديون الخارجية	1.261	3.37	13.36	15.94	26.70	26.59

المصدر: سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوى الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2009-2010، ص138.

من خلال الجدول يتضح وجود ارتفاع مستمر في مخزون الديون الخارجية، كما تجدر الإشارة هنا بأن هذا الإجراء (تخفيض سعر الصرف) الذي اتبعته الجزائر هو جزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي الجذري والشامل.

الفرع الخامس: العجز المالي (عجز الموازنة)

الذي كان ميزة الاقتصاد الجزائري بحيث وصل إلى أرقام قياسية سنة 1993 وقدر ب: 190مليار دينار جزائري ورغم انخفاضه سنة 1994 بحوالي 50مليار دينار جزائري إلا أن زيادة الإنفاق الجاري والرأسمالي وانحرافه عن الإيرادات العامة بشكل خرج عن الرقابة دعى إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز، كما أن أصحاب رؤوس الأموال أصبحوا يتخوفون من المديونية العامة التي تؤدي إلى التضخم، مما دفعهم إلى تصدير رؤوس أموالهم إلى الخارج وبالتالي زيادة عجز الموازنة.¹

1- حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص.ص 162-163.

الفرع السادس: التوسع التضخمي

حيث أصبح المستهلك يمتلك عمله أكثر مما أنتجه من السلع وهذا راجع إلى عملية السحب المصرفي على المكشوف لصالح المؤسسات من خلال التطهير المالي المتكرر ودفع أجور بدون مقابل إنتاجي فضلا عن قيام الحكومة نتيجة الزيادة الكبيرة لنفقاتها بالرجوع إلى بنك الجزائر من أجل سد الفارق من خلال إصدار النقد بدون مقابل.

وقد اعتبر الخبير الاقتصادي "عية عبد الرحمان" أن السياسة المنتهجة من قبل بنك الجزائر تركز تخفيض قيمة الدينار، بهدف تقليص عمليات الاستيراد من حيث الحجم والقيمة، في ظل مخاوف استمرار تراجع المداخيل بالعملة الصعبة نتيجة عدم تجاوز متوسط سعر البرميل 50 دولار في بداية سنة 2015، و من ثم الحد من استنزاف احتياطي الصرف.

كما أوضح أن أسباب الانخفاض الكبير للدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي تعود إلى عوامل خارجية و أخرى داخلية، من أبرزها ارتفاع قيمة العملة الأمريكية مقابل العملات الصعبة الأخرى على غرار الجنيه الإسترليني و الأورو الذي سجل تراجعا كبيرا، في وقت يصير فيه بنك الجزائر على عدم السماح لقيمة الدينار بالارتفاع موازاة مع ارتفاع الدولار مقابل الإبقاء عليها مساوية للأورو، و ذلك بالرغم أن 95% من مداخل البلاد الخارجية مقيمة بالعملة الأمريكية و أن أغلب واردات الجزائر مصدرها دول منطقة الأورو أين يتم تداول العملة الأوروبية الموحدة التي انخفضت بنسبة 30% مقابل الدولار في سابقة لم تشهدها منذ 10 سنوات.

أما العوامل الداخلية فتعود أساسا إلى سياسة بنك الجزائر الذي يكرس تخفيض قيمة الدينار، فبعدما كان 1 دولار يساوي 79 دينارا في جويلية 2014، أصبح في مارس 2015 يعادل 95 دينار في الأسواق الرسمية، ويهدف بنك الجزائر من خلال عدم السماح لقيمة الدينار بالارتفاع موازاة مع ارتفاع الدولار، مقابل استمرار تراجع المداخيل بالعملة الصعبة، نتيجة لعدم تجاوز متوسط سعر برميل البترول 50 دولارا في بداية سنة 2015، ومن ثم الحد من استنزاف احتياطي الصرف الذي قد لا يمكن له أن يغطي أزيد من 3 سنوات من الاستيراد.

ولكن تقلبات سعر الصرف بين الدولار و الأورو لم تنعكس بصورة واضحة على صرف الدينار في السوق الموازية في الجزائر، إذ لا يزال الأورو يعادل ما بين 154 و 156 دينار، رغم أن مستواه تدنى كثيرا في السوق الموازية بالمقابل، عرف

سعر صرف الدينار مقابل الدولار تغيرا حيث بلغ حوالي 140 إلى 142 دينار، يحدث ذلك في ظل سياسة صرف واضحة المعالم في الجزائر.¹

المطلب الثاني: مراحل تخفيض قيمة الدينار الجزائري

إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95% في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986 وانخفض سعر صرف الدولار ونتيجة لذلك انخفضت إيرادات الصادرات من 12.7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.9 مليار سنة 1986 أي انخفاض قدر ب: 4.8 مليار دولار خلال سنة واحدة أي نسبة انخفاض 38%، وهو ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات وعلى زيادة المديونية الخارجية للجزائر والأمر الذي تطلب من الحكومة المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية من بينها إصلاحات تخص سياسة الصرف.

ففي مجال سياسة الصرف التي هي موضوع دراستنا، فقد قامت السلطات الجزائرية بتطبيق انزلاق تدريجي لسعر الصرف بداية 1987، إذ فقد الدينار 20% من قيمته في سنة 1989، ولقد تسارعت عملية تخفيض الدينار انطلاقا من 1989 التي تمثل تاريخ الانتقال نحو الاقتصاد الليبرالي وفي جو من الإصلاحات الهيكلية.

وفي إطار برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية، فقد عقدت السلطات الجزائرية اتفاقيات مع هذه المؤسسات تندرج ضمن برامج التعديل الهيكلي المعمق²، وقد أخذت عملية تخفيض قيمة الدينار حيزا هاما من جملة الإجراءات المتخذة في هذا البرنامج، إذ تم تخفيض سعر صرف الدينار في إطار برنامج التثبيت بحوالي 50% من قيمته مقابل الدولار، وهذا لزيادة تعديل قيمته المغالي فيها، وتم ذلك في مرحلتين:

– الأولى في أبريل 1994: حيث تم تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% أي 1 دولار مقابل 36 دج.

– الثانية في سبتمبر 1994: حيث أصبح سعر الصرف 1 دولار مقابل 41 دج.

1- حفيظ صواليلي، سياسة بنك الجزائر تكرس تخفيض قيمة الدينار، جريدة الخبر، مقال منشور بتاريخ 2015/03/22 (على الخط)، تاريخ الاطلاع : 2015/04/04

2- سياسة-بنك-الجزائر-تكرس-تخفيض-قيمة-الدينار/ www.elkhabar.com/press/article/11627/

2- صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوى الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، الجزائر، دفعة 2010/2009، ص.ص 21-22.

ولم تتوقف عملية التخفيض هذه هنا، بل استمرت على طول الفترة الموالية (خصوصا خلال سنوات برنامج التعديل الهيكلي).

الفرع الأول: برنامج الاستعداد الائتماني الأول و تخفيض الدينار الجزائري

دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض والمساعدات فوفقت على اتفاقيتين: الأولى 31 ماي 1989 والثانية في 3 جوان 1991 وكان الاتفاق يهدف إلى منح قروض ومساعدات من صندوق

النقد الدولي و البنك العالمي ضمن شروط نوجز أهم ما تعلق بالسياسة النقدية فيما يلي:¹

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، وتقليص حجم الموازنة العامة.

- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار موجبة.

- الحد من التضخم، وتخفيض قيمة الدينار.

- تحرير التجارة الخارجية، و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

- إلغاء عجز الميزانية، وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

وبغية تقييم البرنامج الإستعدادي والوقوف على مدى تنفيذ هذا البرنامج، وما هي الإجراءات النقدية التي اتبعتها السلطة، نورد الحقائق التالية:

- جعل سعر صرف الدولار في حدود 21.5 دينار ليصل في نهاية 1991 إلى 26 دينار.

- رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5% سنة 1992 مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% و تحديد سعر تدخل البنك الجزائري عند مستوى السوق النقدية 17% و كانت تهدف هذه الإجراءات إلى جعل معدل الفائدة الحقيقي موجب، ومن ثم رفع تعبئة حجم المدخرات.

- نمو الكتلة النقدية M2 (21.3%) 1991 بعدما كان معدل النمو سنة 1990 يقدر ب: 11.3% في حين تغير الناتج الخام بمعدل 0.8%، و هو ما يبين وجود تباعد بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية مما يقضي إلى وجود كتلة.

1- بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص.ص 189-190.

- أما معدل التضخم فقد سجل في 1989 معدل قدرته 9.3% ليرتفع في سنة 1990 إلى 17.9% ليصل في سنة 1992 إلى أعلى مستوى له بمعدل 31.7% وهو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب.
- القيام بإجراءات اجتماعية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار.
- استمرار في ارتفاع المديونية الخارجية - المرتفعة أصلا- حيث قدرت ب: 26.7 مليار دولار في سنة 1992 بعدما بلغت 28.8 مليار دولار سنة 1990، أما نسبة خدمات الدين فقد انتقلت من 73.7% في 1991 إلى 76.5% سنة 1992.
- وفيما يتعلق بمدى تنفيذ هذا البرنامج نكتفي بذكر الإجراءات النقدية التي تخص سياسات الصرف والتي اتبعتها السلطة فمن خلال تنظيم انزلاق تدريجي مراقب انتقل سعر صرف الدينار الجزائري من 4.963 دينار لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار مقابل دولار أمريكي واحد في سنة 1989.
- وانطلاقا من نوفمبر 1990، وتماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، حيث انتقل سعر صرف الدينار إلى 12.119 دينار للدولار الواحد في نهاية 1990، وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم و الواردات على الخصوص وقد أعلنت عن هذه الإجراءات فعليا، خلال الفصل الثاني من سنة 1991.

الفرع الثاني: برنامج التعديل الهيكلي وتخفيض الدينار 1994-1998¹

- يمكن وصف وضعية الجزائر في نهاية سنة 1993 بأنها تميزت بالانهيار التام للتوازنات الاقتصادية والنقدية والمالية بفعل انخفاض إيرادات الدولة بامتد برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي أبرمته السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية إلى مرحلتين:
- مرحلة التثبيت الاقتصادي قصير الأجل يمتد لمدة سنة من أفريل 1994 - ماي 1995.
- ومرحلة التعديل الهيكلي متوسط الأجل تمتد لمدة ثلاثة سنوات من 1995 - 1998 وعلى أثر هذه الاتفاقية تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن.

- أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي 1994-1998

¹ - كتوش عاشور و بلعروز علي، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية - واقع و تحديات-، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص.ص 498-499.

ارتكزت السياسة الاقتصادية والنقدية والمصرفية على تحقيق الأهداف التالية:

- التحكم في المعروض النقدي للحد من التضخم.
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، وبالتالي أسعار فائدة حقيقية موجبة في سبيل إحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار بالرفع من إنتاجية رأس المال، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي.
- توفر الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية، تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ومن ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية.
- رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

الفرع الثالث: تخفيض قيمة الدينار (2003-2009)

لقد قامت السلطة النقدية بتخفيض قيمة الدينار الجزائري في جانفي 2003 بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5%، وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة المتداولة في الأسواق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة في السوق السوداء، وبين جوان و ديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11%¹.

وقد شهدت قيمة الدينار الجزائري ارتفاع طفيف أمام الدولار خلال الفترة 2002-2004 منتقلا من 79.68 دينار لواحد دولار إلى 72.61 دينار لواحد دولار ثم بقي هذا السعر ثابتا إلى غاية 2006 ثم عرف ارتفاعا آخر ب: 6.9% سنة 2008، وهذا راجع للانخفاض الشديد لقيمة الدولار في أسواق الصرف العالمية متأثرا بالأزمة المالية العالمية التي بدأت منذ أكتوبر 2008، أما بالنسبة لليورو فقد شهد الدينار الجزائري على العموم انخفاضا شديدا ومتواصل أمام هذه العملة خلال الفترة السابقة منتقلا من 75.34 دينار لواحد يورو سنة 2002 إلى 100.27 دينار لواحد يورو سنة 2008 ثم إلى 104.78 دينار لواحد يورو سنة 2009 أي بانخفاض قدر ب: 39% مقارنة بسنة 2002 وهي نسبة مرتفعة ومتناقضة مع تطور ميزان المدفوعات الجزائري لنفس الفترة، وهو ما يختلف كلياً عن منطق التعويم المدار للعملة، فالنتائج السابقة تبين أن بنك الجزائر يعمل على التدخل في سوق الصرف بكميات كبيرة وهذا من أجل المحافظة دائما على قيمة الدينار الجزائري.

¹ - شعيب بونوة و خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نموذج قياسية للدينار الجزائري-، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 05، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011، ص 124.

الجدول رقم (07): سعر صرف الدينار الجزائري أمام العملات الإرتكازية (2002-2009)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
72.6460	64.5684	69.3656	72.6464	73.3627	72.6128	77.3768	79.6861	الدينار أمام الدولار
104.7798	100.2749	98.3302	93.7545	87.0176	98.9507	87.4722	75.3454	الدينار أمام اليورو
117.2134	111.1135	133.4863	139.8275	126.7356	139.8649	126.4033	119.7752	الدينار أمام الجنيه الإسترليني
78.8283	78.8814	59.6483	59.8622	62.5762	70.7116	66.7833	63.7481	الدينار أمام الين الياباني

المصدر: بنك الجزائر(على الخط)، تاريخ الاطلاع 2015/05/04 www.Bank_of_algeria

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر الدينار الجزائري

إن الخطوات التدريجية التي اتبعتها السلطة النقدية في شأن تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية بشكل تدريجي قصد السماح للبرامج و المؤسسات الاقتصادية أن تتجاوب وتتأقلم مع هذا التوجه بشكل الذي يعطي للدينار الجزائري أن يساهم في تحسين مناخ الاقتصاد و انتعاش وضعية الكثير من المؤسسات الاقتصادية الكلية منها والجزئية، و بناء على ذلك كان يرمي إلى عدة أبعاد اقتصادية منها:¹

- تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي.
- الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي، وذلك عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بتحويل والصرف بأقل تكلفة ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذا السوق الذي أصبح فيه سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي.
- يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكال أخرى من الاستثمار إلى الدخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار.
- يساهم في تنشيط و تفعيل قطاع السياحة بحكم انخفاض تكلفتها مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين وترقية مناخ السياحة.

¹ - محمد أمين بربري، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، ملتقى دولي حول: أبعاد الجيل الثالث من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، بومرداس، الجزائر، 05/04 ديسمبر 2006، ص04.

- يعمل على ترشيد الاستهلاك بسبب أنه يساهم في ارتفاع أسعار المواد المستوردة وعليه ينمي جانب العقلانية في الاستهلاك ومنه انخفاض الواردات غير الأساسية.
- يعمل على تخفيض الواردات و زيادة الصادرات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري.
- يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد ومنه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية.
- يساهم في تعزيز استقلالية بنك الجزائر و كذلك نمو حجم احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف، وبالتالي يعطي فسحة للسلطات العمومية بأن تستغلها في إعادة بناء وهيكله النقض الموجود في اقتصاد البلد.
- من شأنه أنه يكشف عن الوضعية الحقيقية للقدرة التنافسية و منطق القبول بالنسبة للمنتج المحلي بالنسبة للأجنبي.
- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق النقدي الجزائري من خلال الخبرة و تعزيز الكفاءة التي يستفيد منها المتدخلون في هذا السوق فيما يخص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق.
- له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية وتقليل ضغوط المضاربة.
- يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات و أن يتفاعل معها، فسعر الصرف المرن يمكنه امتصاص بعض آثار الصدمات الخارجية التي لولاه لانتقلت بكاملها إلى الاقتصاد الحقيقي أو إلى بعض قطاعاته خاصة في ظل انتشار مختلف مظاهر العولمة الاقتصادية.
- يجد من هروب وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج و بالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الاستثمارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق المالي و النهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية.
- تسمح للدينار بأن يلعب دوره في التأثير و التأثير على كل من التغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني.
- يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة و الانتهازية التي يمارسها بعض التجار و المنتجين وعليه تنعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.
- تعمل على تعزيز وتسهيل أشكال الاندماج و الشراكة مع الأطراف الخارجية.

- تساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو وتشجيعها على تنمية قدرتها التنافسية، وتشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الإحلالي للواردات.
- تساهم كذلك في تغيير نظرة المستهلك إلى المنتج المحلي.
- يلزم المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك و المؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية و الخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتقبة (كمخاطر الصرف).
- يشجع على المنافسة بين البنوك من جانب و تحسين و ترقية الجودة و سرعة أداء الخدمات.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية الناتجة عن تخفيض قيمة الدينار الجزائري

شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة تزامن أغلبها مع الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية للدينار الجزائري ليواكب التطورات التي شهدتها التطورات التجارية، وقد اختلف تأثير تغييره على بعض مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الوطني وكذا على المديونية الخارجية.

المطلب الأول: أثر تخفيض قيمة الدينار على بعض مؤشرات التوازن الداخلي

يتعين علينا في دراسة أثر تخفيض قيمة الدينار على التوازن الاقتصادي الداخلي تحليل بعض المؤشرات الكلية خلال فترة التخفيض و الفترات اللاحقة له.

الفرع الأول: أثر التخفيض على التضخم

يؤثر سعر الصرف على التكاليف و الأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، وهذا ما يفسر العلاقة الوثيقة بين المستوى العام للأسعار و سعر الصرف، فارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تدهور سعر الصرف وفق ما يعرف بتبادل القوة الشرائية، كما أن انخفاض سعر الصرف سيؤدي إلى ارتفاع تنافسية البلد و انخفاض المستوى العام للأسعار، يرى البعض أن أسباب التضخم في الجزائر ليست نقدية فقط بل أسبابه هيكلية كذلك، وقد يكون التضخم مستوردا.

جدول رقم (08): علاقة تطور معدل التضخم بالتغير في سعر الصرف خلال الفترة (2000-2012)

السنة	معدل التضخم%	نسبة تغير سعر الصرف%
2000	0.3	13.1
2001	4.2	2.6
2002	2.2	3.0

2003	3.5	-2.9
2004	4.6	-6.7
2005	1.9	1.7
2006	1.8	-0.9
2007	3.9	-4.4
2008	4.4	-6.9
2009	6.4	-4.6
2010	3.9	-4.8
2011	4.5	-4.1
2012	8.8	-12.3

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- صالح أويابة، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010-2011، ص155.

- الأخضر أبو علاء العزي، سعر صرف الدينار الجزائري، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010، ص99.

- Ministère de finance, Taux d'inflation, (sur le site) consulté le 28/02/2015 :

<http://www-nf.yov.dz/article/48/zoom-sur-les-cffres-155/taux-de-change.html>.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن التضخم في الفترة (2000-2012) تميز بالتذبذب بين الارتفاع و الانخفاض حيث كان يرتفع في سنة ثم ينخفض في السنة الموالية، حيث ارتفع في سنة 2001 ليبلغ 4.2% ثم انخفض في السنة الموالية 2.2% ليرجع إلى الارتفاع خلال سنتين 2003 و 2004 ب: 3.5% و 4.6% ثم يرجع للانخفاض في السنتين الموالتين ب: 1.9% في 2005 و 1.8% في 2006 ثم يرجع للارتفاع مرة أخرى في سنة 2007 ليصل إلى 3.9% ويواصل الارتفاع في سنتي 2008 و 2009 مسجلا 4.4% و 6.4% على التوالي، يعود ارتفاع التضخم في سنة 2007 إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية خاصة منتوج البطاطا، و يستمر في الارتفاع إلى أن يبلغ 8.8% سنة 2012 وهذا راجع إلى ارتفاع الأسعار.

الفرع الثاني: أثر التخفيض على النمو الاقتصادي

يقاس النمو الاقتصادي عادة من خلال الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي خلال سنة، حيث يعتبر النمو من بين أهم المؤشرات للحالة الاقتصادية للدول، ويعتبر الهدف الأساسي هو استعادة النمو على أسس متينة، وبعد فترة من الركود

الاقتصادي الطويلة نسبيا حقق الاقتصاد الوطني معدلات ايجابية و لو أنها منخفضة في بعض الأحيان¹، كما يتضح من معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (09): علاقة تطور معدل النمو بالتغير في سعر الصرف خلال الفترة (2000-2011):

السنة	معدل النمو %	نسبة التغير %
2000	2.4	13.1
2001	2.1	2.6
2002	4.7	3.0
2003	6.9	-2.9
2004	5.2	-6.7
2005	5.1	1.7
2006	2.0	-0.5
2007	3.0	-4.4
2008	2.4	-6.9
2009	2.4	12.5
2010	3.4	-4.8
2011	2.4	-4.1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- صالح أويابة، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بقرداية، 2010-2011، ص153.

- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2011, p158

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع معدل النمو بين سنتي 2002 و 2005 حيث سجل الاقتصاد الوطني نسبة 4.7% سنة 2002 و 6.9% كأعلى نسبة سنة 2003، ثم انخفاض في السنة الموالية 5.2% وبلغ 5.1% سنة 2005. قد تزامن هذا مع ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار خلال السنوات 2003-2005 ثم انخفضت قيمة الدينار بنسبة 1.7% سنة 2005 ثم عادت لترتفع خلال السنتين المقبلتين 2006-2007 ثم استقر عند 2.4% خلال 2008 و 2009 مع ارتفاع طفيف في 2010، إذن قد تكون نسبة النمو مرتبطة بعوامل أخرى غير سعر الصرف تعكس التحسن في سعر الصرف خلال 2006-2011.

المطلب الثاني: أثر تخفيض قيمة الدينار على التوازن الخارجي الجزائري

¹ - ليلي قاسمي و آخرون، دراسة تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص نقود و مؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2010/2011، ص112.

يتمثل التوازن الخارجي في التوازن في ميزان المدفوعات، ويكون التوازن من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لأنه يكون دائما متوازنا محاسبيا، وينقسم ميزان المدفوعات إلى الحساب الجاري (حساب السلع والخدمات) حساب التحويلات من طرف واحد و حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية).

الفرع الأول: أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري

العمليات الجارية عمليات تقع على المنتجات دون أن تمس مصادر الإنتاج، و تتضمن السلع والذهب غير النقدي + الخدمات + الفوائد والأرباح، و يتضمن الحساب الجاري كل من الميزان التجاري، ميزان العمليات غير المنظورة، ميزان التحويلات.

أولا: الميزان التجاري

تسجل في هذا الميزان كل العمليات المنظورة أي الملموسة (سلع عينية) حيث يحتوي على الصادرات و الواردات من السلع العينية. و الجدول التالي يوضح الميزان التجاري للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2009:

الوحدة: مليار دولار أمريكي

الجدول رقم (10): الميزان التجاري (2000-2009)

السنة	الميزان التجاري	صادرات	نسبة تغير الصادرات %	محروقات	النسبة المئوية للمحروقات %	أخرى	النسبة المئوية %	واردات	نسبة تغير الواردات	سعر البرميل \$ /البرميل	نسبة تغير سعر الصرف %

13.1	28.5	4.35	-9.35	2.73	0.59	97.27	21.06	75.73	21.65	12.3	2000
2.6	24.9	1.39	-9.48	2.94	0.56	97.06	18.53	-11.82	19.09	9.61	2001
3.0	25.2	26.69	-12.01	3.21	0.60	96.79	18.11	-1.99	18.71	6.9	2002
-2.9	29.0	10.91	-13.31	1.93	0.47	98.07	23.99	30.73	24.46	11.14	2003
-6.7	38.7	34.76	-17.95	2.08	0.67	97.92	31.55	31.73	32.22	14.27	2004
1.7	54.64	10.64	-19.86	1.5	0.79	98.40	45.59	43.79	46.33	26.47	2005
-0.9	65.85	4.13	-20.68	2.07	1.13	97.93	53.61	18.15	54.74	34.06	2006
-4.4	74.95	27.42	-26.35	1.62	0.98	98.38	59.61	10.69	60.59	34.24	2007
-6.9	99.97	44.17	-37.99	1.78	1.40	98.23	77.19	29.69	78.58	40.6	2008
12.5	62.25	-1.55	-37.40	1.70	0.77	98.30	44.41	-42.5	45.18	7.78	2009

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- صالح أويابة، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة) معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غداية، الجزائر، 2010-2011، ص157.

- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2009, p70.

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن هناك سيطرة تامة لصادرات المحروقات بحوالي 97% من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين أن الصادرات خارج المحروقات مازالت دون المستوى 5% كما هو الحال في سنة 2005 حيث قدرت ب: 1.6% من إجمالي الصادرات.

و لقد عرفت الفترة مابين (2009-2000) ارتفاعا كبيرا و متواصلا في قيمة الصادرات تم تخفيضها مرة أخرى سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية و تأثيرها على الطلب العالمي للنفط.

كذلك يلاحظ الضعف الكبير المتقلب للصادرات خارج المحروقات حيث سجلت سنة 2000 قيمة 590 مليون دولار ثم انخفضت سنة 2001 حيث سجلت 560 مليون دولار، لتتراجع سنة 2009 إلى 770 مليون دولار، لذا من الضروري تطوير الإنتاج خارج المحروقات لمواجهة النمو المحتمل للواردات مع التفتح الاقتصادي و الانضمام المتوقع لمنظمة التجارة العالمية.

لقد سجل الميزان التجاري فائضا خلال الفترة 2009-2000 لكنه يختلف من سنة إلى أخرى حسب تطور الصادرات و الواردات، و كانت هذه الفوائض كبيرة نوعا ما خلال السنوات الأخيرة، ويعود هذا الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، ولقد تراجع هذا الفائض بشكل كبير جدا خلال سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية.

والملاحظ أن الميزان التجاري يتأثر بالتغير في أسعار البترول نظرا لهيكل الصادرات المعتمد بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات بحوالي 97% خلال فترة الدراسة، لذا فإن تأثير سعر الصرف لا يكاد يذكر بالنسبة للصادرات مما يعني عدم مرونة عرض الصادرات أمام تغير سعر صرف الدينار خلال 2000-2008 فنلاحظ ارتفاع كبير في قيمة الصادرات الإجمالية حيث بلغت سنة 2007 قيمة 60.59 مليار دولار وارتفعت سنة 2008 إلى 78.58 مليار دولار، و استقرار نسبي في أسعار الصرف خاصة خلال الفترة 2001-2008 باستثناء نهاية 2008 حيث تراجعت بشكل ملحوظ فضلا عن استمرار التذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات، تارة تحقق زيادة وتارة أخرى تحقق انخفاض.

أما بالنسبة للواردات فالتجهت قيمتها نحو الارتفاع خلال هذه الفترة، و هذا راجع إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط بالمقارنة مع السنوات السابقة، فضلا عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بشكل ملحوظ أمام العملات الدولية الرئيسية السابقة خاصة اليورو مما يترتب عليه ارتفاع قيمة الواردات نظرا إلى أن أغلب الواردات مقومة باليورو، كذلك انطلاق العديد من المشاريع مثل مشروع الإنعاش الاقتصادي، وبصفة عامة فإن الواردات لم تتراوح قيمتها باستثناء فترة التسعينات، حيث ارتفعت بنسب متفاوتة من 2000 إلى غاية 2008 ثم انخفضت سنة 2009 بنسبة -1.55% وهذا يعني عدم مرونة الطلب على الواردات نظرا لكونها من المواد الأساسية والضرورية.

ثانيا: ميزان العمليات غير المنظورة

بالنسبة لميزان العمليات غير المنظورة (الصادرات و الواردات من الخدمات) يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (11): رصيد ميزان العمليات غير المنظورة خلال الفترة (2000-2011):

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	ميزان العمليات غير المنظورة	نسبة التغير في ميزان العمليات %	نسبة تغير سعر الصرف %
2000	-4.16	-0.73	13.1
2001	-3.22	-22.59	2.6
2002	-3.41	-5.90	3.0

-2.9	-18.76	-4.05	2003
-6.7	-38.51	-5.61	2004
1.7	-31.01	-7.35	2005
-0.9	8.57	-6.72	2006
-4.4	11.90	-5.92	2007
-6.9	-50.67	-8.92	2008
12.5	-11.99	-9.99	2009
-4.8	-16.51	-8.34	2010
-4.1	-53.93	-8.79	2011

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- صالح أويابة، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2010-2011، ص160.

- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2011, p158.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رصيد ميزان العمليات غير المنظورة سجل عجزا طيلة الفترة المدروسة، وهذا راجع إلى تدهور قطاع السياحة نتيجة الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات و ارتفاع عدد الجزائريين الذين يفضلون قضاء عطلة في الخارج، فضلا عن الحاجة الكبيرة و المتزايدة في أغلب الأحيان للخدمات و خاصة في مجال الشحن و التأمين و العلاج، و محدودية قطاع الخدمات الجزائري لأداء خدمات للأطراف الأخرى، و تفاقم العجز بصفة ملحوظة من 2003 إلى 2011، وهذا ما يدل على أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري لا تؤثر بالشكل المطلوب في قيمة الصادرات و الواردات من خلال الخدمات، شأنها في ذلك شأن الصادرات و الواردات العينية لذلك يمكن القول أن الواردات غير المنظورة تتسم بعدم مرونتها اتجاه التغير في سعر صرف العملة مثل السلعية و التي تعتبر ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها، فضلا عن عجز الطرف الجزائري في تقديم خدمات للخارج.

ثالثا: ميزان التحويلات

بعد التطرق إلى الميزان التجاري و ميزان العمليات غير المنظورة سنتناول بالدراسة تطور ميزان التحويلات الذي يعتبر أحد أهم بنود الحساب الجاري كما يلي:

جدول رقم (12): رصيد ميزان التحويلات (2000-2011) الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	رصيد ميزان التحويلات	التغير في رصيد ميزان التحويلات %	نسبة تغير سعر الصرف %
2000	0.79	0.00	13.1
2001	0.67	-15.19	2.6
2002	1.07	59.70	3.0
2003	1.75	63.55	-2.9
2004	2.46	40.57	-6.7
2005	2.06	-16.26	1.7
2006	1.61	-21.84	-0.9
2007	2.22	37.88	-4.4
2008	2.78	25.22	-4.9
2009	2.63	1.79	12.5
2010	2.65	0.76	-4.8
2011	2.59	-2.26	-4.1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, hors-série, juin 2006 p72.73.

- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2011, p170.

يتبين من خلال الجدول أن رصيد التحويلات قد شهد تذبذبا خلال الفترة المدروسة وذلك ما تظهره معدلات التغير السالبة و الموجبة للرصيد رغم أن قيمة الدينار تقريبا في انخفاض مستمر. وقد شهدت التحويلات تراجعا ملحوظا بنسبة 15.19% خلال سنة 2001 مسجلة 670 مليار دولار ثم ارتفعت سنة 2002 لتسجل 1.07 مليار دولار لتستمر في الإرتفاع إلى غاية 2011 لتصل إلى 2.59 مليار دولار باستثناء التراجع سنة 2005 و 2006 مسجلة 2.06 و 1.6 مليار دولار على التوالي وقد سجلت أعلى قيمة سنة 2008 ب: 2.78 مليار دولار.

بعد أن تطرقنا إلى أثر تخفيض العملة على البنود الجارية تمكنا من خلالها التعرف على أثر تخفيض سعر صرف الدينار على الميزان التجاري.

الوحدة: مليار دولار أمريكي

جدول رقم (13): رصيد الميزان التجاري (2011-2000)

السنة	رصيد الميزان التجاري	نسبة التغير في رصيد الميزان التجاري %	نسبة تغير سعر الصرف %
2000	8.93	445.50	13.1
2001	7.06	-20.94	2.6
2002	4.36	-38.24	3.0
2003	8.84	102.75	-2.9
2004	11.12	25.79	-6.7

1.7	90.47	21.18	2005
-0.9	36.69	28.95	2006
-4.4	5.49	30.54	2007
-4.9	12.8	34.45	2008
12.5	-98.80	4.10	2009
-4.8	196.34	12.15	2010
-4.1	62.13	19.70	2011

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, house série, juin 2006, p72.73.

- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2011, p170.

عرف الميزان التجاري تقلبات متعددة في رصيده حيث سجل فوائض كبيرة نوعا ما خلال الفترة المدروسة 2000-2011، حيث سجل سنة 2000 قيمة 8.93 مليار دولار، لينخفض في السنتين المتتاليتين مسجلا 7.06 مليار دولار سنة 2001 و 4.36 مليار دولار سنة 2002، ثم يتراجع سنة 2009 بشكل كبير جدا مسجلا فائض قيمته حوالي 4.10 مليار بسبب الأزمة المالية العالمية وتأثيرها في أسعار المحروقات ، ثم يرتفع من جديد سنة 2010 و 2011 إلى 12.15 و 19.7 مليار دولار على التوالي، ويعود الارتفاع خلال الفترة 2003-2008 بما في ذلك الفترة 2010 و 2011 إلى ارتفاع قيمة الصادرات الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات ، مما يدل أن التغير في قيمة العملة لم يحدث الأثر المطلوب في الميزان التجاري، حيث ارتفعت الواردات بصفة مستمرة في حين أن الصادرات مرتبطة بأسعار المحروقات.

الفرع الثاني: أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية

يقيد في حساب العمليات الرأسمالية كل العمليات التي تكون من شأنها تغيير مركز البلد بوصفه دائنا أو مدينا أو التغير في حركات الذهب النقدي، فهي تتعلق برأس مال البلد لا بإنتاجه . ويتضمن هذا الميزان رأس المال و الذهب النقدي.¹

جدول رقم (14): رصيد ميزان العمليات الرأسمالية خلال الفترة (2000-2011)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	رصيد ميزان العمليات الرأسمالية	نسبة التغير في رصيد العمليات الرأسمالية %	نسبة تغير سعر الصرف %
2000	-1.36	43.33	13.1
2001	-0.87	36.09	2.6
2002	-0.71	18.39	3.0
2003	-1.37	-92.96	-2.9
2004	-1.87	-36.50	-6.7
2005	-4.24	-126.74	1.7
2006	-11.22	-164.62	-0.9
2007	-0.99	91.18	-4.4
2008	2.54	356.56	-4.9
2009	3.45	35.82	12.5
2010	3.18	-7.82	-4.8
2011	0.36	-88.67	-4.1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, house série, juin 2006, p73.

- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2011, p170.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن ميزان العمليات الرأسمالية اتسم بأرصدة سالبة طوال الفترة المدروسة باستثناء الفترة من سنة 2008 و 2010 ويرجع هذا إلى ارتفاع قيمة المديونية، وبالتالي ارتفاع قيمة خدمات الديون، حيث أخذ ميزان العمليات الرأسمالية بالتحسن خلال السنوات 2000، 2001 ثم عاد للانحيار إلى غاية 2006 حيث عرف أكبر قيمة عجز ب: -11.22 مليار دولار سنة 2006 و -4.24 مليار دولار سنة 2008 و 3.45 مليار دولار سنة 2009، ثم 3.18 مليار دولار سنة 2010 و يرجع هذا إلى انخفاض تكاليف الديون الخارجية و زيادة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

الوحدة: مليار دولار

جدول رقم (15): رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2011)

¹ - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص.ص 236-237.

السنة	رصيد الميزان التجاري	رصيد ميزان رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات	نسبة تغير سعر الصرف %
2000	8.93	-1.36	7.57	13.1
2001	7.76	-0.87	6.19	2.6
2002	4.36	-0.71	3.65	3.0
2003	8.84	-1.37	7.47	-2.9
2004	11.12	-1.87	9.25	-6.7
2005	21.18	-4.24	16.94	1.7
2006	28.95	-11.22	17.73	-0.9
2007	30.54	-0.99	29.55	-4.4
2008	34.45	2.54	36.99	-4.9
2009	0.41	3.45	3.86	12.5
2010	12.15	3.18	15.33	-4.8
2011	19.70	0.36	20.06	-4.1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, house série-juin 2006, p72-73.

- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2011, p170.

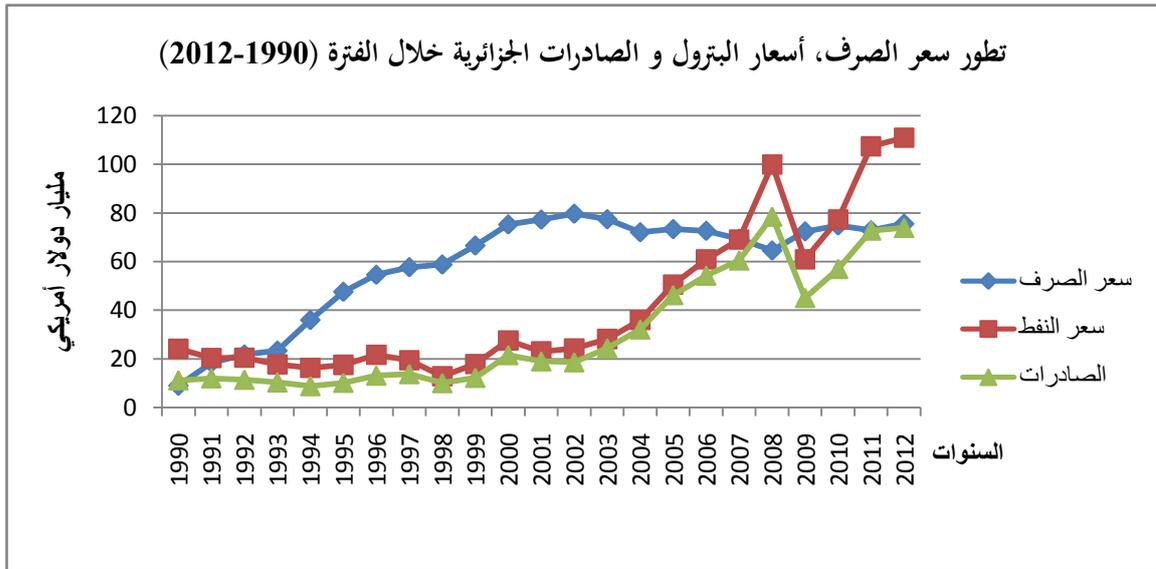
من الجدول نلاحظ أن ميزان المدفوعات عرف فائضا مستمرا خلال الفترة 2000-2009، وذلك بالنظر إلى معدلات التغير في بنود ميزان المدفوعات، حيث نلاحظ أن للميزان التجاري دورا كبيرا في ظهور معدلات التغير الموجبة في الرصيد الإجمالي فضلا على أن الفائض في الحساب الجاري يتوقف بدرجة كبيرة على الميزان التجاري الذي يؤدي بدوره إلى فائض في الحساب الجاري و باعتباره أحد أهم أقسام ميزان المدفوعات يؤدي إلى تحسين رصيد ميزان المدفوعات و هذا ما يفسر أن تأثير تغير سعر صرف الدينار كان ضعيفا في تحسين أو تسوية العجز في ميزان المدفوعات خلال فترة التسعينات وهذا لكون سعر صرف الدينار لا يؤثر على الصادرات النفطية ، وهذا ما يفسر تسجيل ميزان المدفوعات برصيد 3.86 مليار دولار سنة 2009 بسبب تأثير الأزمة العالمية على أسعار المحروقات.

كما نلاحظ أن رصيد ميزان العمليات الرأسمالية ساهم في كل الفترات المدروسة في تدهور رصيد ميزان المدفوعات نظرا لتسجيله عجزا طيلة هذه الفترة نتيجة لارتفاع المديونية الخارجية و ضعف تدفق الاستثمارات باستثناء آخر سنتين 2009-2008.

الفرع الثالث: تحليل أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات

ونبين ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (07): تطور سعر الصرف وأسعار البترول والصادرات الجزائرية (1990-2012)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الملحق (01)

من خلال الشكل رقم (07): فقد شهد الدينار الجزائري انخفاضا كبيرا في قيمته خلال السنوات الأربعة من 1990 إلى غاية 1994 التي سادت نظام الربط إلى سلة العملات، فمن 1 دولار يساوي 9 دينار في سنة 1990 تضاعف سعر صرف الدينار اتجاه الدولار ليصل إلى 18.5 دينار في سنة 1991، وقد فقد 160% من قيمته خلال سنة 1994، في هذه السنوات قامت السلطة النقدية في محاولة إدخال إصلاحات سياسة سعر صرف الدينار الجزائري قصد تقريبه من القيمة الحقيقية، أما فيما يخص الصادرات فإننا نلاحظ أن قيمتها بلغت 11.3 مليار دولار أمريكي سنة 1990 وارتفعت سنة 1992 حيث وصلت إلى 12.1 مليار دولار لتتخفف قيمة الصادرات مرة أخرى سنة 1994 لتصل إلى 10.9 مليار دولار وهو متناقض مع مضمون سياسة تخفيض العملة و التي ترمي لزيادة الصادرات والسبب وراء تراجعها هو انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث بلغ سعر البرميل سنة 1990 20.4 دولار لينخفض أكثر في سنتين 1993 و 1994 ليساوي 17.8 و 16.3 دولار أمريكي . وما يعاب على هيكل الاقتصاد الجزائري أنه يعتمد على سلعة واحدة وهي المحروقات.

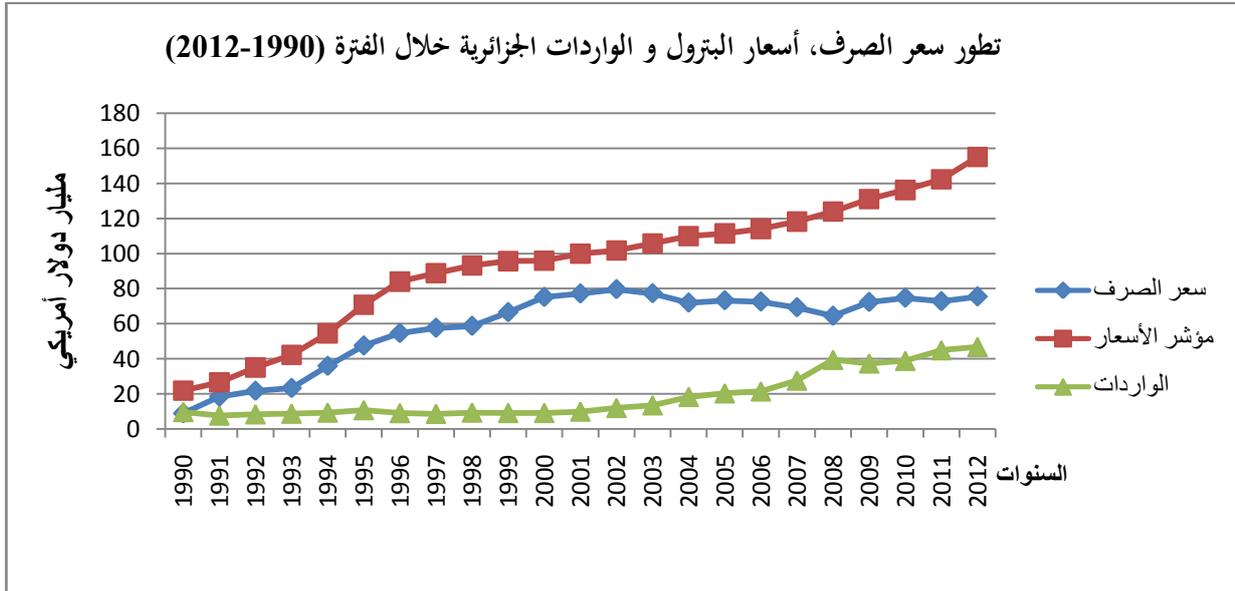
أعلنت السلطة النقدية الجزائرية في سنة 1994 عن بداية تطبيق نظام الصرف المرن في إطار اتفاقية ستاند-باي 1994 و في إطار جلسات التثبيت 1995 طلب من السلطات العمومية تخفيض الدينار ب: 7.3%، وما يلاحظ على

الصادرات أنها تراجعت إلى أن سجل الميزان التجاري الجزائري خلال هذه السنتين معدلات سالبة و السبب في ذلك هو انخفاض أسعار البترول الذي سجل في سنة 1994 قيمة 16.3 دولار و في سنة 1995، 17.6 دولار، و تزامن مع تطبيق نظام التعويم المدار والذي مازال مطبقا إلى يومنا هذا وخلال فترة 1996 و 1998 يلاحظ أن الدينار الجزائري فقد ما قيمته 26% هذا من جهة العملة أما من جهة الصادرات أنها سجلت ارتفاع 13.22 مليار دولار من سنة 1998 إلى غاية 2012 نلاحظ أن الصادرات الجزائرية في ارتفاع بسبب ارتفاع أسعار البترول والتي وصلت إلى 111 دولار في عام 2012 و التي سجل فيها الميزان التجاري فائض و طبقا لنظرية الاقتصادية أن تخفيض العملة في المدى الطويل سوف يحقق مؤشر إيجابيا للميزان التجاري الجزائري.

الفرع الرابع: تحليل أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات

ونبين ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (08): تطور سعر الصرف و مؤشرات أسعار الاستهلاك و الواردات:



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الملحق رقم (02)

من خلال الشكل رقم (08) نلاحظ أن مع بداية تخفيض قيمة العملة سجلت الواردات انخفاض وذلك ففي سنة 1990 كان 1 دولار يساوي 9 دج وقيمة الواردات 9.86 مليار دولار لتسجل انخفاض، وسجلت في سنة 1993 قيمة 8.78 أي أن انخفاض قيمة الدينار صاحب انخفاض في الواردات أما بالنسبة لمؤشر الاستهلاك فهو في تزايد مستمر حيث سجل في سنة 1990 قيمة 21.9 ليرتفع ليسجل ضعف المعدل الأول في سنة 1994.

و من الشكل نلاحظ أن سعر الصرف و مؤشر الاستهلاك في نفس الاتجاه فسعر الصرف هو تطور العملة على المستوى الخارجي و مؤشر الاستهلاك هو تطور العملة على المستوى الداخلي.

أما في سنة 1994 و 1995، ومع مواصلة عملية التخفيض و التي فقد الدينار الجزائري 35.61%، حيث سجلت الواردات ارتفاع مقارنة بسنة 1993 لتصل 10.76 مليار دولار ويرجع السبب لانخفاض سعر صرف الدولار، وما يلاحظ عن مؤشرات الاستهلاك أنها في تزايد مستمر، وذلك بسبب التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري. والملاحظ أن الواردات بعد سنة 1998 سجلت تزايد مستمر برغم من سياسة تخفيض العملة لتصل عام 2012 إلى 46.80 مليار دولار، كما سجل مؤشر الاستهلاك أعلى قيمة له في سنة 2012 ب: 155.05 مليار دولار.

ومع انفتاح الأسواق الجزائرية على السلع الأجنبية تضاعفت الكميات المستوردة من كل فئة، فقد ارتفعت المنتوجات الغذائية و كذا منتوجات التمويل الصناعي . أما عن الصادرات ونظرا لغياب صناعة وطنية تنافسية، بقيت المحروقات تمثل النسبة الأكبر من الصادرات.

ومما سبق تقديمه، نجد أن فعالية سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري غير مجسدة بالمستوى الذي تطرحه النظرية الاقتصادية، التي ترى أن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تؤدي إلى زيادة في الصادرات و انخفاض للواردات و تحسين الحساب الجاري و ميزان المدفوعات إجمالاً، وذلك راجع إلى أن هذه السياسة هي مؤقتة في حين اختلال ميزان المدفوعات هو اختلال هيكلي و دائم، فضلا عن عدم توفر الشروط اللازمة في الاقتصاد الوطني و ارتباط القطاع الخارجي بتغيرات عوامل خارجية أخرى كأسعار البترول.

المطلب الثالث: أثر التخفيض على المديونية الخارجية

منذ منتصف الثمانينات عرفت الجزائر مشكل سيولة حقيقية، وشكلت المديونية الخارجية عائقا أمام عملية التنمية الاقتصادية، وقد تميزت بتطور مستمر خاصة خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي الذي مثلت فيه سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري جسرا للوصول إلى إعادة ترتيب هذه الديون وذلك بالخضوع لمشروطة صندوق النقد الدولي وتنفيذ برامج التعديل الهيكلي، عرف حجم الديون الخارجية خلال السنوات 1989-1993 استقرارا بمتوسط 25 مليار دولار (الجدول رقم 16).

مع بداية البرامج 1994 عرفت زيادة ب: 14.62% انتقلت بها من 25.724 مليار دولار سنة 1993 إلى 29.486 مليار دولار، و بلغت أعلى مستوياتها سنة 1996 ب: 33.651 مليار دولار، لتعود إلى الانخفاض بنسبة قليلة سنتي 1997

و 1998 أي مع نهاية البرنامج، و يمكن تفسير اللجوء للاستدانة إلى زيادة الحاجة لتلبية حاجات الناتج الداخلي الخام، و تصحيح سعر الصرف والمعونات التي حصلت عليها الجزائر في شكل ديون خارجية.

الجدول رقم (16): تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال فترة التصحيح (1989-1998):

الوحدة: مليار دولار

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الدين الخارجي الإجمالي	26.86	28.38	27.88	26.678	25.724	29.486	31.573	33.651	31.222	30.473

المصدر: - صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2003.

- évolution de la dette extérieure de l'Algérie revus l'économie, N°35, juillet-Aout 1996, p6.

- www.bank-of-Algeria.dz

لكن الملاحظ أن حجم الدين الخارجي لم يمثل سوى من 2% إلى 3% من حصيلة الصادرات من السلع و الخدمات. و بداية من سنة 1994 أين شهد الدينار الجزائري أكبر تخفيض، ارتفعت المديونية الخارجية و عرفت مؤشراتهما الاقتصادية تدهورا كبيرا، حيث وصلت نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي 49.9% و 69.9% لسنتي 1990 و 1994 و 76.1% سنة 1995.

أما خدمة الدين فمثلت نصيبا كبيرا من الصادرات، فاقت النصف بلوغها نسبة عالية 73.9% و 76.5% سنتي 1991 و 1992، لتقفز إلى 84.2% سنة 1993. لكن خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح المدعم من طرف صندوق النقد الدولي، عرفت هذه النسبة انخفاضا إلى 47.1% سنة 1994 مقارنة بالنسبة السابقة (الجدول رقم 17)، نتيجة الشروع في إعادة الجدولة التي انتقلت من 3.2 إلى 7 سنوات، حيث انتقلت خدمة الدين من 8.96 مليار دولار إلى 4.250 مليار دولار سنة 1994 و 4.366 مليار دولار سنة 1995، وهو ما يمثل 37.8% من حصيلة الصادرات.

ومع نهاية البرنامج سنة 1998 رجعت المديونية إلى الانخفاض كما تحسنت المؤشرات الاقتصادية لها بوصول نسبة خدمة الدين إلى الصادرات 19.80% سنة 2000، و الجدول رقم (17) يبين تطور مؤشرات المديونية الخارجية:

الوحدة: %

جدول رقم (17): تطور مؤشرات المديونية الخارجية:

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نسبة الدين الخارجي إلى PIB	48.4	47.9	65.3	62.8	52.1	69.9	76.1	73.5	66.4	64.8
نسبة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات.	2.66	2.11	2.16	2.20	2.34	3.07	2.85	2.43	2.12	2.80
نسبة الدين الخارجي إلى حصيلة الواردات.	69.5	66.4	73.9	76.5	82.2	47.1	38.8	30.9	30.3	47.5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2003.

- évolution de la dette extérieure de l'Algérie revus l'économie, N35 juillet-aout 1996, p6.

- www.bank-of-Algeria.dz

مما سبق يتضح أن مشكل المديونية الجزائرية يظهر في مستوى خدمة الدين أكثر من حجم الدين الإجمالي ، وعلى اعتبار أن المديونية و أعبائها هي عناصر تدخل في ميزان المدفوعات، فقد أثرت الزيادة الحاصلة فيها إلى زيادة الاختلال الخارجي و نقص موارد التمويل الخارجي ، بالإضافة إلى نقص احتياطات الصرف التي لم تكن لسياسة التخفيض علاقة بها، وقد عرفت تذبذبا خلال فترة التخفيض، حيث اتسمت بالارتفاع ماعدا سنة 1995 التي انخفضت فيها إلى 2.005 مليار دولار، وذلك راجع إلى نقص صافي الموجودات الأجنبية.

حيث تصنف الديون حسب تاريخ استحقاقها إلى ديون قصيرة الأجل وديون متوسطة وطويلة الأجل. و الجدول

التالي يبين تطور المديونية حسب تاريخ استحقاقها خلال الفترة من 1990 إلى 2006:

الجدول رقم (18): تطور المديونية الخارجية حسب فترة الاستحقاق خلال الفترة (1990-2006)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	ديون طويلة الأجل	ديون قصيرة الأجل	إجمالي الديون
1990	26.460	1791	28.257
1991	26.636	1239	27.875
1992	25.886	0.792	26.678
1993	25.024	0.700	25.724
1994	28.850	0.636	29.486
1995	31.317	0.256	31.573
1996	33.230	0.421	33.651
1997	31.060	0.162	31.222
1998	30.261	0.212	30.473
1999	28.140	0.175	28.315
2000	25.088	0.173	25.261
2001	22.311	0.260	22.571
2002	22.540	0.102	22.642
2003	23.203	0.150	23.353
2004	21.411	0.410	21.821
2005	-	-	-
ماي 2006	-	-	15.5

المصدر: - بالنسبة للفترة (1990-2002) بنك الجزائر.

- بالنسبة للفترة (2003-2006) وزارة المالية الجزائرية.

من الجدول رقم (18) نلاحظ أن حجم الديون متوسطة وطويلة الأجل بلغت نهاية سنة 1990 مستوى 26.460 مليار دولار ثم ارتفعت إلى مستوى 28.850 سنة 1994 ليقفز إلى 33.230 مليار دولار سنة 1996 ليشهد بعد ذلك تراجعاً لسنتي حيث أصبح 31.060 سنة 1997 لتتخفف إلى 28.140 مليار دولار بعد سنة واحدة من نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي أي سنة 1999، و يمكن تفسير هذا الارتفاع إلى سخاء مصادر الإقراض الأجنبي بعد اعتماد الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي، حيث تحصلت على أكثر من 22 مليار دولار، منها 17 مليار دولار في شكل إعادة الجدولة و 5.5 مليار دولار.

كما نلاحظ من الجدول اتجاه متناقض لحجم الديون قصيرة الأجل نظرا لتخلي الدولة عن هذا النوع من القروض المرتفعة التكلفة و التي ميزت فترة الثمانينات، لكن ابتداء من سنة 2000 بدأت الديون متوسطة و طويلة الأجل في الانخفاض حيث وصلت إلى 21.411 مليار دولار سنة 2004.

أما الديون قصيرة الأجل فقد شهدت انخفاضا كبيراً إلى أن وصلت إلى 0.410 مليار دولار سنة 2004 ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل أهمها توقيع الجزائر اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2002 و التوجه إلى تحويل الديون إلى استثمارات مع عدة دول في العالم و خاصة مع دول الإتحاد الأوروبي.

وفي سنة 2004 بدأت الجزائر في تسديد الديون عن طريق صيغة الدفع المسبق، حيث استطاعت الجزائر تسديد ديونها مع البنك الإفريقي للتنمية (تسديد حوالي 12 قرص).

أما في سنة 2005 فقد قامت الجزائر بالتسديد المسبق لديونها إزاء المؤسسات المالية الدائنة المتعددة الأطراف لما قيمته 1.215 مليار دولار، كما قامت الجزائر بالتسديد المسبق بمبلغ قيمته 2.655 مليار دولار من ضمن مبلغ إجمالي يقدر ب: 3.107 مليار دولار تم تسديده في 2006.

خلاصة

إن المتتبع لمسار تطور سياسة الصرف في الجزائر يلاحظ أن هناك تحولاً تدريجياً في هذه السياسة والتي كانت ترافق دائماً التحول الإيديولوجي للدولة الجزائرية، فمنذ الاستقلال كان ربط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي الذي يدعم استقرار سعر الصرف الخيار الملائم لنظام المخططات الذي اعتمده الجزائر آنذاك، ثم يلي بعد ذلك نظام الربط بسلة من العملات و هو النظام الذي يأخذ الشريك التجاري بعين الاعتبار، وفي نهاية الثمانينات و بداية مرحلة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق كان لابد من إعادة النظر في سياسة الصرف و التي عرفت هي الأخرى توجهها نحو سياسة التعويم و ذلك ابتداءً من إحداث إنزلاقات و تخفيضات مست العملة الوطنية كمرحلة أولية لتقريب الدينار الجزائري إلى مستواه التوازي.

وتعتبر عملية تخفيض قيمة العملة من أهم الإجراءات المتخذة من طرف السلطة النقدية خلال فترة التعديل الهيكلي ضمن البرامج المسطرة من طرف المؤسسات المالية الدولية و ذلك راجع إلى الأوضاع الاقتصادية التي مهدت الطريق لتبني نظام اقتصاد السوق، فبسبب الأزمة العالمية لسنة 1986 و المديونية وعجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة تمت إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، و اتخذ معه قرار تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

وقد سعت السلطات العامة في الجزائر إلى إحكام الرقابة على سعر الصرف من أجل التقليل من التغيرات و التقلبات التي تحدث فيه و التي ينتج عنها العديد من المشاكل على غرار ضعف القدرة الشرائية المحلية نتيجة تراجع قيمة العملة الوطنية و ارتفاع معدلات التضخم، بالإضافة إلى تراجع مستويات النمو الاقتصادي الحقيقي بسبب تراجع مستوى الإنتاج الفعلي، ضف إلى ذلك الاختلال في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و غيرها من المشاكل الاقتصادية التي تنتج عن سوء التحكم في سعر الصرف و تسييره وفق سياسة غير رشيدة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل التبادل، والذي يتم تحديده إما عن طريق آلية العرض والطلب، وإما بتدخل السلطات النقدية، وقد يتحكم في تحديد سعر الصرف مجموعة من المتغيرات الاقتصادية قد تجعله يرتفع أو ينخفض حسب الحالة.

إن أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر تبرز في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية، ولقد اختلفت الآراء والنظريات في تفسيره وتحديد مؤشراتته على المدى الطويل والقصير، فسعر الصرف أحد أهم الأسعار في الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك لانتساع الآثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخل والإنتاج والتوظيف ومن ثم مستويات الرفاه، فضلا عن تأثيراته على تدفقات التجارة من صادرات و واردات وكذلك الطلب على الأصول المالية في الدولة. ومعدل الصرف بشكل عام يحدد عدد الوحدات التي تدفع من العملة الوطنية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وعندما يتغير معدل صرف العملة بالنسبة للعملات الأجنبية، فإن هذا التغير قد يأخذ صورة تخفيض في قيمة العملة أو الرفع في قيمتها ولكل من هذين التغيرين تأثيراتهما العميقة على الاقتصاد.

و تنتج تقلبات أسعار الصرف أساسا عن التفاوت في الطلب و العرض على العملات المختلفة، بالإضافة إلى عوامل نقدية و مالية أخرى لا تؤثر بصورة مباشرة في سعر صرف العملة، و إنما تؤثر أساسا في جانب العرض و الطلب عليها و الذي بدوره يؤثر في سعر صرف العملة.

و تعتبر عملية تخفيض العملة من الإجراءات الشائعة خاصة في الدول النامية، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر ، فقد قامت السلطة النقدية بتخفيض قيمة العملة نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية خاصة بعد أزمة 1986، و الذي فرض عليها من طرف المؤسسات المالية الدولية لإعادة التوازن في الاقتصاد من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي.

وقد أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على بعض مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد، كما أثر كذلك على الميزان التجاري لأن الهدف من التخفيض كان لزيادة الصادرات وتخفيض قيمة الواردات ، حيث ساهمت سياسة تخفيض الدينار الجزائري في انخفاض حصيلة الواردات و تحسين الأداء التصديري، فنجد أن هناك علاقة طردية بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري والصادرات، حيث إذ ارتفع سعر الصرف الاسمي بوحدة واحدة فإنه يؤدي إلى ارتفاع حصيلة الصادرات بمقدار 0.132 وحدة. و توجد أيضا علاقة عكسية بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري و الواردات، حيث أنه إذا ارتفع سعر صرف الدينار بوحدة واحدة فإنه يؤدي إلى انخفاض الواردات بمقدار 0.820 وحدة. كما أثر كذلك تخفيض سعر الصرف على المديونية الخارجية.

خاتمة عامة

نتائج البحث:

لقد سنحت لنا الدراسة بالتوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- يتحدد سعر الصرف ضمن السياسات الاقتصادية التي تتحدد فيها الأهداف والوسائل والأدوات المراد تحقيقها خلال فترة معينة.
- يتأثر سعر الصرف بمجموعة كبيرة من المتغيرات الاقتصادية مما يجعله عرضة للتقلبات.
- ينجم عن سياسة تخفيض العملة آثار إيجابية إذا كانت المرنة السعوية للصادرات والواردات أكبر من الواحد.
- إن الهدف الرئيسي لسياسة تخفيض قيمة العملة يكمن في إعادة التوازن الاقتصادي والخروج من الأزمات خاصة في إطار برامج إعادة هيكلة الاقتصاد.
- يعتبر انهيار أسعار البترول السبب الرئيسي وراء تدهور الأوضاع الاقتصادية في الجزائر واعتماد سياسة تخفيض الدينار.
- لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات، إذ يعود ارتفاع مداخل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول والتي تتأثر بعوامل أخرى خارجة عن نطاق سياسة تخفيض الدينار.
- أثرت سياسة تخفيض قيمة العملة على القدرة الشرائية للأفراد بسبب تدهور قيمة العملة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً - باللغة العربية

I- الكتب

- 1- الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الكلية، المؤسسة الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.
- 2- الحسيني عرفان تقي، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1990.
- 3- الحمزاوي مُجد كمال ، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.
- 4- العزي أبو علاء الأخضر، سعر صرف الدينار الجزائري، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010.
- 5- الغالي عبد الحسن و خليل عبد الحسين ، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.
- 6- الوكيل نشأت، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، 2006.
- 7- بخاري لخلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.
- 8- بكري كامل، الاقتصاد الدولي- التجارة الخارجية و التمويل، دار الجامعة، الإسكندرية، 2002.
- 9- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 10- توفيق عبد الرحيم و يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية ، دار الصفاء للطباعة و النشر، عمان، 2004.
- 11- جاهين مُجد أحمد، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
- جاهين أحمد مُجد، سياسة سعر الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر (1979-1981)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
- 12- جيرونيلام فرانسيس، ترجمة: مُجد عزيز، مُجد سعيد القافري، الاقتصاد الدولي، منشورات جامعة قاربونيس، بنغازي، ليبيا، 1997.
- 13- حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة ، زهراء الشرق، مصر، 1998.

قائمة المراجع

- حميدات محمود، مدخل للتحرير النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996-14
- 15- خالدي الهادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
- 16- خلف فليح حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.
- 17- ساكر مُجَّد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.
- 18- سعيدي نعمان، البعد الدولي للنظام النقدي ، برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011.
- 19- سلفادور دومينيك، الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 20- صادق مدحت، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 1997.
- 21- عابد مُجَّد سيد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2001.
- 22- عفيفي سامي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994.
- 23- عفيفي سامي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الخامسة، القاهرة، 2000.
- 24- عمرو محي الدين، أزمة النمرور الآسيوية، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000.
- 25- عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
- 26- عوض الله زينب حسين ، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على القضايا) ، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 1998.
- 27- عوض الله زينب حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق لجامعة الإسكندرية و بيروت العربية، 1996.
- 28- عوض الله صفوت عبد السلام ، سعر الصرف و أثره في علاج اختلال ميزان المدفوعات ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- 29- عوض مُجَّد طالب، التجارة الدولية- نظريات و سياسات، الجامعة الأردنية، الأردن، 1990.
- 30- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

قائمة المراجع

- 31- قدي عبد المجيد و سعيدي نعمان، البعد الدولي للنظام النقدي- برعاية صندوق النقد الدولي ، دار بلقيس، الجزائر، 2011.
- 32- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007.
- 33 - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.
- 34- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 35- هويشار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
- 36- يونس محمود، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1999.

II- المذكرات و الأطروحات:

- 1- العقريب كمال، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات- دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة البليدة، دفعة 2006.
- 2- أويابة صالح ، أثر تغير سعر الصرف على التوازن الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2011/2010.
- 3- آيت يحي سميم، سعر الصرف و تسوية المدفوعات ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة 08 ماي 45، قالمة، 2006/2005.
- 4- بربري مُجد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية ، أطروحة دكتورا غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2011/2010.
- 5- بربري مُجد أمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار و انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، دفعة 2005.
- 6- بشيشي وليد، أثر تغير سعر صرف الدولار أمام اليورو على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009/2008.

قائمة المراجع

- 7- بليمان سعاد، إشكالية تسيير سياسة سعر الصرف في اقتصاد ناشئ- دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
- 8- بودري شريف، تقلبات أسعار الصرف- الدولار و الأورو- وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، دفعة 2009/2008.
- 9- بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية - حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001-2002.
- 10- جعفري عمار ، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
- 11- سحاب نادية ، التوازن النقدي و سعر الصرف- دراسة تحليلية- الجزائر 1990-2006 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009/2008.
- 12- سعيدي نعمان ، سياسة الصرف في إطار برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي- دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998.
- 13- صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوى الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، الجزائر، دفعة 2010/2009.
- 14- عزي لخضر ، الدينار بين واقعية السوق و صندوق النقد الدولي ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- 15- قاسمي ليلي و آخرون ، دراسة تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص نقود و مؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، 2011/2010.

قائمة المراجع

- 16- لعروق حنان، سياسة الصرف و التوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، دفعة 2005/2004.
- 17- ليتيم حياة ، دور سياسة سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، دفعة 2006.

III - الملتقيات

- 1- بربري مُجد أمين ، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري ، ملتقى دولي حول: أبعاد الجيل الثالث من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، بومرداس، الجزائر، 05/04 ديسمبر 2006.
- 2- بوردر مايكل ، المنظور التاريخي لإختيار سعر الصرف ، ندوة حول نظم و سياسات أسعار الصرف، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، يومي 17/19 ديسمبر 2002.
- 3- راتول مُجد، تحويلات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات ، الملتقى الوطني: المنظومة المصرفية الجزائرية و التحويلات الاقتصادية- الواقع و التحديات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.
- 4- كتوش عاشور، بلعوز علي، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية- واقع و تحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.

IV- المجالات و التقارير

- 1- الساعدي صبحي حسون، إياد حماد، أثر تخفيض سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 04، العدد 07، 2011.
- 2- الطاهر علي، سياسة التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، السادسي الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.
- 3- العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003.
- 4- الغزالي عيسى مُجد ، سياسة أسعار الصرف ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، الكويت، 2003.

قائمة المراجع

- 5- بربري مُجد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الحديثة ، العدد 04، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الشلف، 2010.
- 6- بن الزاوي عبد الرزاق، آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة مُجد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011.
- 7- بونوة شعيب و خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد05، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011.
- 8- خضور رسلان، انعكاسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات و الواردات و إعادة توزيع الدخل، بحوث اقتصادية عربية، عدد21، القاهرة، 2001.
- 9- دين دي روزا و جوشو عزين ، الخفض المتزامن لأسعار العملة: هل يضر بالصادرات من إفريقيا جنوب الصحراء؟، مجلة التمويل و التنمية، مجلد 28، عدد01، مارس1991.
- 10- راتول مُجد، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.
- 11- زكي رمزي، مدى فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة في علاج العجز بموازن المدفوعات لدول النامية ، برنامج تخطيط السياسات النقدية، المجلد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1989.
- 12- زيرار سمية و آخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)، مجلة العلوم الإدارية، العدد 02، الأردن، 2009.
- 13- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2003.
- 14- غويتا روبا دوتا و آخرون ، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف و متى و بأي سرعة؟ ، العدد 38، صندوق النقد الدولي، 2007.
- 15- يولي كين ، أصلحوا النظام المالي العالمي، مجلة الاقتصاد المعاصر، المجلد الأول، العدد 09، الدار الاقتصادية للنشر، عمان، 1995.

قائمة المراجع

V - المنشورات الالكترونية:

1- الديوان الوطني للإحصائيات (على الخط)، تاريخ الاطلاع 2015/04/10

<http://www.giem.info/article/details/ID/576#.vu6ZoMrLTqA>

2- الشيمي محمد نبيل، تخفيض قيمة العملة متى يكون مطلوباً؟، (على الخط)، تاريخ الاطلاع 2015/03/31،

<http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=162701>

3- صواليلي حفيظ، سياسة بنك الجزائر تكرس تخفيض قيمة الدينار، جريدة الخبر، مقال منشور بتاريخ 2015/03/22

(على الخط)، تاريخ الاطلاع 2015/04/04

www.elkhabar.com/press/article/11627/

4- Ministère de finance, Taux d'inflation,(sur le site) consulté le 28/02/2015 :

<http://www.nf.yov.dz/article/48/zoom-sur-les-cffres-155/taux-de-change.html>

- www.bank-of-Algeria.dz

5- بنك الجزائر

VI - القوانين و التشريعات

1- القانون 78-02 الصادر بتاريخ 11 فيفري 1978 المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية

2- المادة رقم (04) من القانون رقم 95-08 المؤرخ في 23/12/1995 المتعلق بأسواق الصرف.

3- النظام رقم 95-08 المؤرخ في 30 رجب 1416 الموافق ل 23/12/1995 المتعلق بسوق الصرف.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

I- Ouvrages :

1- Hubert Breton- Pierre, Armand-Denis, La Devaluation : Que sais-je ?, Edition Bouchene, Alger, 1993.

2- Kruegr Anneo, La détermination des taux de change, Economica, Paris, 1985.

3- Plihom Dominique, Les taux de change, édition la Découverte, Paris, 1991.

II- Rapports :

1- Banque d'Algérie, Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, hors-série, juin 2006.

2- Banque D'Algérie, Le fixing : un nouveau système de détermination du taux de change, Media Bank, N°14,1994.

3- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2003.

4- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2007.

5- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2009.

قائمة المراجع

- 6- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2011.
- 7- évolution de la dette extérieure de l'Algérie revus l'économie, N°35, juillet-Aout 1996.
- 8- Règlement N°95-07 du 30 Rajab 1416 correspondant au 23 Décembre 1995 Modifiant et remplaçant le Règlement N°92-04 du 22 Mars 1992 Relatif au control des changes.
- 9- Sahadevan.G & Kaniach.B, Monetary model of balance of payements under fixed & manged foating exanchange rates, The indian case, The indian economic journal, Vol 42, 1994.

قائمة الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور سعر الصرف و سعر برميل النفط و الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2012)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	البيان
77.26	75.25	66.6	58.8	57.7	54.6	47.6	36	23.4	21.8	18.5	9	سعر الصرف \$1
23.1	27.6	17.91	12.94	19.49	21.7	17.6	16.3	17.8	20.5	20.4	24.2	سعر برميل النفط \$
19.09	21.65	12.32	10.14	13.82	13.22	10.26	8.89	10.41	11.51	12.1	11.3	الصادرات

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	البيان
75.55	72.85	74.85	72.40	64.56	69.37	72.35	73.35	73.06	77.39	79.68	سعر الصرف \$1
111	107.5	77.4	61.0	99.97	69.1	61	50.6	36	28.2	24.3	سعر البرميل \$
73.98	72.88	57.09	45.18	78.59	60.59	54.33	46.33	32.22	24.46	18.71	الصادرات

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: - بنك الجزائر

- Centre National de l'information et de statistique, Statistique du commerce extérieur de l'Algérie, période année 2012.

- Office National des statistique, indice des prix a la consommation évolution : ville d'Alger. National (2002-2001). Juin 2012.

الملاحق

الملحق رقم (02): تطور كل من سعر الصرف و مؤشر الأسعار و الواردات الجزائرية من (1990-2012)

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
سعر الصرف \$1	9	18.5	21.8	23.4	36	47.6	54.7	54.7	57.7	66.6	75.25	77.26
مؤشر الأسعار	21.9	26.64	35.08	42.28	54.54	70.79	84.03	88.82	93.26	95.68	95.97	100
نسبة التغير CPI	17.9	25.9	31.7	20.5	29.8	29.8	18.7	5.7	5	2.6	0.3	4.2
الواردات	9.68	7.68	8.4	8.78	9.36	10.76	9.09	8.68	9.4	9.16	9.17	9.94

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
سعر الصرف \$1	79.86	77.39	72.06	73.35	72.64	69.37	64.56	72.40	74.85	72.85	75.55
مؤشر الأسعار	79.68	77.39	72.06	73.35	72.64	69.37	64.56	72.40	74.85	72.85	155.05
نسبة التغير CPI	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9	5.74	3.91	4.52	8.89
الواردات	12	13.53	18.3	20.35	21.45	27.63	39.47	37.40	38.89	44.94	46.80

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: - بنك الجزائر

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، العدد 31، 2011.

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2003, p31.
- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, p69.
- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2009, p70.
- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2011, p51.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآثار الاقتصادية لسياسة تخفيض سعر الصرف، و التي تعتبر من الأدوات الرئيسية التي تحظى بأهمية بالغة على صعيد الدول ككل نامية أم متقدمة، لما لها من آثار جد هامة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الداخلية و الخارجية.

و لقد قامت الجزائر بإتباع سياسة تخفيض قيمة الدينار في إطار الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية بهدف تجاوز الاختلالات الموجودة، و تحسين وضعية الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف – تخفيض قيمة العملة – التوازن الداخلي – التوازن الخارجي.

Résumé :

Cette étude vise à analyser les effets économiques de la dévaluation de taux de change, et qui est l'un des principaux outils qui sont d'une importance primordiale que se soit pour les pays en développement ou développés, de se qu'elle a d'effets très important sur les différents variables économiques sur le plan intérieur et extérieur.

Et l'Algérie a fait suite à la dévaluation du dinar dans la politique soutenue par des institutions financières contexte international de réformes économiques afin de surmonter les déséquilibres existants, et améliorer l'état de l'économie nationale

Mots clés : Taux de change – La dévaluation – L'équilibre interne – La balance extérieure

Summary :

This study aims to analyse the economic effects of the devaluation of the exchange rate, and that is one of the main tools which are of paramount at the level of developing countries impact on various internal and external economic variables.

And Alegria has done following the devaluation of the dinar in the policy supported by the international financial institutions context of economic reforms in order to overcome the existing imbalances, and improve the status of the national economy.

Key words : Exchange rate – Devaluation - Internal balance – external balance.